د. جليلة بن العمودي

الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر

تأصيل تاريخي وآفاق تنموية



Youda

الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر:

تأصيل تاريخي وآفاق تنموية

الدكتورة. جليلة بن العمودي

النّاشر دار جودة للنشر والتوزيع

الجزائر - (باتنة)

الطّبعة الأولى 1447هـ - 2025م

الإيداع القانوني: 09/2025

ISBN: 978-9969-00-806-7

عنوان العمل: الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر:

تأصيل تاريخي وآفاق تنموية

إعداد: الدكتورة. جليلة بن العمودي

تصميم الغلاف: زكريا رقاب

الهاتف: 00213671827876

البريد الإلكتروني: editionjouda@gmail.com

جميع حقوق النّشر الورقي والإلكتروني والمرئي والمسموع

محفوظة للمؤلف وغير مسموح بتداول هذا الكتاب بالقص أو النّسخ

أو التعديل إلّا بإذن منه. ويكون الكاتب مسؤولا عن كل تبعة أدبية أو مادية أو نظامية تنشأ عن جميع مطالب تتعلق بمادة الكتاب أو محتوياته أو رسومه.

إهداء:

إلى والدي العزيزين..

نبض القلب وسر العزيمة، من غرسا في داخلي حب العلم والصبر على دربه

إلى إخوتي وأخواتي... سند الروح ورفاق الطريق....

إليك **نجود** ...زهرة العائلة...سر السعادة ونبض البهجة

إلى رفيق دربي ... زوجي الحبيب نصف قلبي وملهم صبري الذي تحمل غيابي وانشغالي

زهرتا عمري ونور عيني... أبنائي الأحبة " أحمد آسر" و "أفنان" أمل المستقبل ونبع الإلهام أهديكما ثمرة جهد أرجو أن يكون لكما فخرا وسندا في المستقبل.

مقدمة

في سياق تبنّي الجزائر لاقتصاد السّوق وسعيها نحو الرّفع من القدرات الإنتاجية والتشغيلية للاقتصاد الوطني، وتنويع مخرجاته والتقليص من تبعيته لصادرات قطاع المحروقات ومن ثمّ وضع حدّ للعجز في الميزان التّجاري، برز قطاع الصناعة التقليدية والحرف إلى الواجهة، بعد تأكّد دوره الفاعل في المسيرة التنموية من خلال مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثّقافية على حدّ سواء؛ وبالنظر لواقع الحرف والصناعات التقليدية في الدول المتقدّمة والنّامية، سنجد أنّ القاسم المشترك الذي يميّزها هو اعتراف جميع الأطراف بأهميّة القطاع في هذا المسار التنموي.

أمام هذه الأهمية التي اكتسبها هذا الأخير اتجهت الجهود في السنوات الأخيرة ببلادنا، إلى التركيز على توفير مختلف أشكال الدعم والشروط التي من شأنها أن تساعد على الحفاظ على النسيج الصناعي القاعدي المشكّل أساسا من المؤسسات المصغّرة ذات الطابع الحرفي، ومن ثم توفير الظروف المواتية للنهوض بالقطاع؛ حيث عرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر خلال المرحلة السابقة مراحل عديدة تركت آثارها على سياق نموّه وتطوّره، كانت بدايتها اعتماد تعريف قانوني للصناعة التقليدية والحرف بموجب الأمر 96-01 المؤرّخ في 10 جانفي 1996، من خلال تحديد صفة الحرفي وأشكال ممارسة النشاط وكذا الكيفيات وميادين الأنشطة، فضلا عن تكريسه لامتيازات عديدة، كما استفاد القطاع بهدف تجسيد الأمر الرئاسي السابق على أرض الواقع من 13 مرسوم، وهو ما أعطاه قاعدة تشريعية كانت مفقودة إضافة إلى تزويده بهيئات تأطير جوارية.

المرحلة الثانية شملت تحويل القطاع إلى الوزارة المكلّفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2002، تلا ذلك اعتماد الجزائر على غرار بلدان عديدة إستراتيجية لدعم وتطوير قطاعها من الصناعة التقليدية والحرف سنة 2003، تم صياغتها بمجرد إلحاق القطاع بالقطاع الإستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك اعترافا بدوره الاقتصادي.

مكّن تجسيد المخطط التنموي آفاق 2010 قطاع الصناعة التقليدية والحرف من تحقيق خطوات جد مهمة وعوائد عديدة، نتيجة إجراءات الدعم المتّخذة والتّي تمت في أقل من عشرية، حيث سجّلت تطوّرا في الذهنيات كما في الميدان، والأهم من ذلك أنّ قطاع

الصناعة التقليدية لم يعد يُنظر إليه كنشاط ثانوي أو من زاوية فلكلورية وإنّما كمحرّك مهم للمؤسسات ص وم* المحدثة لمناصب الشّغل والثروات، غير أنّ كل الأهداف المسطّرة في إطار هذا المخطط لم تشهد تجسيدا كليا لها، كما لم يتم تحقيق الإصلاحات والتحوّلات التّي بادرت بها وزارة القطاع السابقة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة والصناعة التقليدية بشكل تام، والذّي على أساسه قرّرت وزارته الجديدة وزارة السياحة والصناعة التقليدية تنظيم جلسات الصناعة التقليدية سنة 2009، تمخّض عنها إعداد خارطة طريق جديدة وإستراتيجية عمل للسنوات العشر الموالية، ويتعلّق الأمر بثاني إستراتيجية تقدّم رؤية مستقبلية للقطاع وهي **إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، التي شهد من خلالها القطاع رحلة جديدة بإعادة إدماجه مع قطاع السياحة في وزارة السياحة والصناعة التقليدية في إطار مرسوم رئاسي مؤرّخ في 28 ماي 2010.

*- نعني بالرمز (ص وم) اختصارا للدّلالة على عبارة (صغيرة ومتوسّطة) المستخدمة في تسمية وزارة القطاع السابقة [وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة] وكذا [المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة]، وقد قمنا باستخدامه كاختصار لهاتين التسميتين في مواقع كثيرة من البحث.

الباب الأول:

الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر:

الجذور، الامتداد التاريخي والمفاهيم

تمهيد:

استعملت في أدب الأصناف مصطلحات عديدة للدلالة على التّجمعات الحرفية عبر فترات زمنية مختلفة، كمصطلح "طريق" أو مصطلح "سيآج" وهما مصطلحان باتا غير مستعملين ابتداء من القرن الثامن عشر، ليستعمل بعد ذلك مصطلح "حرفة" عام 1708م وتمَّ تداول مصطلح "الصنعة" أيضا في القاهرة، غير أن المصطلح الغالب كان "الحرفة"؛ هذان المصطلحان استخدما تباعا بها إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر بالقاهرة. أما في الجزائر فإن المصطلح الشائع وقتذاك هو "الجماعة" ويكاد يكون الاستعمال الوحيد للدلالة على التنظيمات الحرفية غير أن هذا المصطلح أضحى غير مستعمل في العهد العثماني لأسباب مجهولة وغير واضحة.[1]

في حين أن مصطلح "الصناعة التقليدية" تسمية جديدة لم تظهر للوجود إلا مع تلك الدراسات الأنتروبولوجية الحديثة.[2]

واليوم أصبحت الصناعة التقليدية والحرف تشكّل عنصرا هاما من العناصر المعبّرة عن هوية الشعب وثقافة أمة جذورها غائرة في التاريخ بدول عديدة، من بينها الجزائر، إذ تعتبر نشاطا اقتصاديا أساسيا يساهم في المجهود الوطني للتنمية والتطوّر. من هنا أجمع العديد من الباحثين المهتمّين بموضوع الصناعات التقليدية على أهمية الإيضاح التاريخي والبحث في تاريخ القطاع، رغبة منهم في ضمان تواصل البحث في حقل الصناعات التقليدية الجزائرية، من منطلق أنّ الباحث في القطاع المدروس عليه الاهتمام بتاريخ الصناعة التقليدية، ليس فقط بهدف اكتشاف الماضي والوقوف على حقائقه، ولكن أيضا لإدراك وفهم الحاضر، ومنه القدرة على استشراف المستقبل.

---

[1]- عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700 – 1830 _مقاربة اجتماعية و اقتصادية_**، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص.105.

[2]- آيت محند نورية، **صناعة الحلي الفضية بالقبائل الكبرى منطقة بني يني –دراسة تطبيقية-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2003، ص.7.

I. سياق التطوّر التاريخي للصناعة التقليدية والحرف في الجزائر

يرتبط تاريخ الصناعة التقليدية بشكل كلي بالعصور الأولى من تاريخ الإنسانية، بل هي من طبيعة هذا الإنسان الذي حينما كان بحاجة إلى الدفاع عن نفسه أو عندما كان يحاول البحث عما يسدّ رمقه، تمكّن من اكتشاف عظمة نعمة يديه اللتين وُهب بهما وتمكّن بفضلهما أن يخلق الوسائل الكفيلة بإشباع رغباته؛ ما يجعلنا نؤمن بحتمية أن الإنسان الأول ما هو إلا حرفي استطاع المزج بين ذكاءه ونعمة يديه في توفير الشروط الضرورية لحياته. ولهذا يمكن ألا نكون مخطئين إذا اعتبرنا أنّ مهنة الحرفي هي المهنة الأعرق والأقدم تاريخيا عكس كل المهن الأخرى والتي استطاعت ترك بصماتها عبر كل الأماكن والأوطان والحضارات والعصور.

I. 1. الصناعة التقليدية في الجزائر –لمحة تاريخية-

سنعمل في هذا القسم على تقديم التطوّر التاريخي لقطاع الصناعة التقليدية بالجزائر من العصور القديمة إلى ما قبل الاستقلال وفق الترتيب الموالي.

1. الصناعة التقليدية والحرف في العصور القديمة:

كان التطوّر الذي عرفته الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر استجابة لذلك التطوّر في الظروف الاقتصادية والاجتماعية في العصور المختلفة وما أملته التغيّرات في بيئة الممارسين لأنشطتها، ذلك أن الحضارات العديدة التي شهدتها دول شمال إفريقيا من الفينيقيين إلى الرومان ثم البربر فالشرقيين الهلاليين فالشرقيين الإسلاميين وأخيرا سلسلة الغزوات التي تعاقبت على هذه المنطقة، جعلتها تزخر بثقافات متنوعة ومحطة لسلالات مختلفة، وهو ما أثّر بدوره على الحرف التي كان يمارسها السكان بالمنطقة ككل.[1] ففي العصور القديمة، تميّزت الجزائر _ أو المغرب الأوسط_ بوجود تجمّعات محدودة لحرفيين يتمركزون أساسا بالمدن المطلة على البحر ويمارسون بعض الأنشطة التقليدية كالنسيج،

[1]- Lucien Golvin, **L'aspects de l'Artisanat en Afrique du nord**, données non publiées, presses universitaire de France, volume II, Paris, 1957, p.p 8-11

الدباغة، النجارة والعمارة وغيرها ؛ أبرز ما يميزهم هو عدم التخصص في العمل ويقومون ببعض المبادلات التجارية غير المنتظمة والتي كانت تجرى في الغالب مع بحارة فينيقيون قادمون من المشرق، يقومون بمقايضة سلعهم المصنّعة ومبادلتها مقابل مواد أولية يحصلون عليها من دول المنطقة كالملح، ريش النعام، جلود الحيوانات والعاج؛ في حين شكّل النشاط الأساسي لسكان المناطق الجبلية في الرعي، ذلك أنّ معظم الثروات أساسا ماشية؛ أما السهوب الصحراوية ذات المناخ الصعب فكانت معبر القوافل التجارية التي تجذب الفرص التجارية مع دول إفريقيا الأخرى.[1]

حاول الفينيقيون بناء علاقات مع الأمازيغ ابتداء من سنة 1250 ق.م بهدف توسيع شبكتهم التجارية بالبحر الأبيض المتوسط وقاموا بالتوافد إلى البلاد ورحّب بهم الأهالي وذلك نظرا لأهدافهم السلمية التي كانت لا تتعدى إنشاء مراكز تجارية تتم فيها المبادلات، وباستقرارهم تجمّع حولهم الأمازيغ لتسويق بضاعتهم المحلية وبعض المعادن غير المصنعة وبالمقابل كانوا يبتاعون من التجار الفينيقيين كل أنواع الزينة والعطور والأواني المصنعة الزجاجية والمعدنية والخرفية وكل ذلك كان يتم عن طريق المقايضة، وباحتكاك المغاربة بالفينيقيين واستقرارهم في أماكن قارة بدأ التفكير في استغلال المناطق الصالحة للزراعة والقريبة من أماكن الاستقرار نتج بفضلها معرفة أهالي المنطقة نظام الاستقرار وتأسيس القرى والمدن وزراعة بعض الأشجار مثل الكروم والتين والرمان وتلقيح أشجار الزيتون البري؛ إلى جانب ما سبق أقام الفينيقيون العديد من الموانئ التجارية بعنابة وسكيكدة والقل وجيجل وبجاية ودلس والجزائر وتيبازة وشرشال وتنس والغزوات؛[2] والتي لعبت دورا جوهريا في ازدهار التجارة في منطقة البحر المتوسط وفي تطوّر الثقافات المحلية.

باختصار، سمح احتكاك السكان المحليون بالفينيقيين في خروج الأهالي من عزلتهم التي كانوا يعانونها منذ فترة ما قبل التاريخ، كما تأثّروا بهم في حرفة العمارة والبناء،

---

[1] -Ibid. p.12

[2] - قدور فريدة، **مساهمة الحلي التقليدية في التنمية بمنطقة تلمسان**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص.27.

إذ تحدّث التاريخ كثيرا عن المدن التي أسّستها السلالات البربرية، هذه الإبداعات تحمل لمسات شرقية خصوصا، ويقطنها أغلبية من المهاجرين، وقد شكّلت هذه المدن مراكز إستراتيجية للأسواق والتجارة، كما هو الحال بالأوراس، بني ميزاب، منطقة القبائل، القصبة... ؛ والتي شكّلت مناطق حرفية بكل معنى الكلمة تضم حرف متنوعة أبرزها الخزف.[1]

وفي عهد الرومان، عرفت منطقة شمال إفريقيا فترة طويلة من النظام والازدهار، إذ دأب الرومان طيلة فترة تواجدهم بالمنطقة على صبغها بالصبغة الرومانية وذلك لضمان بقائهم وتواجدهم الدائم فيها، حيث برعوا في حرفة البناء والعمران فقاموا بإنشاء مختلف المباني والمنشئات الحيوية على الطريقة الرومانية والتي كان لها أثر إيجابي على حياة سكان المنطقة وأنشطتهم عموما.

أهم ما ميز هذه المرحلة هو التخصص الذي ميز أنشطة السكان المحليين خصوصا بالمدن الكبرى فضلا عن وجود الأحياء الحرفية؛ إذ كشفت الأبحاث آنذاك أنّ منطقة تيديس بقسنطينة كانت تمثّل حيا كاملا يضم عددا كبيرا من الورشات المتخصصة في صناعة الخزف، بالإضافة إلى تيبازة التي تمتلك العديد من ورشات الدباغة والأحواض المعدة للعمل على ذلك؛ كما عرفت حرف أخرى كثيرة تطورا ملحوظا في تلك الفترة، إذ لا يمكننا التشكيك بأهمية ورش النقش بالفسيفساء لوفرة عمال البناء، حرفة النجارة، النحت على الحجر، الرخام والنسيج بأنواعه؛ في حين شكلت كل من حرف النفخ على الزجاج، النقش على الخشب، الحدادة، السباكة، النقش على النحاس والبرونز تجمعات أقل حدة عن سابقتها. [2]

مع ذلك، ورد في كتابات أخرى بأنّه لا يمكن التأكيد على تجمّع هذه الأنشطة الحرفية في أحياء أو مدن أو أسواق بالشكل الكلي للكلمة كما هي في المدن الأوروبية، بل بالعكس، فأغلب هذه التجمعات كانت تتم عن طريق الصدفة كما هو الحال بالنسبة

[1]- Lucien Golvin. op.cit. p.p 12-13.

[2]- Lucien Golvin. op.cit. p.p 14 – 15.

لحرف الدباغة والصباغة والفخار، لتطلّب وجودها القرب من مصدر المياه وتموقعها خارج المدن بسبب الأبخرة والروائح الناتجة عنها. وهذا بالرغم من أنّ التشريعات الرومانية في تلك الفترة كانت تسمح للتجمعات الحرفية المتخصصة بوضع قوانين سارية على جميع الممارسين بالحرفة.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنّه بسقوط قرطاجة سنة 146 ق.م واحتلال الرومان منطقة شمال إفريقيا، عرفت الأنشطة الحرفية بالمنطقة ككل تدهورا كبيرا جراء انتزاع جل أراضي السكان المحليين وضخامة الضرائب المفروضة عليهم،[2]وبقي الأمر كما هو عليه بانهزام الرومان وتوالي دخول الوندال ومن ثم البيزنطيين إلى منطقة شمال إفريقيا، حيث شهدت المنطقة قرونا من الفوضى والاضطراب إلى غاية الفتوحات الإسلامية الأولى.[3]

2. في عهد الفتوحات الإسلامية:

بدأت الفتوحات الإسلامية لشمال إفريقيا في عهد عثمان بن عفان (رضي الله عنه) في منتصف القرن السابع الميلادي 670م، حيث قاوم البربر الفاتحين العرب بشدة لأكثر من نصف قرن من الزمن، ليتم الفتح كليا في القرن العاشر الميلادي.

اندمج السكان المحليون سريعا مع العرب وتعلموا اللغة العربية وفقه الدين والقرآن، كما قام العرب بإضفاء لمسات شرقية على العمران بالمنطقة، ويظهر ذلك جليا في كل من: القيروان، فاس، مكناس، مراكش، قلعة بني حماد، بجاية،... والتي تعتبر مدنا بناها شرقيون بالأساس في تلك الفترة، وأدخلوا فن صناعة المراكب البحرية والآلات الحربية، في حين أضافوا للمنتجات الحرفية التي يتميزون بها طابعا إسلاميا شرقيا.[4]

---

[1]_ محمد بن مبارك لمليلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر، ص.260.

[2]_ نفس المرجع، ص. 278 .

[3]- Lucien Golvin. op. cit. p.15.

[4] - محمد بن مبارك لمليلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر، ص.76.

اليهود المطرودون من الأندلس في تلك الفترة أيضا كان لهم دور لا يستهان به في خروج المنطقة من العزلة باندماجهم مع الأهالي، إذ ساهموا في إدخال جودة النظام على الأنشطة الممارسة وقاموا بإضفاء روح المبادرة والتطبيق، كما ساهموا أيضا في انتشار أنواع معينة من الأدوات المستخدمة في الأنشطة الحرفية ووفّروا حركة صناعية كبيرة بالمدن.[1]

وفي الوسط، شكلت الجزائر في تلك الحقبة من الزمن منطقة عبور هامة وساحة للمعارك مقسمة بين الشرق والغرب، سكانها المحليون يتمركزون بالجبال أو الصحراء (القبائل، الحصون، المزابيين، الواحات)، بينما تموقعت مدنها الكبرى في حدود الشرق والغرب كتلمسان وقسنطينة وبجاية ؛ وقد عرفت البلاد مماليك عدة سريعة الزوال لا تتجاوز قرنا من الزمن (الرستميون، الإدريسيون، الأغالبة، الفاطميون، الزيريون، الحماديون، الموحدون، الزيانيون)، كما أنّ دورها التاريخي محدود، غير أنّه لا يمكن إنكار الدور الذي لعبته العواصم الإقليمية لهذه المماليك كتيارت، سدراته، قلعة بني حماد. حيث بلغت الدولة في عهدهم أوج تقدّمها الثقافي والاقتصادي.[2]

فحسب ما جاء في كتاب الإدريسي (وصف إفريقيا وإسبانيا) 1154م، عرفت الأنشطة الحرفية التي يمارسها الأهالي أثناء حكم المماليك سابقة الذكر ازدهار ملحوظا أثناء حكم الحماديين في القرن 11م (1007_1152م)، ولاسيما حرف: صناعة الخزف، الحدادة، النقش على الزجاج، النحت على الأحجار الكريمة والنسيج والألبسة التي كانت متمركزة خصوصا بعاصمة الإمبراطورية (قلعة بني حماد أولا)، والتي شكلوا بها حسب ما جاء في إحدى الكتابات سلسلة صناعية ناجحة للغاية عندما تم تجميعها وتنظيمها كما هي الأنشطة الحرفية في المدن التونسية والمغربية في تلك الفترة (القيروان، الجامع الكبير، المهدية، تونس، قابس، صفاقس، مراكش، فاس، طنجة....)؛[3]وعند انتقال العاصمة إلى

[1] lucien Golvin. op. cit. p. p 16- 17.

[2] lucien Golvin. op.cit. p.18.

[3] De Beylié, **La Kalaa des Beni-Hammad, une capitale Berbère au XI^e siècle**, Leroux, Paris, 1909, P.22.

بجاية سنة 1090م أضيفت للسلسلة السابقة من الحرف، حرفة بناء السفن _أخذا في الاعتبار خصوصية المنطقة_ إضافة إلى الحدادة في الجهات المحيطة بالمنطقة، إذ أظهرت الاكتشافات الأثرية بأنّه بنقل العاصمة إلى بجاية، تم نقل الحرف التي كانت ممارسة في القلعة إلى هذه الأخيرة بتقنياتها وخاصة الفخار ؛ هذه الحرفة التي بقيت تشتهر بها المنطقة إلى يومنا هذا.[1]

كما بيّنت الدراسات عن تلك الفترة أيضا وجود أسواق متخصصة في بيع المنتجات الحرفية كسوق قسنطينة، بونة، وتلمسان.[2]

3. في العهد العثماني:

التحقت الجزائر بالدولة العثمانية سنة 1504، إذ عرفت عهدها الذهبي أثناء حكم هذه الأخيرة طوال الفترة الممتدة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر،[3] وعرفت الجزائر إبان حكم العثمانيين نشاطا صناعيا شمل أغلب المهن التقليدية والحرف اليدوية التي كانت معروفة لدى الأمم السابقة من حياكة الزرابي والبرانس والألبسة التي طوّرها الأندلسيون، صناعة الأدوات النحاسية والشمع والصّباغة والدّباغة بالإضافة إلى الصناعة الاستخراجية (الملح والحديد)، إلى جانب بناء السفن في بجاية، شرشال، العاصمة، باب الوادي وباب عزون فضلا عن صناعة الأسلحة بالعاصمة؛ والتي تخصص فيها الأجانب والأسرى الأوروبيون، في حين إمتهن سكان المدن الكبرى (قسنطينة، تلمسان، بجاية، الجزائر) الصناعات التقليدية الأخرى خاصة العناصر الأندلسية المهاجرة.

[1] Ibid, p. 25.

[2] Ibid, p. 27.

[3] El-Bekri, **description de l'Afrique septentrionale**, Aubrier, Paris, 1913, P.78.

علاوة عن الأنشطة السابقة، برع الأهالي أيضا في تذويب المعادن وكذا في صناعة النقود وهذا بالعاصمة ومنطقة القبائل أين كانت تمارس صناعة الحلي والبنادق، بالإضافة إلى صناعة الزيتون والصابون.[1]

كمثال على ما سبق، دراسات عديدة أجريت حول الأنشطة الحرفية في مدينة الجزائر، أظهرت بأنّه بعد عودة المغاربة المطرودين من طرف الإسبان ضمّت المدينة عددا كبيرا من الحرفيين، كما كان لها أسواق شهيرة في أواخر القرن 15، في حين تطوّرت أحيائها الحرفية في القرن 17، فانطلاقا من دراسة قام بها الإسباني (Try Diego De، 1870) حول المدينة أعطى من خلالها قائمة الأنشطة الحرفية التي كان يمارسها السكان في تلك القترة، تحددت في الآتي: صناعة البنادق، صناعة الأقفال، النجارة، الخياطة، السكافة وصناعة الخرف؛ [2] بيد أن غراماي (GRAMAY، 1623) كان أكثر تدقيقا في تحديده للأنشطة الممارسة، إذ وفقا لأبحاثه سنة 1623 شملت المدينة 80 معلم لحرفة الحدادة، 180 حرفي في صناعة السكاكين، أكثر من 1200 خياط، 3000 حرفي نسيج و200 نساجي حرير؛[3] هذا التعداد أكدته دراسات (Dr. Show) التي أجريت في القرن 18 وتم فيها مدح النسيج الحريري بأنواعه الخاص بالمنطقة، بالإضافة إلى الأشرطة الحريرية وأحزمة الذهب والفضة بجانب الأقمشة الخشنة المصنوعة من صوف البلاد وهذا استنادا لدراسات (Venture de Paradis، 1890) أواخر نفس القرن.[4]

تميزت المنتجات الحرفية في هذه الفترة في كونها زاوجت بين التأثير المحلي والشرقي والأندلسي والأوروبي.

---

[1] Laoudj Ouardia, **Stratégie Marketing de promotion des produits de l'Artisanat Traditionnel**, mémoire de magistère en science commerciale, institut Nationale de commerce, Algérie, juin 2005, p. 173 .

[2] - Monnereau et Berbruger, **Topographie et Histoire d'Alger**, Haedo, Revue africaine, 1870-1871, p. 35.

[3] - Mac-Karthy, **Voyage dans la Régence d'Alger**, Dr. Shaw, Paris, 1830, p. 11 .

[4] -Fagnan, **Alger au XVIIIe**, Venture de Paradis, Alger, 1890, p. 19.

4. قبيل الحرب العالمية الأولى:

لم يكن لظهور وتطوّر الصناعة الأوروبية في القرن 19 نتائج فورية على دول شمال إفريقيا، هاته الأخيرة مسّها التطوّر إلا مؤّخرا، من منطلق أنّ الصناعة كانت لفترة طويلة حكرا على دول أوروبا القديمة، كما أنّ المصانع التي أُنشأت بدول المغرب تعدّ أمرا جديدا نسبيا ومحدودا للغاية، حيث لم تعرف هذه الدول ماعدا تجمّعات حرفية قديمة حاولت الصّمود أمام التغيرات السريعة التي شهدتها تلك الفترة.

أهم ما ميّز التنظيم الحرفي في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي، هو تمركز الجزء الأكبر من الحرف الحضرية في أيدي المهاجرين آنذاك، وبقسنطينة وتلمسان على وجه استثنائي، واتصفت المؤسسات الحرفية المتخصصة في نفس النشاط الحرفي في هذه الفترة باحتفاظها بروح تعاون كثيفة فيما بينها وبعلاقات قائمة على أساس الدعم البيني والمنفعة المتبادلة.

أثبتت الدراسات التاريخية بقسنطينة في عهد آخر باي، وبشكل أدق سنة 1837، عن وجود أنشطة حرفية متمركزة في أحياء متخصصة بالمدينة حسب الحرفة الممارسة، ويتعلق الأمر بكل من حرفة صناعة السروج، الصباغة، السكافة (تصليح الأحذية)، الحدادة، صناعة الغرابيل، النجارة، صناعة الأحذية النسوية، الصياغة، صناعة برادع الأحصنة وأخيرا حرفة النسيج، وقد بينت الأبحاث فيما يتعلق بالحرفة الأخيرة بأنها الحرفة الوحيدة التي كانت منتشرة في مختلف أطراف المدينة عكس الحرف الأخرى.[1]

تلمسان أيضا شكلت في العصور الوسطى مدينة حرفية كبرى، برزت فيها حرفة النسيج في الصدارة باحتوائها ما بين القرنين 12 و15 ، 4000 حرفي نساج؛ إحصائيات سنة 1850 بدورها أظهرت عن وجود 101 حرفي نساج، 20 حرفي متخصص في صناعة الصوف، 30 في دباغة الجلود، 5 في صناعة الفخار و12 في التطريز؛ وفي سنة 1910 تم إحصاء 106 حرفي نسيج و204 رب عمل وعمال ومتمهنين.

[1]- Gsell Stéphane, **Histoire ancienne de l'Afrique du Nord**, Hachette, Paris, 1913, p.p 54-55

السمة البارزة لهذه المدينة هو التخصّص الذي ميز ساحاتها وأحيائها من حيث الحرف المُمارسة.[1]

امتداد آخر للتحليل مُستوحى من كتابات أخرى، ذكر بأنّ التجمُّعات الحرفية بدول المغرب في أوائل القرن 19 قد كانت تخضع لسلطة مباشرة من طرف الأمين ولقوانين صارمة موضوعة من طرف الداي، مالم يمكّنها من تشكيل قوة تسمح لها بالدفاع عن حقوقها وتوحيد قواسمها المشتركة والتطوّر، غير أنّه ظهر تدريجيا زعماء نقابات تعارض سلطة الأمين على التجمّعات وتطالب بالاستقلالية، وهو ما كان بالفعل بانهيار الهيمنة التركية على المنطقة، إذ ساهمت الفوضى العارمة إلى حد بعيد في التقليص من سلطة الأمين التي لم تحظى بتعزيز واضح من قبل حكام مهزومين.

واصلت هذه النقابات دورها في الدفاع عن حقوق التجمّعات، إلا أنّها لم تتمكن من الصُّمود وفقدت تدريجيا سبب وجودها بسبب تحرّكها غير المنظور فيه، خاصة أمام بيئة سريعة التغيّر زادته قوانين جامدة وأكثر صرامة مفروضة من طرف الاحتلال الفرنسي آنذاك.[2]

فبالجزائر على سبيل المثال، الوجود الفرنسي بالمنطقة لم يغيّر من مجرى الأمور بكثير عما كانت عليه في السابق، حيث أنّه في السنوات الأولى من الاستعمار قامت الحكومة منذ 1838 بوضع قرار يرمي إلى تقسيم الأهالي إلى ستة تجمُّعات عرقية كبرى وهم: "القبائل، البساكرة، بني ميزاب، الأغواطيون، الزنوج، Mzitas" والتي تعمل تحت إمرة الأمين بالمهام المحددة في الفقرة 2، المادة 2، من القرار المؤرخ في 31 جانفي 1838، هذا الأخير بدوره مكلّف تحت سلطة كل من الأمير وأمين الصندوق، بمهمة المراقبة والأمن على أعضاء التجمّع الذي يُشرف عليه، ويتولّى حل النزاعات فيما بينهم باستخدام ثلاث وسائل ردعية وهي: الغرامة المالية، السجن، العقوبات الجسدية.

---

[1]- P. Ricard, **L'artisanat en Tlemcen**, Oran, Fouque, 1940, p. 10.

[2]- Bernard Augustin, **Afrique septentrionale et Occidentale**, la Direction de Vidal de la Blanche, Paris, 1937, p. 20.

تخصّصت التجّمُعات المذكورة في مهن متنوعة، حيث نجد داخل كل تجمّع كبير تجمّعات حرفية يُشرف عليها أمين كذلك، فبنو ميزاب كانوا ولا زالوا يشتهرون في التجارة لاسيما في تجارة البقوليات، في حين أنّ التجمّعات العرقية الأخرى لم تُظهر فيها تجمُّعات واضحة متخصصّة في حرف معينة، وهذا على الرغم من وجود مجموعات حرفية صغيرة كما هو الحال بالنسبة لليهود المعروفين باحترافيتهم في صناعة وبيع الذهب أو سكان العاصمة الممارسين لبعض المهن، والتي لم يتم اعتبارها في عداد التجمّعات الحرفية كما هو محدّد في القرار السابق الذكر.

مرسوم آخر مؤرخ في 3 سبتمبر 1850 عدّل نوعا ما أحكام القرار المؤرخ في 31 جانفي 1838 وتمّ نشره في كل ربوع الجزائر، والذي تضمّن سلسلة من المواد حول كفاءة محكمة الأمين؛ علاوة على ما سبق، تمّ إصدار قوانين صارمة تحدّد واجبات المعلّم والمتمهَّن وكذا مختلف القوانين المتعلقة بالتمهين، ونعني بذلك القوانين المؤرخة في 23 جانفي و3 و22 فيفري 1851 الصادرة في الجزائر يوم 4 أفريل 1851، والتي _ حسب ما أورده **Lucien Golvin** _بالرغم من صرامتها إلاّ أنّها نظّمت التجمّعات الحرفية القديمة وزادت من قوّتها من خلال تقنين المنافسة، خاصة أمام الأفكار الليبرالية التي بدأت تنتشر في تلك الفترة والرامية نحو تحفيز التحرير الاقتصادي، وهو ما يؤدي إلى زيادة وكثرة العراقيل في مجال التجارة من جراء المنافسة؛ وبالتالي تمكّن الحرفيون من التكيّف مع الأوضاع لفترة وتحفيز روح الإبداع لديهم.[1]

انسجام واستمرارية التجمّعات الحرفية لم يدُم لفترة طويلة ففي سنة 1868 تم إلغاء كل النصوص التي تحكم الصناعات التقليدية، الأمر الذي فتح الباب أمام المنافسين وأدخل الحرفيين في صعوبات كبيرة ضد تجّار تصّب كل جهودهم على الاستغلال الكلي للإمكانيات الاقتصادية المتاحة لديهم وليس على تعلّم تقنيات الحرفة؛ هؤلاء القادمون الجدد بدورهم لم يستمروا طويلا فانهيارهم أفضى أيضا إلى إضعاف قوة الحرفيين وأفقدهم قدراتهم على الصمود أمام منافسة السلع الجديدة المستوردة، إلى جانب طغيان

[1]- Lucien Golvin. op. cit. p.p 85-86.

حالة من الفوضى وعدم الانسجام، وهو ما يعد انعكاس حتمي لتلك الظروف الاقتصادية والسياسية التي كانت تعيشها البلاد.[1]

علاوة على ما سبق، الباحثون المهتمون بتطوّرات الصناعات التقليدية بمنطقة شمال إفريقيا في تلك الفترة توقّعوا نتيجتين لا مفر منهما بالنسبة لهذه الصناعة في الجزائر أولاهما أنّ الصناعة التقليدية لن تستطيع النهوض أبدا من جديد، وثانيهما أنّها سوف تتلاشى شيئا فشيئا إحداها بعد الأخرى. لكن على الرغم من ذلك برزت بعض الأقليات وأنشأت تنظيما ذاتيا خاصا بها ، فالإسرائيليون من جهة أصبحوا مواطنين فرنسيين سنة 1871، ومن جهة أخرى شكّل بنو ميزاب تجمّعا منسجما بشدة ومؤسّس بأسس عُرفية صارمة معزّزة بروح التضامن التجاري موجودة إلى يومنا هذا، كما شكّل القبائل بدورهم بعض التجمّعات المنسجمة نوعا ما بالعاصمة ؛ هذه التجمّعات الثلاث الكبرى تحكمها قواعد عرقية ودينية وتخضع لضرورة الدفاع الذاتي، فشكّلت بذلك قوة واستطاعت الصمود في مواجهة التحدّيات المطروحة؛ بالمقابل لاقت الحرف الأخرى بباقي التجمّعات تراجعا ملحوظا هدّد بقائها واستمراريتها.[2]

أخيرا، وأخذا في الاعتبار الفترة العصيبة التي مرت بها البلاد في تلك الفترة، يمكن القول بأنّ الاحتلال الفرنسي لشمال إفريقيا عموما، والجزائر خصوصا عجّل من عملية بداية اضمحلال الحرف اليدوية القديمة ودخول الصناعة ككل في أزمة، فتعرّض البلاد للاحتلال -أكثر من نصف قرن قبل تونس وقرن قبل المغرب- كان له دور سلبي في تعطيل الاقتصاد المحلي بشكل أكثر سرعة وأكثر جذرية؛ ولهذا تشير الأبحاث إلى أنّه وباستثناء المراكز والمدن المذكورة في الأعلى وما وجد بالعاصمة، لا توجد مدن حرفية أخرى تستحق الإشارة إليها، ماعدا بعض الحرفيين المتخصصين في عدد من المناطق لاسيما في صناعة لنسيج، الحلي، النحاس، الدباغة، الحدادة والنجارة.[3]

---

[1]- Ricard. P, **l'artisanat indigène en Afrique du Nord**, Rabat, école de livre, 1935, p. 32.

[2]- Ibid, p.35

[3]- Bernard Augustin, op. cit, p. 22.

5. بين الحربين الأولى والثانية:

أثرَّت الحربين الأولى والثانية تأثيرا كبيرا على الأنشطة الحرفية بمنطقة شمال إفريقيا، حيث عرف القطاع أزمة خطيرة أدّت إلى تدمير حرف عدد كبير من الأفراد الذين قامت قوات الاحتلال بتجنيدهم للمشاركة في الحربين، بينما واجه الباقون مشاكل عويصة من جراء التغّيرات التي شهدها العصر آنذاك، فضلا عن تطوّر احتياجات جديدة لم تكن معروفة من قبل، إضافة إلى النقص الكبير في المواد الخام.

توالت الأزمات التي مرّت بها الصناعات التقليدية بالجزائر، إذ بيّن الباحثون أنّه بحلول عام 1914 كان لا يمكن بالكاد ملاحظة مراكز أو تجمُّعات حرفية على قيد الحياة إلا بتلمسان، قسنطينة وبالجزائر، باعتبار أنّ هذه المدن هي الوحيدة التي امتلكت تجمّعات حرفية بشكل بارز قبل أن يتم الاحتلال؛ وفي المقابل، في تونس والمغرب كان العاملون بالقطاع في أوَّج نشاطهم رُغم بداية ظهور بعض الأعراض الأولية للأزمة.[1]غير أنّ غياب البنية القاعدية للقطاع أدى إلى تبخُّر أمل الصناعة التقليدية والحرف في دول شمال إفريقيا وتضييع شيئا فشيئا لفن شعبي مستقطب للسُيّاح والأجانب، وهو ما كان عليه الحال في الفترة 1919 و1935 بتونس، وقبل ذلك في الجزائر التي عرف فيها القطاع تراجعا بشكل ملموس قبل الحرب، في حين أنّ المغرب بقي محتفظا بإمكانياته الحرفية لأسباب عدة؛ أهمُّها استمراره في العيش منغلقا على نفسه لفترة طويلة بعيدا عن التطّور الاقتصادي لتلك الفترة، علاوة على تنبُّؤه بأزمة لا مفّر منها منذ عام 1917، والتي قام بالاستعداد لها من خلال قيامه بإرساء قواعد وأنظمة فعّالة تخص القطاع.[2]

واصل المسلمون ارتداء ملابس أسلافهم من: قندورة، جلاّبة، برنوس، العمامة، الشاشية...؛ وبقيت النسوة ترتدي الملابس التقليدية المعروفة آنذاك: البخنوق، المنديل،

[1]- Monnereau et Berbruger, **op. cit, p.57.**

[2] -ibid, p. 65.

المحرمة...؛ هاته المنتجات تنتج من طرف النسوة على النول العمودي في الأرياف أو لدى نساجي المدن.[1]

6. الفترة أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية:

يرى الكثير من الدارسين للقطاع في تلك الفترة، أنّ الحرب العالمية الثانية سنة 1939 شكّلت نقطة تحوّل أساسية في تاريخ الصناعات التقليدية بمنطقة شمال إفريقيا ككل، باعتبارها الحرب الأطول هذا من جهة، ومن جهة أخرى حملت في طيّاتها إنعاشا وتجديدا للأنشطة الحرفية لم يستطع الحرفيون مواكبتها بين الحربين واستغلالها في المنافسة عالميا؛ تدريجيا ومع الحرب الأخيرة، عرفت الحرف استقرارا في الأُطر بتمكُّن الحرفيين من التكيّف مع التغيّرات والظروف التي فرضتها الفترة، ما أدى إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية لديهم.[2]

حسب ما أورده lucien Golvin في مؤلفه عن الحرف في منطقة شمال إفريقيا، خُصّصَت حرف المنطقة وخاصة النسيج لتلبية احتياجات جيوش الاحتلال المشاركين في الحرب من ملبس وأفرشة وأغطية، وقدّم مثال بتونس التي حُصَر وصودر منتوجها من الصوف لتغطية هذه الاحتياجات، وفعلا قام حرفيو النسيج بالإنتاج لفائدة الجيوش ابتداء من جوان 1940، غير أنّه وبسبب قلة النسيج الصناعي دفع في الواقع حرفيي النسيج بالمنطقة وهذا بمساعدة تقنيين أجانب إلى تطوير نوعيات جديدة من النسيج حديثة تتماشى مع متطلبات الفترة (حرير "Rayonne"، نسيج من الألياف "Fibranne"، خليط من النوعين، تنسيل وإعادة تصنيع) وحققوا أرباحا كبيرا جراء ذلك، كما عرفت نسبة التشغيل زيادة بنسب لا تصدّق، ففي صفاقس على سبيل المثال ضمت المنطقة 101 حرفي نسّاج سنة 1939 ليرتفع العدد إلى 400 حرفي سنة 1942؛ والأمر نفسه بالنسبة لجميع المناطق التونسية فالورشات ممتلئة بالعمالة ومستمرة بتطوير أنواع جديدة من الأنسجة وفقا للمتطلبات الجديدة. رغم ذلك، لم تسلم هذه المنتجات النهائية المصنّعة والنصف

[1] - ibid, p.70.

[2]- P. Ricard, **Nattes Berbères de l'Afrique du Nord**, Hespéris, 1956, I[er] tri, p.105.

مصنعّة من عمليات التهريب خارج البلاد نحو البلد المحتل، الأمر الذي أدى إلى نزيف في الإنتاج وتعطّل في دورات الإنتاج وتغيير كلي في مستوى الأسعار.[1]

بنهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 وبداية عودة الاستقرار إلى الدول المشاركة في الحرب، دخلت الصناعة التقليدية في المنطقة ككل في أزمة أطلق عليها الباحثون **الأزمة الحرفية**، مردُّها دخول المنتجات المصنّعة آليا وأدّت إلى توقّف شبه كلي لعديد من الأنشطة الحرفية، والتي كان تأثيرها واضحا بصفة خاصة على حرفة النسيج، فقدوم الأقمشة الصناعية مقابل تلك المصنوعة يدويا قلّل من حظوظ الأخيرة في المنافسة ووضعت النساجين أمام حقائق قاسية، وهو ما كان له أثر سلبي على النشاط محليا وتمَّ على إثره إغلاق العديدة من الورشات.[2] نفس الوضع عاشته أيضا الأنشطة الحرفية الأخرى، التي واجهت اندثار عمالتها الحرفية وانتشار البطالة ودخلت في أزمة حقيقية، باستثناء صناعة الحلي وبعض الأنشطة المنزلية والحرف ذات الطابع الأصلي والقيمة الفنية كصناعة الخزف، النحاس، الحدادة والسلالة والتي تأثرت بشكل أقل وعرفت رواجا كبيرا.

وبالاعتماد على دراسة نفس المؤلف السابق، عرفت الجزائر نفس الظواهر المسجلة في تونس في تلك الفترة، حيث بدأت السلع المصنَّعة تحُل محَّل السلع المصنوعة محليا، فمنسوجات ليون الحريرية أصبحت منافسة للنسيج الجزائري بدرجة أولى والألبسة القطنية وصلت حتى المناطق الريفية لتأخذ مكان (الفوطة)،كما انتشرت القمصان المصنوعة لدى سكان المدن وحتى الأرياف لتأخذ مكان (القندورة والسروال)؛ وقد أعطى مثال بتلمسان باعتبارها المركز الرئيسي والوحيد للنسيج، فحسب الإحصائيات التي قدمها، بلغ معدل إنتاج السجاد بتلمسان 9000 سجادة شهريا سنة 1942، وبحلول الأزمة انخفض الإنتاج إلى ما بين 3000- 4000 سجادة شهريا.[3]

---

[1]- Lucien Golvin. op. cit. p.p 78-79.

[2]- Ibid, p.80.

[3]- Ibid, p.81.

نفس الانتعاش الذي عرفته حرفة النسيج بتلمسان إبان الحرب عرفته أيضا مختلف الحرف بمعظم التجمّعات بباقي الوطن؛ وبدورها الأزمة التي عرفتها الأولى لم تسلم منها كذلك هذه الأخيرة، وهو ما كانت نتيجته توقُّف عدد كبير من الحرفيين عن ممارسة أنشطتهم وبالتالي تقلَّص حجم التجمّعات الحرفية، إذ اقتصر الأمر فقط على معلمي الحرف وبعض العمال غير القادرين على التكيُّف مع الظروف أو العثور على عمل جديد والمحاولين استعادة عملائهم القدامى، ما أوقعهم في حالة من الركود.[1]

رأي آخر يضيف إلى ما سبق أنّه إذا كانت الحربين الأولى والثانية قد ألحقت الضرر بالحرف الشمال إفريقية، إذ بنهايتهما وُجدت الصناعة التقليدية بالمنطقة محطمة ومنهارة بشدة، سواء من حيث عمالتها التي تركت الأنشطة أو من حيث منتوجها العاجز عن المنافسة من جرّاء إغراق السوق بالمواد المصنّعة، فالتجمّعات الحرفية تصدّعت وتشتّت ولم يكن لديها أي سلطة أو أمل لإعادة تنظيمها؛ إلا أنّ هاته الحروب في الغالب قامت بتسريع وتحديث عمليات إنتاج هاته الأنشطة التي افتقرت للسرعة طوال سنوات، كما فُتِحت أمام منتجاتها أسواق كبيرة وفرص جديدة وُجِدت من خلال الصناعة الأوروبية، وسمحت زيادة النقل تدريجيا بتسهيل استيراد المواد الأولية.[2]

باختصار، أدّت الأزمة التي عرفتها الصناعة التقليدية بعد الحرب الأخيرة إلى انهيار حرف عديدة، لاسيما تلك الأنشطة من الحرف التي منتجاتها ذات طابع نفعي بحث، ولم تسلم منها إلاّ الحرف ذات الطابع الفريد وتلك التي منتجاتها ذات قيمة فنية بالإضافة إلى الحرف المنزلية التي بقيت محافظة على زبائنها التقليديين؛ غير ذلك، فقد خلّفت الأزمة الحرفية معدلات بطالة عالية وأدخلت الحرف النفعية في مشاكل صعبة تأثيراتها كانت فورية على الحرفيين، الذين ظنوا أنّهم وبتحررهم من التجمعات الحرفية القديمة والإنتاج بسرعة وبأقل تكلفة قد يقدرون على المنافسة. إذ بالعكس، عرفت هاته الأنشطة ركودا في

[1]- Ibid, p.84.

[2] - P. Ricard, **Nattes Berbères de l'Afrique du Nord**, op. cit, P. 63.

منتجاتها بسبب ابتعاد زبائنها التقليديون هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصبح الحرفي هو صاحب الأجر الأدنى.

نتيجة للظروف السابقة، تخلّى أغلب الحرفيين عن أنشطتهم الحرفية وقاموا بالبحث عن وسائل أخرى للعيش، إلى جانب عزوف ذريتهم عن ممارسة حرفهم العائلية؛ هاته الأخيرة لم تبقى إلا بجهود الحرفيين الأكبر سنا وبعض رفقائهم. حيث كشفت دراسات *Lucien Golvin* السابقة أنّه في الجزائر وبعد الحرب العالمية الثانية لم يتم ملاحظة أي تجمّع حرفي في معظم الأنشطة الحرفية.[1]

I. 2. المساعي المبذولة لإحياء وإعادة تنظيم النشاط الحرفي بالجزائر

بسبب الوضعية المزرية التي عاشها النشاط الحرفي بشمال إفريقيا عموما وبالجزائر خصوصا خلال الفترة المدروسة من جراء الظروف الاقتصادية والسياسية التي عاشتها المنطقة في ذلك الوقت، اتجه العديد من الباحثين والدارسين المهتمين بموضوع الصناعات التقليدية بمنطقة شمال إفريقيا نحو السعي إلى اتخاذ مجموعة من الإصلاحات والتدابير الهادفة نحو تحفيز هذه الصناعات وبعثها من جديد.

1. الأبحاث الأولية:

محاولات عديدة سعت للنهوض بالصناعات التقليدية بشمال إفريقيا إبّان الاحتلال الفرنسي للمنطقة، أوّلها أعمال ***خيرالدين*** بتونس؛ ذلك أنّه منذ منتصف القرن 19 عرفت التجمّعات الحرفية نقصا واضحا في تعدادها فضلا عن عدم قدرتها على مواكبة التطوّرات والتغيّرات التي شهدتها الفترة. خلال تلك المرحلة تولّدت لدى خير الدين الذي كان وزيرا آنذاك، فكرة ضرورة تقنين الحرف والأعراف القديمة بغرض حمايتها من الزوال، إلى جانب دعم التجمّعات الحرفية وتعزيزها وكذا استعادة سلطة البايلك المهمّشة من

[1] - Riche. R, **l'Artisanat dans la département de Constantine**, documents algériens, 1953, p. 81.

طرف السلطة المستبدة؛ وهو ما كان بالفعل بإصدار مرسوم جمادى الثانية سنة 1875 والذي تم بناء على طلب معلّمي حرفة النسيج.[1]

تضمّن هذا المرسوم مجموعة من الأنظمة التقنية الصارمة الخاصة بالنشاط الحرفي والمستمدّة من القوانين الخاصة بالتعاونيات الحرفية المعروفة في القرون الوسطى، وبالتالي يمكن الاعتقاد أنّ هذه الإجراءات جاءت في وقت حرج وأنّها أنقذت كل ما لحقت عليه من الحرف وبثت الحياة في وجه أخرى كانت مهددة بالانقراض من جراء التطوّر والاستيراد المتنامي؛ لكن عكس ذلك، فإنّ هذه الأفكار الليبرالية الداعية إلى الانفتاح لم تلائم وضعية البلاد، كما أنّ الحرفيين لم يكونوا مستعدين لفهم مفاهيم الشراكة والتعاون المُشار إليها في المرسوم السابق.[2]

استمرت الأبحاث حول الصناعات التقليدية والحرف بشمال إفريقيا وكان المعرض العالمي الذي أُقيم سنة 1900 نقطة انطلاقها، ففي سياق هذه التظاهرة العلمية تمّ إنجاز سلسلة من الأعمال والتقارير والمؤتمرات كشفت للعالم الحرف التي تزخر بها المنطقة.[3] وفي الجزائر منذ سنة 1900، تمّ وضع دليل وصفي يضم أهم دراسات الذهب والفضة بالجزائر، والذي يعتبر أول دليل للحلي الجزائري آنذاك؛[4] ترافقت هذه الحركية أيضا مع دراسات كثيرة أُجريت من طرف باحثين على غرار (***Marius Vachon***، **1902**) ، الذي حلّل بعمق الأسباب الواضحة التي أدت إلى التراجع العام للحرف، وقام بنشر مؤلف أوضح فيه بعض الاقتراحات اعتبرها حلولا للمشاكل التي كانت تواجهها الحرف ببلادنا تحت عنوان « ***les industries d'art indigènes*** » بالرغم من أنّه لم يخرج عن

---

[1]- Atger. A, **les corporations tunisiennes**, Paris, Rousseau, 1999, P..52

[2]- Ibid, p.54.

[3]- Bovet (Marie-Anne De), **Notice sur le tapis algérienne et autres industries indigènes**, Alger, Heintz, 1909, P.89.

[4]- Buthaud (E), Le gardiennage des Souks, I. B. L. A, n° 19, **Catalogue descriptif et illustré des principaux ouvrages d'Or et d'argent,** Publication du Gouvernement Général, 1900, p. 15.

العموميات إضافة إلى عدم تعمّقه بالدراسة لأي مشكلة مطروحة ؛ بالتوازي مع ما سبق قام (***Eudel. P***، **1902**) بإصدار دراسة علمية محكمة حول صياغة الفضّة في الجزائر وتونس ‹‹ ***L'Orfèvrerie Algérienne et Tunisienne*** ›› تناولت بالتفصيل موضوع التجمّعات الحرفية ؛ ويعّد هذه البحث _ حسب *Lucien Golvin* _ مرجعا مثاليا للأبحاث في مجال الصناعات التقليدية إلى يومنا هذا.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، مساهمات (***A. July***) بأبحاثه حول **الحرف بمنطقة تطوان** بالمغرب شكّلت بدورها قاعدة أساسية لعدة باحثين بعده، أبرزهم (A. Bel) و(P. Ricard) سنة 1913 في دراساتهم حول **العمل على الصوف بتلمسان** ؛ وقد أكّدت تلك الدراسات على أهمية الصناعات التقليدية الموجودة بمنطقة شمال إفريقيا ورصدت الصعوبات التي تواجهها، كما ركزّت على ضرورة حمايتها والحفاظ عليها من الزوال.[1]

2. النصوص التنظيمية والإجراءات التشجيعية:

تعّد دراسة ***Proster Ricard*** من الدراسات الواعدة لموضوع الحرف بمنطقة إفريقيا الشمالية وعلى وجه خاص أبحاثه حول الصناعات التقليدية بكل من الجزائر والمغرب، حيث عمل ريكارد طيلة الفترة الممتدة بين 1900-1909 بصفته مديرا لدروس التمهين المحلي بتلمسان ثم بوهران على إجراء أبحاث معمّقة في أوساط الحرفيين، فضلا عن التطرّق إلى مشكل إعادة تنظيم هذه الحرف؛ وسمح له العمل كمكلّف بالبعثات إلى إسبانيا سنة 1907، فرنسا سنة 1908 وتونس سنة 1909 باكتساب معارف عميقة بخصوص فنون إسلامية وتقنيات متنوعة، كما عُيِّن مفتشا للتعليم الفني والصناعي في المدارس المحلية في الجزائر سنة 1909، وأنشأ قاعة للرسم بالجزائر سنة 1911 تضم أنواع هذا الفن الموجودة في العاصمة، ما أتاح له طرح قواعد التجديد للصناعة التقليدية الجزائرية ضمن تقرير موجّه إلى الحكومة العامة سنة 1913.[2]

---

[1]- Lucien Golvin. op. cit. p.p 88.

[2]- CF, **cahier des Arts et techniques d'Afrique du Nord**, N°3, 1954, P.125.

يبرز اهتمام ريكارد بالصناعات التقليدية الجزائرية في تردّده لقبول مهمة دراسة منهجيات التعليم الحرفي المحلي بالمغرب الأقصى في نفس الفترة، وتجديد الفنون الشعبية بها سنة 1915، غير أنّ اختلاف وتضارب آراء الإدارة الجزائرية بشأن مخطط هذا الأخير للنهوض بالحرف بالمنطقة دفعه إلى مغادرة البلاد نحو المغرب، وهو ما اعتبره الباحثون خسارة فادحة للحرف الجزائرية التي دخلت في ذاكرة النسيان سنوات طويلة.[1]

في المقابل، استفاد المغرب من دراسات ريكارد وبدأت الصناعات التقليدية فيها تشهد تطوّرا ملموسا في وقت قصير، بالرغم من الظروف الصعبة التي كانت تعيشها البلاد؛ وفي هذا الصدد تشير الدراسات إلى أنّ كل ما رُصد لحماية الحرف والصناعات التقليدية بشمال إفريقيا منذ سنة 1915 مستمّد من ملاحظات هذا الباحث المباشرة وغير المباشرة. وبالفعل منذ 1915 شهدت الحرف المغربية نهضة واعدة بعثت فيها الروح من جديد بفضل أبحاث ريكارد وإنجازاته، حيث عيّن فيها رئيسا لمصلحة الفنون المحلية سنة 1920، وعمل في بادئ الأمر على إعادة تعليم الحرفيين وعصرنة أدواتهم القديمة المستعملة وتدريبهم على استخدامها وكذا تحفيزهم على احترام القوانين بغرض مواكبة العصرنة من دون إخراج الحرفة عن طابعها الأصلي، كما يرجع له الفضل في تقنين إجراءات عدّة متعلقة بالأنشطة الحرفية، كالشروط اللازمة لمنح علامة الدمغة للزرابي المغربية ومنح العلامة الرسمية لباقي المنتجات لضمان الجودة والنوعية سنة 1921، فضلا عن استفادة هذه المنتجات من الإعفاء من الحقوق الجمركية ومدّد هذا الامتياز حتى على الزرابي التونسية.[2]

أعمال ريكارد لم تتوقف عند هذا الحد، إذ قام أيضا بانتهاج سياسة ترويجية جادة لصالح الحرف المغربية، اعتمدت على مشاركة الحرفيين في مختلف المعارض الوطنية والدولية، علاوة على مجموعة من الإصدارات تعتبر كدليل حول الصناعات التقليدية التي تشتهر بها المنطقة؛ أما على مستوى التنظيم الاقتصادي، فقد أسّس سنة 1918 لفائدة

[1]- Ibid, p. 127.

[2]- **les Arts Marocains et leur rénovation**, Revue africaine, N° 6 et 7, 1930, p.30.

الفنون الجميلة **ديوان للصناعات الفنية المحلية**، مهمّته تتمثل في التركيز على المشاكل المتعلقة بالإنتاج الحرفي المحلي ومراقبة عملية التصنيع وكذا ضمان تدفّق المنتجات.[1]

باختصار، فإنّ منهجية ريكارد ركّزت على تدعيم أربع نقاط أساسية وهي:

- تمركز الحرفة أو الصناعة؛
- التعليم: فضّل في ذلك تعليم الحرف التي كانت موجودا أصلا على تعلّم حرف أخرى جديدة؛
- الحماية؛
- الترويج.[2]

ممّا سبق يمكننا القول أنّ جهود ريكارد ساهمت بالتأكيد في هذا النمط من النهضة الذي عرفته الحرف المغربية، الأمر الذي بعث فيها الروح من جديد وحال دون زوالها واندثارها، حيث عرفت الصناعة التقليدية بالمغرب تألّقا ملحوظا إذا ما أخذنا في الاعتبار الظروف التي كانت تعيشها المغرب فضلا عن أوضاع كل من الجزائر وتونس.

بالعودة إلى الجزائر التي فقدت فرصتها الوحيدة بتوجّه ريكارد نحو المغرب قبل الحرب العالمية الأولى، فهي لم تعرف أي سياسة عامة أو مسار متّبع بشكل منسجم، بل اقتصر الوضع فقط على مجهودات ومبادرات فردية غير متناسقة والتي لم توصل إلى نتائج مرضية وأدّت إلى تنظيم العمل من جديد؛ حيث ظهر عجز السلطات العمومية الجزائرية في تضارب النصوص القانونية وفي المشاريع التي يتم إعدادها ومن ثمّ تتوقّف، وكذا عدم الاستقرار في الإشراف على المهن التقليدية وهو ما أدى إلى تبدّد الجهود.[3]

---

[1]- Ibid, p.35.

[2]- Ibid, p.41.

[3]- Emile VIOLARD, **De la Rénovation des industries d'art indigéne en Algerie**, Alger, Montegut, 1922, p. 132.

فمع حلول سنة 1899 وإدراكا من المجلس الأعلى بالجزائر بالمشاكل المطروحة من طرف الحرفيين، قدّم جملة من الوعود تمثلت في:

- دراسة المنتجات المحلية ذات الطابع الفني الفريد، والتي تضمن لأصحابها تلبية احتياجات أسرهم اليومية؛
- ضمان تكوين عمالة فنية كفؤة؛
- تقدير النفقات المالية اللازمة والكيفية المثلى لاستغلالها.

غير أنّ هذه الوعود كغيرها لم تُنفّذ، الأمر الذي دفع بـ*Emile Violard* المكلّف بالبحث من طرف وزارة الفنون الجميلة باقتراح حلول للصعوبات التي يواجهها الممارسون للحرف سنة 1902 إلى القول أنّه إذا كانت تونس والمغرب قد أولت اهتماما واضحا بالأنشطة المحلية التقليدية من خلال إنشاء منظمات خاصة تشرف على الأعمال، فالجزائر عكس ذلك لم تحرك ساكنا في هذا الصدد، فقد اقتصر الأمر فقط على بعض المبادرات الفردية تولّتها نسوة عملن بجدّ لإنقاذ وتثمين الأنشطة الحرفية بها؛ أبرزها جهود السيّدة *Luce Ben Aben* التي أسّست أول مدرسة للخياطة بالعاصمة سنة 1845 وركّزت على تجديد الطرز بها، فضلا عن أنّها منحت دعما قويا للصناعات العائلية الأخرى.[1]

ترافقت هذه المبادرة أيضا مع انبعاث مبادرات مماثلة قامت بها سيدات بمناطق أخرى على غرار: السيدة Delfau بالعاصمة، الآنسة Missie بالقالة، السيدة Quetteville بوهران، السيدة Soucerotte بقسنطينة والسيدات Saetton بتلمسان، اللاتي قمن بإدارة أعمالهن وفقا لأذوقهن الخاصة ومفاهيمهن الشخصية دون تخطيط، ما أدى بالعديد من الباحثين إلى اعتبارها محاولات غير مثمرة إلى حد بعيد لغياب التنسيق والتنظيم فيها، زادها قصور الأنظمة والقوانين الموضوعة لتنظيم النشاط الحرفي في تلك الفترة.[2]

[1]- Ibid, p.134.

[2]- Ibid, p.135.

مساعي أخرى لا يمكن تجاهلها أنجزها رواد وممهدو طريق لم يبخلوا بوقتهم وجهودهم لمواجهة المخاطر الحرجة والسعي نحو تمهيد الطريق للأنشطة الحرفية بالمنطقة، تمّ رصدها من طرف الجنرال *Jonnard* الذي قام بتنظيم معرض للفنون الإسلامية القديمة.

أُقيم بالجزائر سنة 1905، كانت نتيجته تجسيدا للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم المؤرخ في 18 أكتوبر 1892، والذي نصّ على إمكانية إلحاق دروس التمهين بالمدارس الأساسية تحت إشراف موجّه ويساعده مؤطّر أو أكثر من المختصين، علاوة عن إدخال التقنيات العصرية على الحرف الممارسة؛ إلى جانب كل ما سبق قام *Jonnard* بإنشاء متحف للفنون الإسلامية بمصطفى باشا وتوجيه ورشات التمهين نحو الفنون الإسلامية المحلية من دون إغلاق الأبواب أمام الراغبين في مواصلة دروس التعليم المهني بالبرامج الأوروبية.[1]

لم تتوقف جهود Jonnard على ذلك فقط، ففي سنة 1908 أسّس مدرسة للصياغة، ثم مفتشية التعليم الفني والصناعة في المدارس المحلية سنة 1909 التي عُيّن فيها ريكارد مفتشا، كما خصّص قسما للرسم يتم فيه دراسة مختلف أنواع الديكورات الإسلامية، مهمتها الحصول على نماذج وإعداد وثائق متوافقة مع المجموعات المعروضة في المتحف أو من أخرى خاصة، والتي يتم تلقينها في المدارس؛ في حين يتلقّى المعلّمون المسؤولون عن عمليات التمهين تدريبا خاصة بالعاصمة.[2]

وبالموازاة مع هذه الحركة التعليمية الرسمية، تمّ فتح ورشات خياطة خاصة ترأّستها أخوات قائمات على حملات التبشير بكنيسة السيدة الإفريقية (*des sœurs missionnaires de Notre dame d'Afrique*)، اللاّتي حرصن على الحفاظ على فن المنطقة من خلال ضمان مهن لطالباتهن. جهودهن برزت بشكل واضح في المناطق الصحراوية وشبه

[1]- Gsell Stéphane, op. cit, p.p 98-99.

[2]- Ibid, p. 101.

الصحراوية وكذا منطقة القبائل؛ غير أنّ كل ما سبق لم يكن جزءا من سياسة عامة واضحة وهو ما حال دون الوصول إلى نتائج مرضية.

وفي هذا الصدد رأى Violard سنة 1925 بأنّ الجزائر قد سلكت منحى خاطئ فيما يخص تطوير صناعاتها التقليدية، وأنّها إن واصلت عليه ستندثر كل الحرف المتبقية بشكل كلي، وأعرب أيضا على أنّ النتائج السلبية للمنهجيات المستعملة وغير المدروسة في ذلك يعتبر هدرا لأموال كبيرة.[1]

3. **هيئات الدعم وتدابير التأطير:**

فشل الإجراءات المتخذة للنهوض بالأنشطة الحرفية عبّر عنه مفتش التعليم الزراعي *M. Rolland* في تلك الفترة، حيث لاحظ هذا الأخير تجاهل هذه المنهجيات لآلاف النسوة العاطلات عن العمل في المناطق النائية خصوصا بمنطقة القبائل، اللواتي بإمكانهنّ ممارسة نشاطات لا تتّطلب وقتا طويلا لتعلّمها، كالحياكة ونسيج الحلفاء، ويتمكنّ بواسطتها من توفير مصادر لرزقهنّ، لهذا اقترح *Rolland* إجراء جرد دقيق لمختلف المنتجات الفنية والصناعية المحلية التي يمكن المتاجرة بها، من ثمّ فتح معرض دائم يتم فيه عرض المنتجات ذات الطابع الفني الأصيل المعبّرة عن تقاليد المنطقة، دعّمه بفهرس مفصّل لتسهيل عملية التسويق.[2]

أهم هياكل الدعم والتأطير الرامية إلى النهوض بقطاع الصناعة التقليدية والحرف يمكن أن نجمعها فيما يلي:

أ. **إنشاء دار الحرف:**

تمّ إنشاء دار الحرف بموجب أمر مؤرخ في 27 نوفمبر 1925 بالعاصمة، حيث احتوت رواقا خاصا للعرض إضافة إلى مخازن وورشات، وقد عملت منذ تأسيسها على

[1]- G. Marçais, **L'exposition d'art musulman**, Revue Africaine, Alger, 1906, p.129.

[2]- Cf, **pour le paysan et l'artisan indigènes**, Alger, Minerva, 1939, p.p 144-145.

تسهيل مهمة الماكثات في البيت في الحصول على قروض لاقتناء المعدات والمواد الأولية للعمل، إضافة إلى قدرتهن على عرض وتسويق منتجاتهن برواق للعرض خاص بالدار.

تضمّنت دار الحرف أيضا فرعين للتعليم المهني تمّ تنفيذهما بموجب أمر مؤرخ في 25 أفريل 1929، مسيّران من طرف منشّطات مكلّفات بالتدريس في القرى النائية وفي المراكز المحلية، واللذان ساهما في تشجيع وتكثيف عمل المرأة اليدوي، ويتعلّق الأمر بـ:

- فرع صناعة أقمشة الصوف والأقمشة التقليدية والحديثة؛
- فرع صناعة الزرابي، الطرز التقليدي، الحياكة الآلية وألبسة نسائية أخرى.

فيما يخص برامج التعليم المهني المحلي المدعومة من طرف المستعمر، فإنّ هذه الأخيرة تخضع لعملية رقابة خاصة حدّدها أمر مؤرّخ في 18 نوفمبر 1929، أمّا مراقبة بيت الحرف فقد كُلّف بها المفتش *Rolland* المنتدب لدى الحكومة العامة، خلفه السيد *L. Bonnell* سنة 1928 التابع لمديرية الشؤون المحلية والذي عُيّن رئيس **لمصلحة الصناعات التقليدية والحرف المحلية** بموجب الأمر المؤرخ في 25 أفريل السابق الذكر، والذي احتفظ بأداء كل مهامه المتعلقة بالتفتيش.[1]

وعن ذلك أعرب lucien Golvin ، أنّه على الرغم من إحصاء 11 مركز تكوين بحلول سنة 1930، بما في ذلك مراكز التعليم المهنية التي أُنشئت منذ 1921 الموجهة للعنصر الذكري كمبادرة عملية لسكان المنطقة في الفلاحة والصناعة، مضافا إليها مراكز العمل على الصوف (نسيج الزرابي والأفرشة)، إلا أنّ دار الحرف تعتبر من أكثر المراكز أهمية ومساهمة في تحفيز الأنشطة الحرفية آنذاك.[2]

[1]- Ibid, p.147.

[2]- Lucien Golvin. op. cit. p.p 130- 131.

ب. المراكز المهنية الريفية:

ما يخّص مصلحة الصناعات التقليدية والحرف المشار إليها أعلاه، فقد ذُكر بأنّها كانت تعمل بطريقة شبه مستقلة تحت إشراف رئيس المصلحة الموجود بدار الحرف، ثمّ أصبحت بشكل رسمي **مصلحة خاصة بالإدارة المركزية** *service spécial de l'administration* جرى ضمُّها بموجب الأمر المؤرخ في 1 ماي 1931 لمديرية الشؤون المحلية أين بقيت تحت سلطة هذه الأخيرة إلى غاية 10 أكتوبر 1933، تاريخ إعلان تحويل سلطة إشرافها من جديد إلى **الإدارة الأكاديمية** *L'administration académique* بموجب أمر جديد. سنوات قليلة فيما بعد، أُلحقت المراكز المهنية الريفية من جديد بالمديرية العامة بالشؤون المحلية بأمر مؤرخ في 13 ديسمبر 1937، على أن يتولى مسؤولية متابعتها رئيس المصلحة.

لم يتوقف الأمر على ما ذُكر سابقا، فبموجب أمر ثاني في نفس التاريخ تمّ إنشاء **لجنة تنظيمية للصناعة التقليدية الجزائرية** وُضعت تحت سلطة السيد عميد الأكاديمية بالعاصمة، تتكوّن من ستة أعضاء يعيّنهم الحاكم.[1]

ما سبق دفع عدة باحثين إلى القول بأنّ الجزائر تظهر متّجهة في المسار الصحيح، وهو ما أكّده كل من Georges Marçais و Prosper Ricard الذين قاما بسلسلة من التحقيقات لُخّصت في كتيب ممتار تحت عنوان (***L'Artisanat indigéne en Oranie***)، فضلا عن تقارير مختلفة ومفصلة للغاية وكذا مشروع أولي حول نسيج الزرابي.[2]

ج. المؤسسة المحلية للادخار_ القسم الحرفي (S.I.P.A):

في المجال الاقتصادي، مبدأ إنشاء مؤسسة محلية للادخار خاصة بالحرفيين هي فكرة مستوحاة من المؤسسات المحلية للادخار المتعلقة خصوصا بالممارسين للنشاط

[1]- Cf, **pour le paysan et l'artisan indigènes**, Alger, Minerva, 1939, p. 150.

[2]- VACHON (Marius), **Les industries d'art indigène**, publication du Gouvernement générale de l'Algérie, Algérie, Alger, 1940, p. 67.

الزراعي في المقام الأول، مع ذلك لوُحظ بأنّ هذه المؤسسات ومن خلال الأمر المؤرخ في 15 نوفمبر 1938، كان عليها العمل على تسهيل تنمية الصناعات التقليدية والحرف المحلية عبر القيام بما يلي:

- تقديم تسبيقات مادية أو نقدية للحرفيين المحليين الممارسين لأنشطتهم الخاصة والمسجلين في سجل الحرفيين، يتعلق الأمر بمنح قروض مدة 5 سنوات على الأكثر، فوائد تلك القروض لا تتجاوز 6٪ كحد أقصى؛
- تنظيم عمليات شراء المواد الأولية الضرورية وكذا عمليات البيع.

أمر انطلاق عمل المؤسسات المحلية للادخار الخاصة بالحرفيين حُدّد بموجب الأمر المؤرخ في 28 نوفمبر 1938، حيث تمّ تشكيل أول مؤسسة ادخار بتلمسان أوائل سنة 1939، من ثم 3 مؤسسات أخرى بكل من قسنطينة، الجزائر وبني يني، ركّزت بصفة أساسية على تحسين تقنيات الإنتاج وجودة المنتوج الحرفي، وكذا على التنظيم العقلاني للمنتجات الأكثر ربحية من خلال لجنة مراقبة إنتاج وبيع المنتجات الحرفية النفعية تشكّلت بالأمر المؤرخ في 11 جويلية 1941.

عرف الحرفيون بفعل هذه المؤسسات فترة ازدهار لم يعرفوها من قبل، حيث تضاعف الإنتاج الحرفي لاسيما النسيج منه، حيث أشارت الإحصائيات على أنّ S.I.P.A تلمسان تمكّنت من تقديم 50000 م من القماش الصوفي سنة 1940، وبدخول الحلفاء شمال إفريقيا في نوفمبر 1942 عرفت تلمسان أوّج نشاطها الإنتاجي بهذه الحرفة، إذ تضاعف إنتاج النسيج لتلبية حاجات المواطنين والجيش، في حين تخصّصت S.I.P.A العاصمة في حرفة صناعة الأحذية والقمصان، غير أنّ هذه الأخيرة لم تتمكن من الوصول إلى الازدهار الذي شهدته S.I.P.A تلمسان.[1]

[1]- Golvin Lucien, **Les Arts populaires en Algérie**, Publication du Gouvernement général de l'Algérie, Alger, p.p 92-93.

د. عمل المدارس الأكاديمية:

عملت المدارس الأكاديمية منذ إنشائها سنة 1939 على تقديم دروس تكوين في حرفة النسيج ولاسيما نسيج الزرابي، وذلك حسب برنامج محدّد غرضه الحفاظ على الفنون الشعبية المحلية.

تمركزت هذه المدارس بمناطق الشمال والهضاب (العاصمة، الجلفة، مليانة، الشلف، آيت هشام، المدية، شرشال، عين مهدي، البليدة، قسنطينة، سطيف، بجاية، عنابة، جيجل، القبائل الصغرى (منطقة جبالة)، وهران، مستغانم، تلمسان وسعيدة)؛ وعملت على تكوين المتمدرسين في مختلف أنواع النسيج المحلية (نسيج القبائل، زربية تلمسان، زربية القوقاز، الطرز الجزائري والعنابي وغيرها) وكذا الدولية (زرابي فارسية وقبطية، نسيج آسيا الوسطى، نسيج مكة...)، على أن يحظى المتمدرس بالمتابعة بعد التخرج ويُضمن له عمل صغير وراتب للإعانة.[1]

هـ. ورشات الأخوات البيض:

بالتوازي مع عمل المدارس الأكاديمية، ساهمت ورشات الأخوات البيض سنة 1939 بدورها في الحفاظ على الفنون المحلية وإنقاذ الأنشطة التي كانت ستندثر، خصوصا بمنطقة القبائل الكبرى والصغرى، عين الصفراء ومنطقة الصحراء (الأغواط، غرداية، المنيعة، تقرت، ورقلة، الواد وبسكرة) من خلال ضمان بعض الموارد للعائلات الممارسة لأنشطة متوارثة عن الأجداد، بالعمل على مساعدتهم على تطوير منتجاتهم وتسويقها عبر معارض يتم إقامتها بالبلاد أو بفرنسا.

[1]- Emile VIOLARD, op. cit, p. 132.

و. المصالح الولائية للصناعة التقليدية والتعليم المهني والمصلحة المركزية للصناعة التقليدية (*le Service de l'artisanat*):

تزامنا مع ما سبق، فقدت مصلحة الصناعة التقليدية المحلية رئيسها ونائبها وبدأت في التلاشي فتأثّرت الأنشطة الحرفية بشكل ملحوظ ؛ هنا برزت توّجهات واعية تسعى نحو ضرورة الحفاظ على الصناعات التقليدية من الضياع وتطالب السلطات العمومية بإصلاح الأوضاع، أبرزها أعمال والي قسنطينة آنذاك *Louis Périllier* الذي أنشأ مصلحة ولائية للصناعات التقليدية والتعليم المهني بقسنطينة سنة 1944، من دون انتظار قرارات السلطات العليا؛ تهتّم هذه المصلحة بتقديم خدمات للحرفيين على مستوى الولاية، عبر توفير المواد الأولية والمعدات الضرورية وتكوين الممارسين للحرف وتقديم قروض وإعانات لهم، فضلا عن عرض وتسويق منتجاتهم. يترأّس المصلحة إداري من المصالح المدنية الذي يُشرف أيضا على دار الصناعة التقليدية، هاته الأخيرة مهمتها هو استقبال وتخزين وترويج وبيع المنتجات المصنعة من طرف التعاونيات الحرفية والحرفيين المستقلين.[1]

نفس المسعى تكرّر بالعاصمة بنقل *Louis* كوالي إليها في 12 جانفي 1945، هذا الأخير أنشأ على نفس النمط مصلحة ولائية للحرف والتعليم المهني ودار صناعة تقليدية. كلتا الهيئتين قدمتا دعما كبيرا للحرفيين، إلا أنّه بعد مدة واجهتا مجموعة من المشاكل حدّت من خدماتها.[2]

على المستوى المركزي، ظهرت الصناعة التقليدية كقطاع لا يمكن تهميشه، بل عكس ذلك وُجب تشجيعه وإعادة تنظيمه وفق مخطط مسبق موضوع من طرف مصلحة مكونة من تقنيين حقيقيين في هذا المجال، مستفيدين من تجربتي تونس والمغرب؛ وبالفعل

[1]- BUTHAUD (E), **Cahiers des arts et Techniques de l'Afrique du Nord**, 2éme édition, Horizons de France, Paris, 1953, p.p 54-55.

[2]- Ibid, p. 58.

تم استدعاء مدير مركز الصناعة التقليدية بتونس وتكليفه بالجزائر، وبعد ذلك عُيّن نهائيا كرئيس مصلحة الصناعة التقليدية بالجزائر تم إنشاؤها في 15 ماي 1946 تكفّلت بـ:[1]

- العمل على مركزية وتنسيق الجهود المبعثرة؛
- تحديث الفنون الجزائرية باستبعاد كل تقليد أو نسخة لفن أجنبي؛
- الحفاظ على تقليد كل منطقة من خلال إعادة إحياء فنّها الخاص؛
- إبراز وتثمين الفنون الجزائرية والتعريف بها بالمعارض الموسمية والدائمة؛
- تشجيع الحرفيين من خلال تنظيم المسابقات وتقديم الشهادات والميداليات؛
- تنظيم الإنتاج والبيع؛
- ترقية الجودة وحماية المنتج المحلي بحصوله على ختم حكومي.
- الإشراف على كل المصالح والمنظمات والورشات (ماعدا تلك التي تخضع للأكاديمية) الواقعة في شمال الجزائر والمقاطعات الجنوبية، وتتولى مهام قيادة وجمع وتنسيق الأنشطة الحرفية؛
- التكفّل بمهام المراقبة والتفتيش للمخطط التقني للأنشطة الحرفية المسيّرة من طرف المؤسسات المحلية للادخار ومراكز التمهين الريفية وكل تنظيم ينشأ في مجال الصناعة التقليدية والحرف سواء تعلّق ذلك بالورشات أو الأعمال المدعومة؛
- يتولى رئيس المصلحة مهمة مراقبة وتفتيش مصالح الصناعة التقليدية والحرف المتواجدة بالولايات أو بإقليم الجنوب؛

بهذا النظام أصبح من الممكن اكتشاف مختلف مناطق الجزائر، وتوثيق التراث الفني للبلد، مع مركزية تلك الوثائق في العاصمة والتي تتمثل غالبا في القطع القديمة من

[1]- Lucien Golvin, **L'aspects de l'Artisanat en Afrique du nord**, op. cit, p.p 137-138.

النسيج، التي يتكفّل مكتب الرسم بدراستها بدقة وتحليل تصميماتها من ثم يقوم بإعداد نماذج جديدة.

البنايات القديمة أيضا أُلحقت بالمصلحة واستعملت كمعارض دائمة تحوي تشكيلات من الفن القديم وأخرى من الفن الحديث.[1]

أُتّبع برنامج المصلحة بدقة، وانصب المجهود الأكبر على تحديث الألوان في النسيج ولعب رؤساء المراكز دورا أساسيا في ذلك، فقد كانوا على اتصال دائم بالحرفيين واستحوذوا على ثقتهم، وعاد بعضهم للعمل من جديد؛ كما سمحت المسابقات السنوية منذ 1947 بتشجيع روح المنافسة لديهم وكانت سببا للدعاية الواسعة للمنتجات؛ بالتوازي مع هذه الحملات، تم إصدار سلسلة من المنشورات تعُرّف الجمهور بالفنون الشعبية الجزائرية مع تكوين فهرس كامل لفائدة رؤساء المراكز والمنظمات المكلّفة بالتكوين الحرفي، فضلا عن إنجاز العديد من الأفلام الملونة بمساعدة رؤساء المراكز ومفتشون لهم الخبرة الكافية، يتم عرضها في الأسابيع الثقافية.[2]

في مجال حماية الجودة، حددّ الأمر المؤرخ في 25 مارس 1947 مقاييس إنتاج الزرابي، يُمنح على إثرها للمنتج ختم يُوضع من طرف المصلحة المركزية للصناعة التقليدية، فيما تم حماية باقي أنواع النسيج من خلال علامة نوعية تُوضع من طرف رؤساء مراكز التكوين.[3]

3.I. نتائج المساعي المبذولة لإعادة إحياء النشاط الحرفي بالجزائر:

تقييم أعمال الهيئات والتنظيمات المشار إليها أعلاه أظهر الآتي:

[1]- Ibid, p. 137.

[2]- Ibid, p. 138.

[3]- Ibid, p. 139.

1. **بالنسبة للمراكز المهنية الريفية:**

أظهرت برامج التكوين العامة أو الخاصة المقدمة من طرف المراكز المهنية وبعض الورشات الموجودة في المدن كفاءتها وقدرتها على مواجهة ظروف الفترة وأنّها مرتكزة على قاعدة صعبة، في حين بيّنت باقي المساعي والإجراءات عجزها وتطلُّبها إصلاحات عميقة وتوجيه صارم لاسيما باندلاع الحرب العالمية الثانية.

وبإنشاء مصلحة الصناعة التقليدية والحرف المركزية بالعاصمة فُتحت مراكز صناعة تقليدية وحرف في كل من: شرشال والقبائل الكبرى ثم في تلمسان وبعد ذلك في قسنطينة، الأغواط، الوادي، تبسة وآفلو ؛ واستطاعت المصلحة استرجاع بعض البنايات الخاصة بالقطاع في المدن وأنشأت مراكز تعليم مهني في سكيكدة، سطيف ومعسكر تعمل تحت سلطة البلديات؛ في حين قامت البلديات الأخرى وبمساعدة مالية من الإدارة المركزية، ببناء ورشات نموذجية في تبسة، الأغواط وآفلو؛ أمّا التجهيزات التقنية استكملت بالوضع تحت تصرّف مكتب الرسم بالأكاديمية، وأخيرا، إنشاء فرع للصور الفوتوغرافية وحتى السينيماتوغرافية.[1]

2. **ورشات الأخوات البيض:**

الورشات الدينية التي تُديرها الأخوات البيض لعبت دورها في مجال الجودة، وكانت تستفيد من الدور الذي وكّلته لها المصلحة المركزية للصناعة التقليدية والحرف، فضمنت بذلك زبائن مختارين بسبب النوعية الجيدة لمنتجاتهن، لكن للأسف الوسائل المستخدمة كانت محدودة، كما أنّها كانت تستخدم جزءا كبيرا من أرباحها لتغطية مصاريف ورشاتهن.[2]

ما يُعاب على تنظيمات تلك الأخوات هو افتقارها للتنسيق فيما بينها وجهودها كانت مبعثرة لغياب برنامج محدد، كما أنّ الدولة لم تستطع تبني سياسة رشيدة لتأطيرها؛

[1]- Lucien Golvin, **Les Arts populaires en Algérie**, op. cit, p. 136.

[2]- Ibid, p. 75.

الأمر الذي جعل من الصناعة التقليدية مجرد تسمية تترافق في الغالب مع اسم مديرة الورشة (كالسيدة Cuttoli، Carrière، Delfau وغيرهن).[1]

3. ما يتعلق بالمدارس الأكاديمية:

حقّقت المدارس الأكاديمية نجاحا لا يمكن إهماله خصوصا بالعاصمة وعنابة ومنطقة القبائل، صنعته معلمات يرجع لهنّ الفضل في تحقيق ذلك، فضلا عن التنظيم المحكم لكل مدرسة بتقسيمها إلى قسم خاص بالرسم وورشة للتلوين.[2]فجميع أعمالها المنفذة أثرت إيجابيا على النشاط الحرفي، رغم محدودية إمكانياتها.[3]

4. ما يخص المؤسسات المحلية للادخار:

في تلمسان التي تعتبر المنطقة الأكثر شُهرة في حرفة النسيج، عرفت المؤسسة المحلية للادخار بها أزمة كبيرة لم تستطع الخروج منها، فعلى الرغم من امتلاكها تقنيات ممتازة في بعض مراحل ممارسة حرفة النسيج، كالغسيل وتمشيط الصوف والاشتعال، وسيئة في مراحل أخرى كالغزل، إلا أنّ نقص كفاءة القوى المسيّرة غير القادرة على إدارة ورشات التصنيع وكذا ضخامة مصاريفها، فضلا عن اتساع مساحتها التي لم تكن تُستغل بطريقة صحيحة، يُضاف إليها قلة القوى العاملة المؤهلة، هو ما شكّل المشكلة الكُبرى المؤدية لاتجاه الزبائن نحو المنتجات المصنّعة آليا.[4]

كل ما سبق أثّر على الممارسين للحرفة الذين حقّق غالبيتهم أرباحا بفضل مؤسسة الادخار S.I.P.A تلمسان السنوات التي تلت سنة 1939، وبتعرّض هذه المؤسسة لأزمة انسحب غالبية الحرفيين المسجلين فيها، فتراكمت ديونها، كما تمّ توقيف سياسة الإعانات المقدّمة من طرف السلطات وصُفّيت المؤسسة وبيعت إلى شركة محلية، وتمّ منح جزء من أسهمها للحرفيين الأعضاء المطالبين بحقوقهم، والتي كانت في الحقيقة ما هي إلا

[1]- VACHON (Marius), op. cit, p. 70.

[2]- Ibid, p. 134

[3]- Ibid, p. 81

[4]- Golvin Lucien, **Les Arts populaires en Algérie**, op.cit, p. 132.

نصيب من أسهم في الشركة الجديدة. هذه الأخيرة بدورها عرفت جملة من الصعوبات خلقت لها بدورها مشاكل مع الأعضاء.[1]

خلاصة ذلك، عرفت مختلف الأنشطة الحرفية بتلمسان مشاكل عديدة نتيجة ذلك، باستثناء نسيج الزرابي التي كانت في شدة نشاطها سنتي 1946 و1947، ما جعل ممارسيها يطالبون السلطات بحمايتهم من الوافدين الجدد الذين يمثّلون حرفيين تخلّوا عن أنشطتهم غير المربحة وتوجّهوا نحو هذه الحرفة.

S.I.P.A العاصمة بدورها عرفت صعوبات، حيث واجهت منتجات الأحذية والقمصان في الورشات والمنازل ركودا كبيرا وفقد الحرفيون جلّ زبائنهم، ما تطلّب الإسراع في القيام بإصلاحات عميقة. أما مؤسسة الادخار بقسنطينة فلم تكن بعيدة عن مثيلاتها، فبعد أن استفادت من إعانات كبيرة، استخدمت كوسيلة انتخابية لمديرها عوض خدمة الحرفيين بالمنطقة.[2]

هذه الوضعية العامة شوّهت من صورة مؤسسات الادخار المحلية ذات الطابع الحرفي، هاته الأخيرة لم تتخذ أي إجراء لمحاولة النهوض أو إيجاد حلول والتكيّف مع الوضع، بل اقتصر الوضع فقط على مناشدة السلطات للقيام بحلها.

5. بالنسبة لدور الصناعة التقليدية بالمصالح الولائية للصناعة التقليدية والتعليم المهني:

في ظل هذه الفوضى، كانت دور الصناعة التقليدية والحرف بقسنطينة والعاصمة هي الهيئات الوحيدة التي بقيت تسعى للحفاظ على الفنون الشعبية، إذ علاوة على نقص إمكانياتها وكفاءاتها المسيرة وكذا غياب العمل البيداغوجي وعدم ارتكازها على

[1]- Ibid, p. 134.

[2]- Ibid, p. 135.

قاعدة قانونية، إلا أنّها استمرّت في تقديم الخدمات الحرفيين في مجالات التسويق والتموين بالمواد الأولية.[1]

استطاعت دور الصناعة التقليدية والحرف بكل من العاصمة وقسنطينة من أن تشكّل منطلق لتجديد الفنون والتقنيات التقليدية على المستوى المركزي، لكن خضوعها مباشرة لسلطة الوالي صعّب من جهة عملية التعاون، ومن جهة أخرى ظروف الفترة جعلها غير مهيأة لإتباع أوامر جديدة، ما دفع السلطات آنذاك نحو التفكير في إيجاد تنظيم أكثر موضوعية.[2]

6. بالنسبة للمصلحة المركزية للصناعة التقليدية:

النتائج المسجّلة حتى ذلك الوقت مشجعة، فخضوع الهيئات والمنظمات الداعمة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف _سواء المسؤولة عن الجانب التقني أو التجاري_ لسلطة واحدة، ضمن عملا في القطاع أكثر مرونة، من جهة أخرى المصاريف العامة كانت أقّل، والعمل الجماعي بين رؤساء المراكز ودور الصناعة التقليدية كان موجود ما أنتج مردودية أكبر، لكن للأسف لم يكن الوضع نفسه في المجال الاقتصادي بسبب غياب تنظيم عقلاني.[3]

المؤسسات المحلية للادخار الخاصة بالحرفيين السابقة تمركز نشاطها لدى S.I.P.A العاصمة التي سيطرت على كل الجزائر، هاته الأخيرة لم تكن تلعب دورها كما يجب خصوصا في مجال مراقبة جودة المنتجات، فتركيزها الأكبر كان على تخزين المنتجات الرخيصة بغض النظر عن جودتها وقيمتها الفنية، فبالفعل الزبون التقليدي يبحث عن المنتوج الأقل سعرا، لكن هذا لا ينفي أنّ هناك زبائن متميّزون يبحثون عن القيمة الفنية ولا يتردّدون في دفع السعر، الفئة الأخيرة تعامَل معها بعض الحرفيين لكن حجم التعامل يبقى محدودا، من هنا يظهر لنا جليا أنّ جهود المصالح التقنية الساعية نحو تحسين

[1]- Ibid. p 60.

[2]- Lucien Golvin, **Les Arts populaires en Algérie**, op. cit, p. 135.

[3]- BUTHAUD (E), op. cit, p. 60.

الجودة والنوعية لم تجد صدى من جهة المصالح التجارية في المنظمات شبه الرسمية، ما أبقى من مشكل الأسواق مطروحا.[1]

عموما ومقارنة بتونس والمغرب، اعتبر الباحثون أنّ الجزائر تأخّرت كثيرا في مجال دعم الصناعات التقليدية والحرف، وهذا بالرغم من أنّ كل من هذه الدول قد تبنّت نفس المبادئ تقريبا واتبعت نفس السياسة في ذلك، فالاختلاف الوحيد كان فقط في طرق التطبيق، حيث ظهرت الصناعات التقليدية والحرف مزدهرة بالمغرب لتمكّنها من العمل في الوقت المناسب. بتونس أيضا استطاعت الحرف التأقلم مع الوضع ويعود السبب لتوفّرها على خبرات وتقنيين في المجال، في حين واجهت الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر نقصا واضحا في الهياكل القاعدية الضرورية وكذا أماكن ممارسة النشاط المجهزة بالمرافق الأساسية، فغالبا ما كان الحرفيون يمارسون أنشطتهم بدون محلات ولا يملكون إلا معارض صغيرة لتسويق منتجاتهم، وفي حالة استفادة القطاع من بناء أو هيكل مقدّم من قبل البلدية، تتقاسم هذه الأخيرة سلطة الإشراف مع مسؤولي القطاع، وهذا عوض أن ينطلق العمل من المصلحة المركزية نحو المصالح الجهوية عبر المفتشيات، وهو ما أحدث نوعا من عدم التنظيم بين تنظيمات صغيرة وشبه مستقلة تعتمد على الإقناع أكثر من اعتمادها على السلطة.[2]

إلى جانب ما سبق، أثّرت الفجوة بين الجانب التقني والتجاري في الإنتاج _ جودة عالية وسعر بيع منخفض_ على الحدّ من منافسة المنتج الجزائري على المستوى العالمي، ما شكّل عجزا واضحا بالنسبة للصناعات التقليدية الجزائرية سنوات عدة وجعلها تسعى لتجاوز هذه الأزمة بسرعة والاستفادة من تجارب جارتيها.[3]

التعاون بين البلدان الثلاث كان قائما ويظهر من خلال الملتقيات الدورية التي كان يتم عقدها، أبرزها "**أسبوع الفنون والتقنيات بشمال إفريقيا**" الذي يُنظّم كل سنة

---

[1]- VACHON (Marius), op. cit, p. 73.

[2]- BUTHAUD (E), op. cit, p. 92.

[3]- Ibid, p. 95.

بالتداول في إحدى هذه الدول. هذه التظاهرات كانت فرصة لتبادل أفكار محددّة في مجال مختار• وزيارات لمختلف الإنجازات الجهوية، وكذا معرض لأهم النماذج الجديدة التي أُنجزت خلال السنة فضلا عن إنجاز أفلام تقنية.

تُسجّل المناقشات في تقرير يُوزّع على نطاق واسع، يصدر في نشرية مشتركة تحمل عنوان: **دفاتر الفنون والتقنيات الشمال إفريقية** سمحت في كل مرة بتعريف مجال خاص من الحرف.[1]

II. الصناعة التقليدية والحرف _مفاهيم أساسية

إن التطرّق إلى موضوع الصناعة التقليدية والحرف يتطلّب تحديد مفهومها وخصائصها، ذلك أنّ عملية التّعريف تفيد في حصر المستفيدين من هذا القطاع، ومن ثم إعداد برامج الدّعم لهؤلاء المستفيدين، ومنه السّماح بمعرفة أحد خطوط التنمية في البلدان، والتّي من خلالها تقوم الدول بتحديد نموذج أو شكل من أشكال التنمية الاقتصادية الذي ستعتمده.

II. 1. المفهوم العالمي للصّناعة التّقليدية والحرف

الخطوة الأولى نحو تطوير مقاربة متكاملة للصّناعة التقليدية هي ضبط تعريف عالمي للقطاع وإعطائه قواعد جدّية، فإذا أخذنا معناها في القاموس البريطاني فإن مصطلح (CRAFT- الحرف) يعني إنتاج شيء باستخدام مهارة وخبرة،[2] في حين أنّه بقيامنا بتفحّص البيئة الاقتصادية الدولية، سنجد محاولات عديدة لتحديد رؤية مشتركة وأكثر واقعية تضبط جميع نقاط الالتقاء والتّقارب بين تعاريف الصناعة التقليدية بمجموعة من دول العالم والتي تساعد على صياغة المفهوم الدولي لها ؛ ذلك أنّ صياغة مفهوم عالمي

• في سنة 1959، تم تنظيم سابع طبعة لأسبوع الفنون والتقنيات بالجزائر تحت عنوان "الصباغة وتطبيقاتها".

[1]- Ibid, p. 100.

[2]- Cambridge Dictionary, Craft, 03/10/2020,
http://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/craft?a=british

للصّناعة التّقليدية سوف يمكّن من هيكلة الأنشطة الاقتصادية ككّل، كما يعتبر هذا المسعى هدفا ذا أولوية لتمييز القطاع المدروس عن القطاعات الأخرى، من منطلق أنّ الصّناعة التّقليدية هي إلى حد كبير جزء لا يتجزأ من المؤسسات الصغيرة، هذه الأخيرة هي المفهوم الأكثر تمثيلا للقطاع في العالم، إذ وطبقا للإحصائيات 98٪ من مؤسسات العالم هي مؤسسات صغيرة، ما يعني أنّ الصّناعات التّقليدية والمؤسسات الصغيرة تمثّل حقا النموذج الذي ينتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم.

في هذه الظروف من المهّم السّعي لأن يكون للصّناعة التّقليدية مفهوم عالمي محدّد ومميّز، ذلك أنّ هذا الاختلاف سيساعدها على تأكيد نفسها وجعلها موضوعا لسياسة حقيقية، تعطي للقطاع مكانته في ترسانة مختلف الآليات القانونية والاقتصادية والمالية، التّي تمكّنت دول كثيرة من إنشائها لصالح مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، ومن ثمّ تجنّب الخلط والحشو والتأكيد على التكامل.

واستنادا للدراسات تبيّن أنه لا يوجد تعريف عالمي موحّد للصناعة التقليدية، ويظهر ذلك جليا عند إجراء تحليل مقارن يستند على أمثلة لتعاريف القطاع ببلدان عديدة ومنظمات مختلفة، تبرز من خلال الآتي:

1. تعريف الصناعة التقليدية في دول أوروبا

أ. تعريف المملكة المتّحدة UK:

تُصنّف الصّناعات التّقليدية بالمملكة المتّحدة ضمن الصّناعات الإبداعية والثّقافية، هذه الأخيرة عرّفتها وزارة الثقافة والإعلام والرّياضة بها سنة 1965 على أنّها: "الصّناعات التي ترتكز على الإبداع الفردي والمهارات والمواهب، التّي تكون لها القدرة على خلق الثّروة وفرص العمل، عبر توليد واستغلال الملكية الفكرية". وتعدّ المملكة المتحدة أوّل من ابتكر مصطلح الصّناعات الإبداعية والثّقافية، وقسّمتها إلى 12 قطاع إبداعي "Creative Sectors" من بينها قطاع الصناعات التقليدية والحرف.[1]

[1]- Irina Bokova and Helen Clark, **Creative Economy Report 2013_Special Edition**, Unesco and UNDP, France, 2013, p.21.

ب. ألمانيا:

الصناعة التقليدية بألمانيا أو كما تسمى (Handwerk) لا تُعرَّف بحجم المؤسسة أو برقم أعمالها وإنّما عن طريق شكلها القانوني،[1] حيث يتمّ تعريف هذا القطاع استنادا إلى ثلاثة قوائم وهي:

- الحرف التي تتطلّب ممارستها الحصول على شهادة إتقان مهنية للصّناعة التقليدية؛
- الحرف التي يمكن ممارستها دون شهادة وتبقى عملية الحصول عليها اختيارا شخصيا؛
- المهن المرتبطة بالصّناعة التقليدية والتي تمارس بحرية.[2]

وتضم قائمة أنشطة الصّناعة التّقليدية بألمانيا 151 حرفة موزّعة على القوائم السّابقة الذّكر، حيث تضم القائمة الأولى حاليا 41 حرفة[3] وتحوي القائمة الثانية 53 حرفة بينما الثالثة 57 حرفة.[4]

---

[1]- zentrelverband des deutschen handwerks, code de l'artisanat ,12/5/2020, http://www.zdh.de/fr/le-code-de-lartisanat.html.

[2]- Bureau Europèen de l'Artisanat Français 2008: **Artisans d'Europe**, n°9, France, fèvrier 2008, p.1.

[3]- zentrelverband des deutschen handwerks, **Gewerbe der Handwerksordnung, anlage A**, 12/05/2020,
http://www.zdh.de/daten-und-fakten/das-handwerk/gewerbe-der-handwerksordnung-anlage-a.html

[4]- zentrelverband des deutschen handwerks , **Gewerbe der Handwerksordnung, anlage B1 und B2**, 12/05/2020,
http://www.zdh.de/daten-und-fakten/das-handwerk/gewerbe-der-handwerksordnung-anlage-b1-und-b2.html

ج. بولندا:

تمثّل الصّناعة التقليدية ببولندا جزءا هاما من تركيبة قطاعها من المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة، كما تعتبر محورا أساسيا لاقتصاد البلاد وتاريخه وثقافته. وقد حدّد القانون الصّادر في 6 سبتمبر 2001 تعريفا للصّناعة التقليدية على أنّها: "القيادة المهنية لنشاط اقتصادي من قبل شخص طبيعي، هذا الشّخص يكون مؤهّلا ويعمل لحسابه الخاص ويوظّف عدد من العمال يصل إلى خمسين عامل". ويستثنى من هذا القطاع وفقا لهذا القانون الأنشطة التجارية، النقل، الفندقة، المطاعم والخدمات الصّحية.[1]

د. إيطاليا:

في إيطاليا تعرّف المؤسّسة الحرفية من خلال القانون المؤرّخ في 8 أوت 1985، بأنّها: " المؤسّسة التّي يتم الترويج لها وتسييرها من طرف شخص يتمتّع بمؤهّلات وكفاءة المقاول الحرفي، هذا الأخير له بُعد محدّد من خلال القانون؛ وتهدف المؤسسة نحو تصنيع السّلع النهائية والسلع شبه المصنّعة فضلا عن تقديم خدمات، والتّي يكون لها شكل قانوني محدّد".

وتعتبر الكفاءة المهنية عامل أساسي لممارسة أي نشاط حرفي في أكثر من 300 حرفة بميادين الإنتاج والخدمات المذكورة في القانون سابق الذكر، والتي تنقسم بدورها إلى 13 مجال حرفي.[2]

2. تعريف الصناعة التقليدية بإفريقيا

أ. النيجر:

تمّ تعريف المؤسسة الحرفية في النّيجر من خلال الأمر الصادر في 7 جويلية 1992 على أنّها: "مؤسّسة صغيرة أو مصغّرة MPEA تقوم بإنتاج سلع أو تقديم خدمات في

[1]- Embarek KARI, **le concept international de l'artisanat**, APCM/UIAPME, BUDAPEST, 29 septembre 2003, p.17.

[2]- Ibid, p.20.

أحد أنشطة ميادين الصّناعة التقليدية للإنتاج أو الخدمات بشكل يغلب عليه الطابع اليدوي"، وتتكوّن هذه المؤسسة من شخص أو عدة أشخاص مجتمعين حول عملية الإنتاج و/أو تعاونية، ويتمتّعون جميعا بصفة الحرفي ومسجّلين في سجّل الصناعة التقليدية والحرف في سبع فروع حرفية أساسية محدّدة بدقّة في هذا الأمر. واستنادا للدّراسات، يمكن حصر المؤسسات الحرفية في النيجر في ثلاث مجموعات أساسية طبقا لوجودها في الوسط الريفي أو الحضري، ويتعلّق الامر بـ:

- مؤسسات صغيرة أو مصغّرة لحرفيين يمتلكون محلات خاصة بواجهة الشّارع؛
- مؤسّسات صغيرة أو مصغّرة لحرفيين يمارسون أنشطتهم في الأسواق بمحلات غير قارة؛
- مؤسسات صغيرة أو مصغّرة لحرفيين لا يمتلكون أيًا ممّا سبق، وبالتالي يصعُب تحديد عددها.[1]

ب. السّنيغال:

حدّد المرسوم المؤرّخ في 1987/10/10 تعريف للمؤسّسة الحرفية باستخدام نشاطها المُمارس وعدد عمّالها، إذ تعدّ المؤسسة حرفية بممارستها لنشاط في مجالات الإنتاج أو التّحويل أو التّصليح أو الخدمات، وتقوم باستخدام عدد عمّال لا يتجاوز خمسة أشخاص، ولا يُحسب ضمنهم الأفراد التي يمتلكون روابط عائلية مع الرئيس (الزوج، أصول، فروع) وكذا المتمهّنين. وهكذا يتوزّع الحرفيون في ثلاث ميادين أساسية: الصناعة التقليدية للإنتاج، الصناعة التقليدية للخدمات، الصناعة التقليدية الفنية.[2]

---

[1]- Carlos Maldonado, Cheikh Badiane, Anne-Lise Miélot, **Méthodes et Instruments d'Appui au Secteur Informel en Afrique Francophone,** Organisation Internationale du Travail, DOCUMENT DE TRAVAIL no 24, Première édition, Genève, 2004, p. 38.

[2]- Ralph von Gersdorff, **SITUATION ACTUELLE DE L'ARTISANAT EN AFRIQUE FRANCOPHONE, In: Tiers-Monde**, tome 10, n°39, France, 2005, p.617.

ج. غينيا:

وفقا لقانون الصّناعات التّقليدية الصّادر في 17 جوان 1998 بغينيا، تمثّل الصّناعة التقليدية: "كل نشاط استخراج، إنتاج، صيانة، تحويل، تصليح أو تقديم خدمة، ويُمارس بشكل يدوي بالأساس وبصفة أساسية في أحد الفروع التي يتضمّنها ملحق هذا القانون" ؛ وعليه يعتبر كحرفي: " أي عامل يعمل بصفة مستقّلة ويتمتّع بالمؤهّلات المهنية المطلوبة، ويمارس لحسابه الخاص وبشكل أساسي، بمفرده أو بمساعدة أحد أفراد أسرته أو متمهّنين أو مرافقين ؛ نشاطا يدوي في الاستخراج، الإنتاج، التّحويل، الصّيانة، التصليح أو تقديم الخدمات يكون له عائد مربح".[1]

3. تعريف الصناعة التقليدية في آسيا

أ. المملكة العربية السعودية:

تفتقر الحرف والصّناعات التّقليدية بالمملكة إلى نظام خاص بها ينظّم نشاطها كقطاع منتج وواعد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، كما أنّ الأنظمة القائمة لا تحدّد مفهوما وإطارا خاصا بالحرف، بل تجعلها ضمن النّشاط الاقتصادي العام، الأمر الذي أثّر سلبا على بقائها _مهما كان حجمها_ وسط غيرها من القطاعات التّجارية والصّناعية الأخرى. ووعيا من الجهات المسؤولة بالأهمية التي يكتسيها القطاع، قامت بإعداد مسوّدة لمشروع نظام مقترح للحرف والصّناعات اليدوية بالمملكة، سيتمّ الرّفع عنه لاعتماده؛ من أهم ملامح ذا النظام ما ذكر فيه من تعريفات لكل من:

- **الحرف والصناعات اليدوية:** تعدّ حرفة يدوية إنتاجية فنية أو تراثية بمفهوم هذا النّظام الأنشطة التي:

[1]- Moussa Kourouma, **Promouvoir un environnement de développement des micro et petites entreprises guinéennes favorable à la création d'emplois décents,** Bureau international du Travail, DOCUMENT DE TRAVAIL No 54, Première édition, Genève, 2003, p. 19.

- ✓ ترتكز أساسا على العمل اليدوي؛
- ✓ تُزَاول كمهنة رئيسية ومستمرة؛
- ✓ تهدف إلى تحويل الخامات إلى منتج مصنّع أو نصف مصنّع باستخدام آلة أو بدونها؛
- ✓ تستخدم الموارد البيئية المحلية بصفة أساسية حسب توفّرها.

- **الحرفي اليدوي:** هو الممارس بنفسه _بصفة دائمة أو موسمية_ حرفة من القائمتين المعتمدتين للحرف، والمسجّل ضمن سجل الحرفيين والمُصنِّع للمنتج الحرفي بأسلوب يدوي، وباستخدام المواد الطبيعية المحلية بصفة أساسية حسب توفّرها، وينبني تأهيله على تعلّم سابق أو ممارسة كافية للحرفة، ويزاول نشاطه بمفرده أو بمساعدة أفراد من عائلته أو شركاء أو متدرّبين، ويساهم بنفسه في إدارة عمله وصنع المنتجات التّي يسوّقها؛
- **المؤسّسة الحرفية اليدوية:** هي المؤسسة المنتجة للمنتج الحرفي بطريقة تعتمد أساسا على العمل اليدوي، يساهم فيها مديرها أو مسيّرها في الإدارة والإنتاج بصفتهم حرفيين، وتُسجَّل هذه الأخيرة ضمن سجل المؤسسات الحرفية اليدوية؛
- **المنتج الحرفي اليدوي:** هو المُنتَج المصنّع أساسا بأسلوب يدوي ويستخدم المواد الطبيعية المحلية بصفة أساسية حسب توفّرها.
- يُعتمد كل من: الحرف والصناعة اليدوية، الحرفي اليدوي، المؤسسة الحرفية اليدوية، المنتج الحرفي اليدوي؛ بتسجيلهم من قبل الجهة المسؤولة عن القطاع ضمن سجّل رسمي تتمّ مراجعته دوريا.

- تضم قائمة الأنشطة الحرفية ميدانين أساسين، ويتعلّق الأمر بميدان الحرف التراثية وميدان الحرف الإنتاجية الفنية، اللذّان يضمّان 41 نشاط حرفي يمكن للفرد السعودي ممارسته.[1]

ب. الأردن:

تعريف الصناعة التقليدية بالأردن تضمّنه النّظام رقم 32 الخاص بـ**الحرف والصناعات التقليدية والشعبية والمتاجرة بها** سنة 2002، ففي إطار هذا الأخير يقصد بالصّناعات التّقليدية: "كل مهنة تتوفّر فيها الشّروط الموالية: مزاولتها باعتبارها مهنة رئيسية، ترتكز ممارستها بصفة أساسية على العمل اليدوي، تهدف إلى تحويل مادة أولية إلى منتج مصنّع بصورة نهائية أو منتج نصف مصنّع".

كما تُعرّف مؤسسة الصناعة التقليدية على أنّها: "أي شخص طبيعي أو جمعية تعاونية أو شركة أو مؤسسة تمارس نشاطا متعلّقا بالمهنة" ؛ ونوضّح هنا إلى أنّ مصطلح "**مهنة**" الوارد في هذا النّظام يقصد به "مهنة الصناعة التقليدية الشعبية والحرف اليدوية وإنتاج التّحف والمتاجرة بها".[2]

ج. اليابان:

استنادا للدراسات المتاحة، تعتبر اليابان أمّة الصّناعات التّقليدية بما تحتويه من تشكيلة متنوّعة من الأنشطة الحرفية، ويُقصد بهذا المصطلح أو كما يُسمى " TE KOGEI-HIN" باللغة اليابانية بأنّها نمط عمل يتمّ فيه تصنيع سلع ذات طابع نفعي و/أو فني بشكل رئيسي باليد أو بتطبيق أدوات بسيطة، وبذلك يعدّ المنتج التقليدي بشكل عام، عملا تقليديا يتم تصنيعه كجزء هام من الحياة اليومية باستخدام مواد خام متاحة محليا، يحمل زخرفات بسيطة تعكس هوية البلاد ؛ هذه المنتجات يمكن أن تكون نفعية،

---

[1]- الهيئة السعودية للسياحة والآثار، **الإستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعة اليدوية والخطة التنفيذية الخمسية**، مجلس الشورى السعودي، المملكة العربية السعودية، 2007، ص.131.

[2]- وزارة السياحة والآثار الأردنية، **الإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الحرف اليدوية السياحي في الأردن 2010-2015**، الأردن، 2009، ص.14.

جمالية، فنية، إبداعية، معبّرة ثقافيا، تزيينية، وظيفية، تقليدية، اجتماعية ورمزية مهمة.[1]

4. تعريف الصناعة التقليدية بأمريكا

أ. البرازيل:

تعريف الصّناعة التقليدية أو (O Artesanato بالبرازيلية) لا يتضمّن تعريف النّشاط المُمارس بل يقوم بتعريف المُنتَج النهائي المحصّل، فمن خلال برنامج الصّناعات التقليدية البرازيلي [PAB - Programa de Artesanato Brasileiro] المقدّم سنة 2000، تعرّف الصّناعة التقليدية على أنّها: "ذلك المنتج النّاتج عن تحويل المواد الخام بطريقة يدوية غالبا أو باستخدام محدود لمعدات وأدوات بسيطة، من قبل شخص يمتلك مهارة فنّية متوارثة عن الأجداد، هذا المنتج يجمع بين الإبداع والمهارة والقيمة الثقافية ".[2]

ب. كندا:

قدّمت الهيئة الكندية للإحصاء* تعريفا للصّناعات التّقليدية عبر وضعها تصنيفا معياريا للمهن** سنة 1991، يُصنّف على إثره الحرف والحرفيون في المجموعة (SOC F144) بأنّهم" أولئك الممارسين للمهن التي تتميّز باستخدام المهارات اليدوية والفنية في عملية تصميم وصنع مختلف المنتجات الحرفية، ويشمل ذلك حرف النّقش على الزّجاج،

---

[1]- Tadashi SANAKA, **An Economic Essay On Traditional Handicraft Industries By Taking Mingei (Folk Crafts) And Dento-Teki Kogei-Hin (Traditional Crafts) As A Base Of Reappraisal**, bul. Hijiyama univ, No.15, japan, 2008, P.40.

[2]- Maria Edny Silva Lemos, **O ARTESANATO COMO ALTERNATIVA DE TRABALHO E RENDA. Subsídios para Avaliação do Programa Estadual de Desenvolvimento do Artesanato no Município de Aquiraz-Ce**, Dissertação submetida ao Mestrado Profissional em Avaliação de Políticas Públicas, UNIVERSIDADE FEDERAL DO CEARÁ, BRASIL, 2011, P.41.

*- Statistics Canada

**- Standard Occupation Classification

مدرّس الفنون والحرف، صناعة الخزف، الصّياغة، النّسيج، الخياطة، صناعة الآلات الموسيقية، صناعة الجلود، النّقش على المعادن، الرّسامين والفنّانين والنقّاشين".[1]

إلى جانب ذلك، مجموعات أخرى من المرجّح أن تحوي حرفا تقليدية حسب المفهوم الكندي للقطاع المدروس، ويتعلّق الأمر بالمجموعة (SOC F143) والتّي تخصّ حرف المسرح والأزياء والمعارض والمصمّمين المبدعين الآخرين، إضافة إلى المجموعة (SOC F141) والتّي تضم مصممي الديكور الداخلي، فضلا عن المجموعة (SOC F142) التّي تشمل مصوّرو الغرافيك، وفنّانو الزخرفة.[2]

ج. المكسيك:

مفهوم الصّناعة التّقليدية بالمكسيك أو (artesanía) باللّغة الإسبانية المكسيكية لا يختلف كثيرا عن التّعاريف التّي أوردناها أعلاه، حيث تعبّر عن مظهر محلي للبناء الاجتماعي والهوية والتّقاليد لتأثّر منتجاتها بثقافة وعادات البلاد، وتمثّل مجموعة المهن المُمارسة يدويا، والتّي مخرجاتها تشكّل توليفة من مواد طبيعة وأصالة ومهارة وإبداع حرفيين، وتُصمّم منتجاتها لأغراض نفعية أو زخرفية أو غيرها.[3]

---

[1]- The Canadian Craft Federation/Fédération canadienne des métiers d'art, **Study of the Crafts Sector in Canada: Inventory and Summary of Current Literature; Defining the Crafts Sector; Working Together to Develop the Crafts Sector,** Government of Canada, Québec, 2001, p.p 36-37.

[2]- Ibid, p.39.

[3]- José de la Paz Hernández Girón María Luisa Domínguez HernándezM. C. Julio Cesar Jiménez Castañeda, **STRATEGY AND FACTORS FOR SUCCESS: THE MEXICAN HANDICRAFT SECTOR**, Performance Improvement, Volume 46, Issue 8,U.S.A, September 2007, p.16.

5. تعريف الصناعة التقليدية لدى منظّمات دولية

أ. **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)**

قدّمت CNUCED سنة 1969 تعريفا ميّزت فيه الصناعة اليدوية عن الصناعة التقليدية كما يلي: " يُطّبق تعبير المنتجات المنتجة باليد على كل الوحدات المنتجة بمساعدة أدوات أو وسائل بسيطة وكل المعدّات المستعملة من طرف الحرفي، والتي تحتوي في جزئها الأكبر على عمل اليد أو بمساعدة الرجل، في حين أنّ منتجات الصناعة التقليدية تتميز عن نظيرتها اليدوية بما يلي:

- الطابع التقليدي أو الفني الذي يعكس خصائص وتقاليد البلد المنتج؛
- منتجات حرفيين يمارسون غالبا عملهم في المنزل.[1]

ب. تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNISCO) والمركز العالمي للتجارة (CCI)

عرّفت منظمة اليونيسكو والمركز العالمي للتجارة الصناعة التقليدية في ندوة (**الحرف والسوق العالمي**) المنعقدة في 8 أكتوبر 1997 بمانيلا بالفليبين الحرف التقليدية كالآتي:

"يقصد بالمنتجات الحرفية المنتجات المصنوعة من طرف الحرفيين إما حصرا باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية، شرط أن تشكّل المساهمة اليدوية للحرفي الجزء الأكبر من المنتج النهائي؛ هذه المنتجات تُنتج من دون تحديد الكمية وباستخدام مواد أولية مأخوذة من الموارد الطبيعية المستدامة وتستمد طبيعتها الخاصة من سماتها المتميّزة والتي يمكن أن تكون منفعية، جمالية، فنية، إبداعية، ثقافية، زخرفية، رمزية

[1]- صديقي شفيقة، **دفع صادرات الزرابي التقليدية الجزائرية بتطبيق مقاربة التسويق الدولي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002، ص.75.

وهامة، تعكس وجهة عقائدية أو اجتماعية وهذا ما يجعلها تلعب دورا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا."[1]

ج. تعريف المنظمة الدولية للعمل (OIT)

حسب التصنيف الدولي للمهن (CITP_88) الصادر سنة 1988 والمنشور سنة 1991•، يُصنّف الحرفي في المجموعة السابعة من المهن ويُعرّف كالآتي: " تُطلق تسمية **الحرفي** وعمال المهن ذات الطابع الحرفي على الأشخاص الذين يمارسون أعمالهم باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية أو غيرها، التّي تساعد على تقليص الجهد البدني أو الوقت اللازم للقيام بمهام معينة أو للوصول إلى منتجات ذات جودة ويُصنّفون إلى:

- حرفيو وعمال مهن الاستخراج والبناء: ويتعلّق الأمر بأولئك الذين يقومون بإعداد واستخراج المعادن الصلبة من المناجم، بناء وصيانة وإصلاح المباني.....؛
- حرفيو وعمال مهن التّعدين وآلات البناء: وتضم هذه المجموعة الأشخاص العاملين بتلحيم وإعادة تركيب المعادن، بناء وصيانة وإصلاح الهياكل الفولاذية الثّقيلة، تركيب وصيانة وإصلاح الآلات وغيرها؛
- حرفيو وعمال الهندسة الدّقيقة ومهن الفن والصّباغة وما شابهها: وتشمل مصلحي الأجهزة الدقيقة والآلات الموسيقية، المجوهرات والمعادن الثّمينة وغيرها؛

---

[1]- Unesco, **culture: creativitè: artisanat et design**, 23/9/2020, http://portal.unesco.org/culture/fr/ev.phpURL_ID=35418&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

• يمكن الاطلاع على القائمة الكلية لمحتويات المجموعة السابعة وفق التصنيف الدولي للمهن بالموقع الموالي:

http://www.ilo.org/public/french/bureau/stat/isco/isco88/7.htm

- حرفيو وعمال مهن أخرى ذات طابع حرفي: تحوي هذه المجموعة على مهن معالجة وتحضير المواد الخام للزّراعة والصّيد وتحويلها إلى أغذية ومنتجات أخرى، حرفة النجارة، المنسوجات، الفرو والجلود وغيرها من المواد."[1]

د. تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)

قسّمت منظمة الأمم المتّحدة للتّنمية الصّناعية الحرف اليدوية إلى أربعة أقسام وهذا وفقا للسّوق المستهدف كما يلي:

- **الحرف التّقليدية الجميلة**: هي التي تعبّر منتجاتها عن الخصائص العرقية والتّراث التّقليدي حيث تكون ذات طابع فريد من نوعه، تنتج بالوحدة وتصنّف ضمن الأعمال الفنية كما تُعرض منتجاتها في المتاحف والمعارض الفنية ويتم شراؤها من قبل محبّي جمع الآثار.

- **الحرف التقليدية**: وهي حرف تستخدم أساليب تقليدية وتكون منتجاتها مصنوعة يدويا باستعمال مواد أولية تقليدية وتكنولوجيا، الفرق بينها وبين الحرف التقليدية الجميلة هي أنّ الحرفيين يلجؤون إلى المساعدة من طرف مصمّمين لمساعدتهم على ضبط المنتج حسب متطلّبات السوق مع ضمان ظهور الخصائص العرقية والخلفية التاريخية والمحافظة عليها؛ يمكن أن تُنتج بكميات كبيرة.

- **الحرف التجارية**: تكون منتجاتها مصنوعة تقليديا ومُكيّفة حسب احتياجات وأذواق السوق وبدرجة عالية اتجاه الموضة وتخصّص للمشترين الأجانب، تنتج بكميات كبيرة وباستخدام عدد وأنواع وسائل أكبر وتُعرَض في المتاجر المتخصّصة والمحلات التجارية.

[1]- Organisation International De Travail, **Classification International Type De Professions:** Grand Groupe 7: Artisans Et Ouvriers Des Metiers De Type Artisanal, 28/09/2020, Http://Www.Ilo.Org/Public/French/Bureau/Stat/Isco/Isco88/7.Htm

- **الحرف المصّنعة**: وتخص كل نماذج الصناعة التقليدية المعاد إنتاجها بواسطة آلات أوتوماتيكية، تنتج بأحجام أكبر وقد لا يلتزم المنتجون لها بالطابع التقليدي للمنتج.[1]

هـ. تعريف الإتحاد الأوروبي (UE):

قامت اللّجنة الأوروبية في نوفمبر 2001 باقتراح منهجية اقتصادية وإحصائية مخصّصة للمؤسسات الصغيرة والمؤسسات ذات الطابع الحرفي في الإتحاد الأوروبي، جاءت هذه المنهجية بعد دراسة مسحية للعناصر المشتركة المستخدمة في تحديد تعريف كل بلد عضو لهذا النوع من المؤسسات،[2] وكانت النتيجة وجود 4 عوامل أساسية مشتركة أُعتمد عليها في صياغة تعريف إحصائي للمؤسسة الحرفية يسمح بتحديد وبشكل متجانس عددها وكذا جمع بيانات قابلة للمقارنة في كل الدول المعنية،[3] وتتمثل هاته العوامل في:

- **الوضعية القانونية للمؤسسة:** حسب هذا المعيار يتم تعريف المؤسسة الحرفية على أنّها مؤسسة فردية أو شركة أشخاص أو شركة تضامن، ووُجد من خلال هاته الدراسة أنّ 8 بلدان من بين 15 بلد عضو في الاتحاد الأوروبي يعتمد على هذا المعيار في التعريف.

- **المهنة الممارسة داخل المؤسسة:** ويتم الرجوع إلى التصنيف الدولي للمهن (CITP-88) في تحديد المهن ذات الطابع الحرفي والمصنّفة في المجموعة السابعة منه، وقد استخدم هذا المعيار في تعريف 12 دولة من الدول المعنية.

- **الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات:** تُعرّف حسبه المؤسسة الحرفية على أنّها المؤسسة التي يكون نشاطها الاقتصادي يندرج ضمن قطاع معيّن مُعرّف كحرفة، وقد أُخذ بهذا

---

[1]- Unido, **Creative industies and micro and smale scale entreprise development a contribition to poverty**, Vienna Austria, ,2005 p.p 29-30.

[2]- Ibid, p.9.

[3]- Proposition de methodologie pour la collecte et recueil de donnees statistiques sur les petites entreprise artisanales en europe, p.11

المعيار في 7 دول حيث حُدّدت فيها الأنشطة الحرفية على أنّها أنشطة الصناعة التحويلية، البناء، التصليح، النقل وخدمات أخرى، بينما في كل من إسبانيا وإنجلترا فتتمثّل الأنشطة الحرفية لديهم في النشاطات التي تتطلّب مهارات خاصة جدا لاسيما أنشطة الصناعة التحويلية كإنتاج المواد الغذائية، الأخشاب، المعادن، السيراميك وبعض الخدمات.

- **عدد العاملين:** طُبّق هذا المعيار في سبعة دول أعضاء، حيث اعتبرت المؤسسة الحرفية بأنّها المؤسسة التي تشغّل أقل من 50 عامل.[1]

وتم في الأخير الاعتماد على التعريف الموالي: "المؤسسات الحرفية هي عبارة عن مؤسسات يديرها أشخاص لحسابهم الخاص أو عمال أحرار يمارسون نشاط مصنّف في المجموعة السابعة من التصنيف الدولي للمهن (CITP) أو نشاط اقتصادي مُعرّف كحرفة، وتُشغّل عدد عمال أقل من 50 عاملا".[2]

و. **تعريف المجلس العالمي للصناعة التقليدية والحرف:**

قسّم المجلس العالمي للصناعة التقليدية سنة 1984 الصناعة التقليدية إلى 4 مجموعات وهي:

- **الإبداعات ذات الطابع الفني:** ويتعلّق الأمر بالأنشطة التي تكون منتجاتها ذات محتوى إبداعي والتي يتطلّب إنتاجها مهارات وتقنيات مرتفعة.
- **الفنون الشعبية والفلكلورية:** تعكس منتجاتها تعابير مستوحاة من تقاليد وثقافات محلية ووطنية وتتطلّب درجة عالية من الكفاءة والتقنيات اليدوية.
- **الصناعات التقليدية:** وتشمل الورشات المنتجة لمنتجات ذات طابع تقليدي أصيل والمصنوعة يدويا ولكن بكميات كبيرة، وفي حالة توسّع هذه الورشات إلى غاية الوصول

[1]- Ibid,p.p 11-12

[2]- Ibid, p.27.

إلى تقسيم العمل لا تعتبر آنذاك منتجاتها موادا لصناعات تقليدية، ولكن منتجات مصنوعة بالسلسلة تحمل ذوقا محليا وموجّها إلى السوق الواسع؛

- **الإنتاج الصناعي:** وتخصّ كل نماذج الصناعات التقليدية أو المواد المعاد إنتاجها بواسطة آلات أوتوماتيكية وبكميات كبيرة.[1]

في نهاية هذه الرحلة الدولية الواسعة نجد أنّه على الرغم من كون مصطلح "صناعة تقليدية" موجود في جميع اللغات ولدى جميع البلدان، غير انّه لا يغطّي من بلد لآخر نفس الحقائق، فاستنادا لما سبق عرضه هناك أربع مقاربات أساسية تستخدمها الدول في تعريف صناعتها التقليدية، تتمثّل في:

- مقاربة مهنية (**approche professionnelle**): حسب النشاط الممارس دون تحديد حجم المؤسسة، كما هو الحال في لوكسمبورغ، ألمانيا، النمسا، كولومبيا، المكسيك والفيتنام؛
- مقاربة قطاعية/ بُعدية (**approche sectorielle / dimensionnelle**): حيث يستخدم في تعريف القطاع حجم المؤسسة إلى جانب طبيعة النشاط الممارس، كما في فرنسا، ايطاليا، السنيغال، النيجر، غينيا، الجزائر، بولندا، المجر؛
- مقاربة فنية (**approche artistique**): تقتصر على الحرف الفنية في تعريفها للقطاع، كما في اسبانيا، المكسيك وكولومبيا؛
- مقاربات أخرى: وتخصّ الدول التي لا تمتلك تعريفا رسميا للقطاع وتكتفي بنسبه لقطاعها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

---

[1]- ANQUETIL Jacques, la préservation et le dèveloppement de l'artisanat utilitaire et createur dans le monde contemperain, **consultation d'experts sur « la preservation et le developpement de l'artisanat dans le monde contemporain »**, rio de janeiro,27-31 aout 1984, p.p3-7.

[2]- Embarek KARI, Op. cit, p.p 21-22.

هذا الاختلاف التّي يظهر خلف تعريف مصطلح الصناعة التقليدية لم يسمح لحد الآن بالتلاقي على تعريف موحّد للقطاع، كما يعدّ عامل من عوامل إضعاف قطاع الصناعة التقليدية والحرف على المستوى الدولي. من هنا ولفائدة الاقتصاد العالمي يبدو أن وضع مفهوم عالمي للصناعة التقليدية هو عمل ضروري وأولوي من شأنه تحديد الرّهانات الحالية والتحدّيات المستقبلية، كما يشكّل فرصة فريدة لتعزيز النّفوذ الاقتصادي للصناعة التقليدية وجعل تأثيرها أكبر على بعض القرارات التي تؤثّر على مستقبلها.

من جهة أخرى، بتحليلها لنقاط التقارب بين المفاهيم سابقة الذكر، نجد أنّها تشترك في الصفات الموالية:

- ✓ ارتباطها بالعمل اليدوي المعتمد على المهارة اليدوية حتى ولو كانت هذه المهارة هي محصّلة مهارة ودقة ميكنة؛
- ✓ القيمة الجمالية و/أو النفعية لمنتجاتها والتي تعبّر عن الموروث الثقافي والتقليدي للبلد.

وبالتالي يمكننا القول بأنّ الصناعة التقليدية والحرف هي قطاع مُكوّن من هيئة كبيرة مركّبة من العديد من عائلات المهن ذات الطابع غالبا يدوي، تجمع بين الإرث الثقافي والفعالية الاقتصادية، فبالإضافة إلى كون منتجاتها تعبّر عن الهوية والتقاليد والتراث وتساهم في الحفاظ على قيم المجتمع، تعدّ أيضا قطاعاً مُشغّلاً لليد العاملة وملبّياً للحاجيات اليومية للمجتمع ومصدرًا لإنشاء الثروة.

II.2. تعريف الصناعة التقليدية والحرف المعتمد في الجزائر

في الجزائر، تعتبر الصناعة التقليدية والحرف قطاعا تنمويا هاما، غير أنّ الاهتمام به بصفته قطاعا اقتصاديا واعدا تأخّر لسنوات عديدة، حيث ظهر دوره بشكل متنامي في منتصف التسعينيات بإصدار الأمر 01-96 المؤرخ في 1 جانفي 1996، الذي أعطى للقطاع إطارا قانونيا وتنظيميا لضمان بعثه من جديد والمتضمّن القواعد المحدّدة

لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، كما قدّم لأول مرة مقاربة مفصّلة للنشاط الحرفي سنقوم بتقديمها فيما يأتي.

1. المقصود بالصناعة التقليدية والحرف

قبل صدور الأمر رقم 96-01 المحدّد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف والنصوص التطبيقية لها لم يكن هناك تعريف واضح وصريح لهذا القطاع من النشاط؛ وبصدوره نصت المادة 5 من هذا الأمر على أنّ: " الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتُمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقّل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف".[1]

2. ميادين ممارسة الأنشطة الحرفية والمهن

تصنّف الصناعة التقليدية والحرف حسب النشاط الرئيسي الممارس إلى:

- الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية؛
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد؛
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج الخدمات.

أ. الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية: هي كل صُنع يغلب عليه العمل اليدوي ويستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعية و/أو تزيينية ذات طابع حرفي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة، وتنقسم حسب وظيفة منتجاتها إلى نوعين:

[1]- الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، **الجريدة الرسمية**، رقم 3، الجزائر، الصادرة في 1996/01/14، ص.4.

- **صناعة تقليدية فنية (تزيينية):** تعتبر الصناعة التقليدية صناعة تقليدية فنية عندما تتميّز بالأصالة والطابع الانفرادي والإبداع،[1] إذ تتطلّب هذه الصناعة مواهب فنية عالية وفترة صناعة طويلة ومواد أولية رفيعة وهو ما يفسّر ارتفاع أسعارها بينما لا تتطلّب تقسيما للعمل.[2] وتتمثّل الوظيفة الأساسية لمنتجات الصناعة التقليدية الفنية في الوظيفة التزيينية أساسا فهي بذلك تعكس مجمل التعابير المتعلّقة بتقاليد وثقافات وطقوس أي بلد.
- **الصناعة التقليدية الاستعمالية (الوظيفية):** ما يميّزها عن سابقتها هو أنّ هذه الأخيرة لا تتطلّب خبرة فنية عالية من الحرفي، حيث تكون عادة التصاميم الفنية لمنتجاتها ذات طابع تكراري بسيط يعتمد على العمل المتسلسل وتوزيع المهام في كل مراحل الإنتاج، وهذا بغض النظر عن الحرفيين الذين ينتجون منتجات استعمالية والذين يعملون في منازلهم. وتتمثّل الوظيفة الأساسية لمنتجات الصناعة التقليدية الاستعمالية في تلبية حاجيات الحياة اليومية.[3]

ب. الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد: وتسمى أيضا الصناعة التقليدية الحرفية النّفعية الحديثة وهي: "كل صنع لمواد استهلاكية عادية، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا وتُوجّه للعائلات وللصناعة وللفلاحة"[4]، وتتميّز هذه الصناعة باعتمادها على درجة أكبر من التخصّص وبأنّها غير عاكسة لثقافة أو هوية شعب معيّن، إلى جانب أنّها منتشرة في كل دول العالم كما تُعرف عادة باسم الصناعات الصغيرة.[5]

---

[1] المرجع السابق.

[2]- ANQUETIL Jacques, op. cit, p.5.

[3]- Ibid, p.6

[4] - الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، مرجع سابق، ص.5.

[5] - ANQUETIL jacques, loc. cit. .

ج. **الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات:** وهي مجمل النشاطات التي يمارسها الحرفي والتي تُقدّم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح أو الترميم الفني.[1]

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 2007/10/31 تضم قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف حسب الميادين الثلاث السابقة الذكر 24 قطاع نشاط،[2] مرتّبة ومرقّمة وموزّعة كما يلي: [3]

أ. **الميدان الأول:** 8 قطاعات نشاط موزّعة ومرقّمة من 01-08 ومرتّبة حسب المادة الأولية المستعملة (طين، زجاج، حجارة، معادن، صوف..) وتضم 75 نشاطا؛

ب. **الميدان الثاني:** 9 قطاعات نشاط موزّعة ومرقّمة من 09-17 ومرتّبة حسب مختلف نشاطات الإنتاج الموجودة والتي يمكن ممارستها بصفة تقليدية والتي تضم 131 نشاط؛

ج. **الميدان الثالث:** 7 قطاعات نشاط مرقّمة من 18-24 ومرتّبة حسب طبيعة الأشغال المنجزة والتّقنيات المستعملة وميادين التدخّل وتضم 132 نشاط.

أي أنّ العدد الإجمالي للأنشطة هو 338 نشاط بعد أن كان 214 نشاط سنة 2007[4]حيث يُرقّم كل نشاط بسبعة أرقام، يمثّل الرقمين الأوليين مجال النشاط أما الرقمين المواليين قطاع النشاط في حين أنّ الأعداد الثلاثة المتبقية فتمثّل التسلسل الزمني للتسجيل في قطاع النشاط.[5]

---

[1] - الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، نفس الصفحة سابقا.

[2] - الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007، **الجريدة الرسمية**، العدد 70، الجزائر، 2007/11/5، ص 18 .

[3] - المنشور رقم 98/86 المؤرخ في 1998/4/26 .

[4]- BENZAROUR Choukri, The Algeriene Experience in Developing Handicraft and Trades 1992-2009 , JEL Classifications J4, J44, 2009, p22.

[5] - الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007، مرجع سابق، ص.18

3. كيفيات ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف

يمكن أن تمارس نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بكيفيات مختلفة، إما فرديا أو في شكل مؤسسة مصغّرة أو صغيرة أو متوسطة يُمكن لمسها في الآتي:

1.3. الحرفي الفردي:

تم تعريفه لأول مرة في المادة 3 من القانون رقم 82-12 المتضمّن القانون الأساسي للحرفي والمؤرّخ في 28 أوت 1982[1] وتم تعديل مفهومه سنة 1996 بموجب الأمر 96-01 السّابق الذكر، ويُعرّف على أنّه: "كل شخص طبيعي مسجّل في سجل الصناعة التقليدية والحرف ويمارس نشاطا تقليديا من الأنشطة السابقة الذكر، يُثبت تأهيلا ويتولّى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته".

وفي هذا الصدد يُعرّف كل من:

- **الحرفي المعلّم:** كل حرفي مسجّل في سجل الصّناعة التّقليدية والحرف، يتمتّع بمهارة تقنية خاصة وتأهيل عال في حرفته وثقافة مهنية؛
- **الصانع:** كل عامل أجير يمتلك تأهيل مهني مثبت.[2]

يمكن للحرفي الفردي ممارسة نشاطه بمساعدة عائلته (زوج، أصول، فروع) أو متمهّن واحد إلى ثلاثة متمهنين يربطهم عقد تمهين.[3]

إلى جانب هذا يعدّ الأشخاص الذين يمارسون في المنزل نشاطات حرفية حرفيون أيضا.[4]

---

[1] - الأمانة العامة للحكومة، القانون رقم 82-12 المؤرخ في 1982/8/28، الجريدة الرسمية، العدد 35، الجزائر،1982/08/31، ص 1717.

[2] - الأمانة العامة للحكومة، الأمر 96-01 المؤرخ في 1996/01/14، مرجع سابق، ص.5

[3] - نفس المرجع والصفحة.

[4] - نفس المرجع والصفحة.

2.3. تعاونية الصناعة التقليدية والحرف:

عُرّفت أيضا لأول مرة في القانون 82-12 السابق[1] وقد تم ضبط هذا المفهوم في الأمر 96-01 لتصبح تعاونية الصناعة التقليدية والحرف هي شركة مدنية يُكوّنها أشخاص ولها رأس مال غير قار وتقوم على حرية انضمام أعضائها الذين يتمتعون جميعا بصفة الحرفي ؛ وتهدف التعاونية إلى إنجاز كل العمليات وأداء كل الخدمات التي من شأنها أن تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية النّشاطات التّقليدية والحرف وفي ترقية أعضائها وممارسة هذه النشاطات جماعيا، كما يتمتّع المتعاونون بحقوق متساوية مهما كانت قيمة حصة كل واحد منهم في رأس المال التأسيسي، ولا يمكن التمييز بينهم اعتبارا لتاريخ انضمامهم إلى التعاونية.."[2]

3.3. مقاولة الصناعة التقليدية والحرف:

تم إدراج مفهوم المؤسسة الحرفية لأول مرة في القانون 82-12 في المادة 4 منه[3] ثم عُرّفت بموجب الأمر 96-01 حيث تم تقسيمها إلى قسمين:

أ. **مقاولة الصناعة التقليدية:** هي كل مقاولة مكوّنة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوّفر على الخصائص التالية:

- ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية والحرف؛
- تشغيل عدد غير محدّد من العمال الأجراء؛
- إدارة يُشرف عليها حرفي أو حرفي معلّم، أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي.[4]

ب. **المقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات:** كل مقاولة تنشأ وفق أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوفّر فيها الخصائص التالية:

---

[1] - الأمانة العامة للحكومة، القانون 82-12 المؤرخ في 1982/8/28، مرجع سابق، ص.1718

[2] - الأمانة العامة للحكومة، الأمر 96-01 المؤرخ في 1996/01/14، مرجع سابق، ص.5

[3] - الأمانة العامة للحكومة، القانون رقم 82-12 المؤرخ في 1982/8/28، مرجع سابق، ص.1718

[4] - الأمانة العامة للحكومة، الأمر 96-01 المؤرخ في 1996/01/14، مرجع سابق، ص.6

- ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان الحرف لإنتاج المواد والخدمات؛
- تشغيل عدد من العمّال الأجراء الدّائمين أو صنّاع لا يتجاوز عددهم 10 ولا يُحسب ضمنهم كل من: رئيس المقاولة، الأشخاص الذّين لهم روابط عائلية مع الرئيس (زوج، أصول، فروع)، متمهّنون لا يتعدّى عددهم ثلاثة ويربطهم بالمقاولة عقد تمهين؛
- تسيير الإدارة من طرف حرفي أو حرفي معلّم أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتّسيير التقني للمقاولة في حالة عدم امتلاك رئيسها صفة الحرفي.[1]

4. الإجراءات الأساسية لممارسة نشاط حرفي في قطاع الصناعة التقليدية والحرف:

يجب على كل شخص يرغب في ممارسة نشاط حرفي بشكل فردي أو منظّم، اتباع الخطوات المحدّدة أدناه:

1.4. لشراء أو تأجير محل: تختلف إجراءات ملكية أو كراء المحل كما يلي:

أ. **ملكية المحل:** إنّ الحصول على محل للاستخدام في ممارسة نشاط حرفي يستوجب:

- حقوق تسجيل بنسبة 5% يتحمّل دفعه بصفة تضامنية كل أطراف العقد (البائع والمشتري)، اللذان يتوجّب عليهما اقتسام مبلغ الرسم بالتساوي ويدفعانه من مبلغ البيع المصرّح به؛
- رسم الإشهار العقاري نسبته 1% ويتم حسابه من الثمن المصرّح به من طرف المشتري(الحرفي).

ب. **تأجير المحل:** يتطلّب عقد كراء محل مهني الآتي:

[1] - المرجع السابق، ص.7.

- عند تأجير المحل لمدة محدودة فإن هذا يتطلّب دفع حقوق ملكية بنسبة 2%، والتي تُحسب من الثّمن الكلي للإيجار تضاف إليه الأعباء؛
- عند الكراء لمدّة غير محدودة يتم دفع حقوق التسجيل بنسبة 5%؛
- عقد الإيجار يخضع كذلك لرسم الإشهار العقاري نسبته 0,5 % من ثمن الإيجار.

ج. **تأسيس مقاولة حرفية:** يخضع العقد المتعلّق بإنشاء المقاولة لحقوق تسجيل بنسبة 0,5 % من مجموع رأس المال الاجتماعي ولحقوق الطابع من 20 إلى 60دج.

2.4. للحصول على بطاقة الحرفي: تُسلّم للحرفي المسجّل في سجل الصناعة التقليدية والحرف بطاقة مهنية يُكتب عليها **حرفي** وهذا بعد:

أ. **اختيار الحرفة:** تُمكّن قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف الأشخاص الراغبين من اختيار نشاطهم الحرفي الذي يرغبون في إنشاءه، ويمكن الاطلاع على هذه القائمة من خلال التقرّب من غرف الصناعة التقليدية والحرف المتواجدة على المستوى الوطني.

ب. **طلب التسجيل:** إذ يجب على الشّخص الرّاغب في ممارسة النشاط الحرفي المختار إما فرديا أو منظّما أن يُودع ملفا للتسجيل على مستوى مصالح البلدية لمكان ممارسة النشاط، هذا الملف يجب أن يحتوي على طلب تسجيل الذي يكون وفق نموذج لاستمارة مقدّمة من طرف الغرف وموضوعة تحت تصرّف البلديات.[1]

[1]- Ministère du tourisme et de l'artisanat, **Guide de promoteur dans l'artisanat et les metiers**, la direction de l'artisanat, 1997, p.6.

يرسل ملف التّسجيل إلى غرف الصناعة التقليدية والحرف المختصّة إقليميا خلال 10 أيام من تاريخ الإيداع أين يتم قبوله أو رفضه،[1] ويترتّب عن استلام الملف من هاته الأخيرة تقديم وصل للحرفي يسمح له بالممارسة لمدة لا تتجاوز 60 يوم.[2]

وفي حالة القبول، فإنّ غرفة الصناعة التقليدية والحرف تُجبر الأشخاص المسجّلين على دفع رسم تسجيل محدّد كما يلي:

- الحرفي الفردي ← 1000دج؛
- التعاونية الحرفية ← 1500دج؛
- المقاولة الحرفية ← 2000دج.[3]

ويترتّب عن ذلك تسليم بطاقة الحرفي للحرفيين الفرديين ومستخرج من سجل الصناعة التقليدية والحرف للتعاونية والمقاولة وكل هذا مرهون بإرجاع الوصل.

تسليم هاته الوثائق ينتج عنه تلقائيا:

- التسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف؛
- القدرة الكاملة للقيام بصفة ثانوية بكل الأعمال التجارية المرتبطة بنشاطهم الرئيسي.

آخر إجراء يجب القيام به هو إيداع تصريح بالوجود لدى مفتشية الضرائب المختصة إقليميا في أجل لا يتجاوز 30 يوما من تاريخ بدء النشاط.[4]

---

[1]- Ibid, p.7.

[2] - الأمانة العامة للحكومة، الأمر 96-01 المؤرخ في 1996/01/14، مرجع سابق، ص.7.

[3]- Direction General des Impots, **guide fiscale de l'artisan traditionnel**, ministère de finances, alger, 2010, p.6.

[4]- Ministère du tourisme et de l'artisanat, **Guide de promoteur dans l'artisanat et les metiers**, op. cit, p.7.

4. 3. الضرائب والرسوم المستحقة خلال ممارسة النشاط الحرفي: تُفرض على كل ممارس للأنشطة الحرفية الضرائب والرسوم الموالية:

أ. **الضريبة الجزافية الوحيدة**: تُطبق على الحرفيين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 5.000.000دج وهم خاضعون لدفع على الأقل ضريبة تقدّر بـ 5000دج.

ب. **الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)**: يندرج الدخل الناتج عن ممارسة النشاط الحرفي في فئة الأرباح الصناعية والتجارية (BIC) ويخضع للضريبة على الدخل الإجمالي، إذ يطبّق على المكلّف بالضريبة نوعين من الأنظمة:

- **النظام المبسط:** ويخضع له الحرفيون الذين يتراوح رقم أعمالهم بين 5.000.000 و10.000.000دج وتُطبق ضريبة على الربح الصافي (الناتج .الأعباء) محددّة بـ20% عن طريق مسك محاسبة مبسطة.

- **النظام الحقيقي:** للحرفيين الذين يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 10.000.000دج، بحيث يخضع الرّبح الصافي إلى ضريبة تصاعدية وفق الجدول الموالي:

جدول رقم (01)_ السلم الضريبي للضريبة على الدخل الإجمالي

الدخل الخاضع للضريبة	معدل الضريبة (%)
لا يتجاوز 120.000دج	0
120.001 ← 360.000دج	20
360.001 ← 1.440.000 دج	30
أكثر من 1.440.000 دج	35

Direction General des Impôts, **guide fiscale de l'artisan traditionnel**, ministère de finances, Alger, 2010, p.10

وينتج الربح الصافي عن طريق مسك محاسبة منتظمة.[1]

ج. الضرائب والرسوم المهنية:

- **الرّسم على النشاط المهني (TAP):** يُستحق الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال المحقّق، ويتعلق الأمر بمبلغ الإيرادات المتأتية من كل عملية بيع أو تقديم خدمات أو أي عملية تدخل ضمن النشاط الحرفي الممارس؛ ويتشكّل الأساس الخاضع للرسم من المبلغ الكلي لرقم الأعمال قبل تطبيق TVA، وتُطبّق عليه نسبة 2%.
- **الرسم العقاري للملكيات المبنية (TFPB):** تخضع المحلات المخصّصة لممارسة النشاط الحرفي للTFPB والذي تختلف نسبته باختلاف مساحة المحل، إذ تتراوح نسبته بين 3% و10%.

د. الرسوم على رقم الأعمال: تخضع مبيعات منتجات الأنشطة الحرفية للرسم على القيمة المضافة بالمعدل المخفّض 7%.[2]

5. التحفيزات الجبائية:

يستفيد الحرفيون التقليديون وكذا الممارسون لنشاط حرفي فني من إعفاء كلي من الضريبة الوحيدة الجزافية (IFU)، وكذا من إعفاء كلي لمدة 10 سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي.[3]

6. التغطية الاجتماعية:

بهدف تمكين الحرفيين من الاستفادة من الحق في التغطية من: المرض، الأمومة، العجز، التقاعد والوفاة، يجب على الحرفيين الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CASNOS) الذي يتكفّل بالتغطية الاجتماعية لفئات الأشخاص الذين يمارسون نشاطا مهنيا حرا، ويلتزم الحرفيون في هذا الإطار بـ:

---

[1] Direction General des Impots, op. cit , p.p9-10.

[2]- Ibid, p.13.

[3]- Ibid, p.15

- إجبارية الانخراط؛
- تسديد كل الاشتراكات والزيادات وعقوبات التأخّر؛
- يُودع ملف الانخراط لدى وكالة الجمهورية أو الفرع الولائي CASNOS التابع لمكان النشاط.

تاريخ استحقاق الاشتراك يكون ابتداء من 1 مارس من السنة الجارية إلى غاية 30 أفريل من نفس السنة كحد أقصى لتسديد الاشتراك.[1]

II.3. خصائص قطاع الصناعة التقليدية والحرف

إنّ تحديد خصائص الصناعة التقليدية والحرف يعدّ أمرا ضروريا لتحديد هذا القطاع وتمييزه عن غيره؛ وقطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر يتميّز ببعض المزايا التي تمثّل في نفس الوقت إيجابياته وسلبياته، غير أنّ تركيزنا سوف يكون على تقديم هاته المميزات وليس على تفسير سبب تمثيلها جوانب قوة وضعف في آن واحد؛ وباعتبار أنّ الصناعة التقليدية والحرف تندرج ضمن الصناعات الصغيرة[2] فذلك يجعلها تشترك مع هذه الأخيرة في مجموعة من الخصائص والتي يمكن تلخيصها ضمن ما يلي.

1. سهولة وبساطة متطلّبات إنشاء مشروع حرفي

خلافا للمشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى رأس مال كثيف، تتميّز المشاريع الحرفية بانخفاض رأسمالها المادي والمموّل غالبا ذاتيا، حيث كشف تقرير مكتب الدراسة والاستشارة (Ecotechnics) أنّ 88,8 % من المشروعات الحرفية في الجزائر قام أصحابها بتمويل استثماراتهم فيها بالاعتماد على مواردهم الخاصة وفق إحصائيات تم إجراؤها سنة

[1] - وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **دليل الحرفي**، التأمينات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

[2] - هيكل محمد، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص.142.

2008،[1] كما تتسّم هذه المشروعات باستخدام أدوات إنتاج بسيطة تكلفتها منخفضة مرتبطة عادة بالعمل اليدوي ؛[2] فضلا عن اعتمادها على موارد وخامات محلية قليلة التّكلفة مقارنة بالموارد المستخدمة في صناعات أخرى.

ومن بين الخصائص التي تجعل البعض يفضّلون ممارسة أنشطة هذا القطاع، هي أنّ إجراءات تأسيس ومتطلّبات إقامة عمل حرفي بسيطة جدا إذا قورنت مع أعمال متوسطة وكبيرة الحجم؛ هذه البساطة تجعل بإمكان أي شخص مهما كانت إمكانياته محدودة قادرا على إنشاء عمل حرفي خاص به.[3]

2. عمل فردي وقرارات مركزية مرتبطة بصورة كبيرة بشخصية صاحب المشروع

تعتبر هذه الميزة صفة رئيسية يتميّز بها الممارسون لنشاطات الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، حيث تشكّل إحدى المزايا التي تمثّل جانب إيجابي وسلبي في نفس الوقت ؛ فمن جهة يعطي الانفراد للحرفي الحرية الكاملة لإدارة مشروعه كما يشاء، ويتم ذلك من خلال هيكل تنظيمي بسيط _نظرا لقلة عدد العاملين_ قراراته مركزية تتخذ بسرعة،[4] كما أنّ نجاح وبقاء المؤسسة ذات الطابع الحرفي مرتبط ارتباطا وثيقا بشخصية وخصائص مالكها الذي يهتم شخصيا بكل شؤون العمل ذات الصلة بمهنته، إذ عادة ما يكون صاحب المشروع الحرفي هو نفسه المسيّر والقائم بكل الوظائف الأساسية له، فهو

---

[1]- Ecotechnics, **Etude sur la production et l'emploi dans le secteur de l'artisanat et des metiers**, ministère de la PMEA, Alger, 2010, p.39

[2] - قويقح نادية، **إنشاء وتطويرم ص وم الخاصة في الدول النامية-حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص.16.

[3] - البرنوطي نائف سعاد، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد الريادة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص.79.

[4] - أحمد مروة وبرهم نسيم، **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2007، ص.ص97-98.

المموّل والمنتج والبائع والمسوّق لمنتوجه؛[1] ومن جهة أخرى يشكّل عمل الحرفي بشكل فردي وخوفه من إطلاع نظرائه الحرفيين على كيفية عمله أو تصاميمه أو الأسواق التي يوجه إليها منتجاته، عقبة تحدّ من تطوّره وانتهازه للفرص التي لا يستطيع تلبيتها بمفرده وبالتالي استحالة الخروج من موقف التبعية اتجاه إعانة الدولة، فضلا عن أنّ نظامه الإنتاجي الذي لا يعتمد على تعيين المهام، أي على عدم تخصّص العاملين الذين يساهمون جميعا في النشاط شرط معرفتهم بمختلف مراحل عملية الإنتاج،[2] يمكن أن يؤدي إلى غياب نظرة إستراتيجية للمؤسسة، وإن وُجد ذلك يكون تخطيط على مستوى أيام أو بضعة أسابيع، فلا وجود لتعليمات أو أنظمة رسمية تتناول القضايا المهمة في علاقات العمل.[3]

3. انخفاض تكلفة الفرصة البديلة لليد العاملة

أي أنّ النسبة بين رأس المال والعمالة متدنية، وهكذا يمكن بأقل قدر من الاستثمارات نسبيا خلق المزيد من فرص العمل، ما يجعل من قطاع الصناعة التقليدية والحرف محورا رئيسيا لأية إستراتيجية مفتوحة لتوفير مناصب شغل، انطلاقا من كونه مكثّفا للعمالة وغير كثيف لرأس المال، وهذا ما يتماشى مع معظم الدول التي تعاني من مشكلة البطالة.[4] ففي الجزائر على سبيل المثال، يعتبر قطاع الصناعة التقليدية والحرف من أهم القطاعات التي تمنح مناصب شغل لصالح الشباب وبأقل تكلفة من بين 11 قطاع آخر، إذ يتموقع القطاع بعد كل من البناء والمهن الحرة والخدمات والصيانة.[5]

---

[1]- Alain LABRUFFE, artisanat et développement des ressources humains, **6eme rencontres de l'artisanat**, 5 mars 2008, alger, 2008, p.1

[2] - أمقران محمد، **المؤسسات الصغيرة ومكانتها في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، ص.85.

[3]- Alain LABRUFFE, op.cit, p.2 .

[4]- بن بادة مصطفى، **اجتماع الجمعية الأولى للاتحاد العربي للصناعات التقليدية والحرف بالجزائر**، وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، الجزائر، 2007.

[5]- سالم عطية الحاج، الصناعة التقليدية والحرف: قطاع يبحث عن إستراتيجية، **مجلة الحرفي**، الجزائر، العدد02، 2003، ص.19.

وتتسّم العمالة العاملة بالقطاع في الجزائر على وجه أخص بضعف مستوى تكوينها المهني، كما تربطها أيضا علاقات عائلية أو أسرية مع صاحب العمل، ففي أغلب الحالات يستوعب القطاع طالبي الشغل المنقطعين عن التعليم في وقت مبكر، إذ يتم التكوين المهني للعمال في عين المكان عن طريق الممارسة المباشرة والمستمرة. هذا التكوين الميداني الذي غالبا ما يقع تحت إشراف صاحب الورشة أو المؤسسة لا يستدعي تدريبا طويلا ومكلّفا، وفي حالة تطلُّب المهنة مهارات مميّزة فإنّ التكوين يتم في مؤسسات متخصّصة مجانا أو بأجور زهيدة ولأوقات محدودة، [1] وهو ما يُعدّ أيضا سببا في انخفاض تكلفة الفرصة البديلة للعمالة.

وكمثال حي على ما ورد، كشف تقرير Ecotechnics السابق أنّ 27,2 % فقط من أصحاب المشاريع الحرفية المسجّلين هم من تلقوا تكوينا مهنيا بمراكز تكوين متخصّصة، من بينهم 35% صرّحوا أنّهم يمتلكون شخص أو أكثر من محيطهم القريب يمارس نفس الحرفة، 63,5 % منهم هم أفراد من العائلة[2] ؛ كما وُجد أيضا أنّ 71,4 % من أرباب المشاريع هم ذوو مستوى تعليمي دون المتوسط، [3] وأنّ 28,9 % من الحرفيين تلقوا تدريبا حول الحرفة من طرف حرفيين معلمين دون أن يتلقوا تكوينا بالتوازي في مراكز للتكوين.[4]

ويُرجّح أيضا انخفاض تكاليف وسرعة إعداد وتدريب العمال إلى كون مجالات عمل قطاع الصناعة التقليدية والحرف متخصّصة جدا ما يؤدي أيضا إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.[5]

[1] - قويقح نادية، مرجع سابق، ص.16

[2]- Ecotechnics, p.p 20-21.

[3]- Ibid, p.19.

[4]- Ibid, p. 21..

[5] - هيكل محمد، مرجع سابق، ص.21

4. ضآلة حجم الإنتاج المساهم به قياسا بالطلب الداخلي والخارجي

فالكميات التي يتم إنتاجها لا تتعدى وحدات معدودة مقارنة بالطلب، ويرجع ذلك إلى صغر حجم الورشات التي غالبا ما تكون فردية لا تتعدى أفراد العائلة وفي أحسن الأحوال نجد مستخدمين فضلا عن التخلّف التكنولوجي،[1] وهو ما يجعل حجم مشاركة إنتاج القطاع في الأسواق محدودة.[2]

5. البعد الثقافي، الحضاري، الاجتماعي الأصيل للمنتج التقليدي

تعدّ هاته الصفة السمة التي يحرزها المنتج التقليدي دون منافس فهو:

- ذو بعد ثقافي لأنّه يعكس الموروث الثقافي التاريخي للبلد والذي يُعد وليد البيئة التي ينشأ فيها ويعتبر انعكاسا للواقع، إذ يرتبط بالسّمات النوعية لحياة الشعوب ونظامها وتقاليدها وشخصيات أفرادها، ويُعبّر عن هويتها وبصماتها كما أنّه متوارث عبر الأجيال المتعاقبة.[3]

- وذو بعد حضاري لأن المنتج التقليدي يتضمّن مختلف أنماط الإبداع التلقائي للشعوب والجماعات سواء كانت بدائية أو متحضّرة، فهو يشتمل على كل ما تم أو يتم إنجازه في الأوساط الاجتماعية بما تحويه من معتقدات وعادات وتقاليد التي تبرّر سلوكا اجتماعيا ما أو ممارسة جماعية معينة، وما يصحب ذلك من محسوسات معنوية أو ملموسات مادية تجمع بين البساطة والتلقائية اللتان تميّزان شعب معيّن، لذا نجد المنتج التقليدي يعتمد على شكل وألوان وذوق سكانه الأوائل من رموز

---

[1] - بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية، **مجلة الحرفي**، الجزائر، العدد3، 2004، ص.10.

[2] - الأشوح صالح زينب، **في الإنتاج المنزلي تكمن حلول وحلول**، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 2000، ص.31

[3] - بن عبد الله نور الدين، **الحلي التقليدية لتوارق الهقار**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ابي بكر القايد تلمسان، 2001، ص.26

للحيوانات والطبيعة وأشكال هندسية مختلفة فتُستعمل مواد وألوان طبيعية تظهر في العديد من المنتجات كالزرابي والصناعات الفخارية والنقش على الجبس وغيرها.[1]

- واجتماعي لأنه يُعدّ مصدرا للاسترزاق والاستقرار الاجتماعي.[2]

6. صعوبة مطابقة المنتجات الحرفية لمقاييس الجودة والنوعية

نعني بمطابقة المنتوج الحرفي لمواصفات الجودة مدى استيفائه لمتطلّبات معينة متعلّقة بمختلف أبعاد المنتوج من شكل، مواد مستعملة، تعبئة وغيرها، تجعل من وحداته متجانسة ويحصل على إثرها المنتوج التقليدي على شهادة مطابقة تضمن جودته وتساعد الحرفي على الحفاظ على سمعة منتوجه وتحميه من التقليد والسرقة وتسهّل دخوله إلى الأسواق الدولية. هذا النوع من المصادقة معروف دوليا بسلسلة مقاييس ISO9000 التي انتهجتها معظم الدول المتقدمة كوسيلة للدخول للأسواق الدولية.[3]

وبما أنّ المنتوج التقليدي مركّب من ثلاثة مركّبات أساسية: مواد أولية، رموز وتقنية عمل ؛ فإنّ تفاعل هذه المركبات هو الذي يصنع المنتوج التقليدي الأصيل العاكس للهوية والتراث ؛ غير أنّ سعي الحرفي نحو تطبيق مفهوم الجودة والنوعية كوسيلة لإشباع المتطلّبات المرتبطة بأذواق المستهلكين وبيئاتهم ومستوياتهم المعيشية وثقافاتهم، والتي تعدّ كلها عوامل غير مُتَحكّم فيها قد يُفقد المنتج أصالته، خاصة كلما زادت القيمة الفنية للمنتج الحرفي، وذلك أنّ اللمسات الفنية المميّزة لهذا المنتج (خطوط، أشكال، ألوان، رموز

---

[1] - آيت محند نورية، **صناعة الحلي الفضية بالقبائل الكبرى منطقة بني يني –دراسة تطبيقية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ابي بكربلقايد، تلمسان، 2003، ص1 .

[2] - سالم عطية حاج، الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي والفاعلية الاقتصادية، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001، ص.12.

[3] - سلال مختار، ترويج الجودة في قطاع الصناعة التقليدية بالجزائر، **اليوم الدراسي حول تصدير منتوجات الصناعة التقليدية**، تيبازة، 2003/07/19، ص.ص 47-48

فضلا عن أسلوب الصنع الدقيق) يصعب مطابقتها لارتباطها بأحاسيس وأفكار الحرفي،[1] بينما المنتج التقليدي ذو الطابع الاستعمالي تمكُن مطابقته.

وهكذا فالمطابقة يجب أن تتعلّق بالخواص التقنية للمنتج التقليدي فقط لا خصائصه الفنية التي تحفظ له أصالته وارتباطه بالتاريخ.

7. ارتفاع صافي الدخل من العملة الصعبة في هذا القطاع بالمقارنة بصناعات أخرى

واحدة من بين المزايا المهمّة وغير المنظورة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف هو أنّ العوائد من العملة الصعبة المحققّة من طرفه أكبر من غيره من القطاعات الصناعية الأخرى، ففضلا عن كون منتجاته أحد الموارد الرئيسية في السياحة الثقافية من خلال كونه عنصرا جاذبا للسياحة المدّرة للعملة الأجنبية،[2] تعدّ القيمة المضافة لمنتجات الصناعة التقليدية أعلى مقارنة بمنتجات صناعات أخرى، وهذا راجع لكون عملية صناعة المنتج التقليدي تتطلّب مواد أولية محلية ووسائل عمل تكلفتها منخفضة جدا إلى جانب عمالة منخفضة الأجر، ما يؤدي إلى تكلفة استهلاكات وسيطية منخفضة ؛ فإذا كان صافي الدخل من العملة الأجنبية هو الفرق بين صادرات وواردات القطاع وكانت واردات القطاع منعدمة تكون النتيجة مدخول من العملة الصعبة أكبر من قطاعات أخرى.[3]

8. انتشارها في المناطق الريفية وشبه الريفية

غالبا ما تنتشر حرف الصناعة التقليدية في الأوساط الريفية والمدن الصغرى في حين تتركّز الصناعات الأكبر في المناطق الحضرية، ويعود ذلك لكون الصناعة التقليدية

---

[1]- بن زعرور شكري، الوظيفة الترقوية في قطاع الصناعة التقليدية بين إشكالية التضاد والحزم المنتظر، **مجلة الحرفي**، الجزائر، العدد2، 2003، ص.ص 23-24.

[2]- الزاير بن حسن صالح، الصناعة التقليدية في المملكة العربية السعودية ودور السياحة في تنميتها، **ندوة المشروعات الصغيرة في المملكة**، 28 و29 ديسمبر 2002، الرياض، ص.12

[3] ASQUIN Alain, la performance globale comme Intention stratigique praticale pour le dèveloppement d'une activitè artisanale, **les TPE artisanales en devenir**, Montpellier, 2005, p.12.

تستمد عراقتها وأصالتها من ذلك المحيط، فالمنتج التقليدي عادة ما يُعبّر على قيم وانشغالات جد مرتبطة بماضي وبأصالة أهالي الريف العريقة،[1] زيادة على ذلك تُعدّ الصناعة التقليدية وسيلة مهمة لتغطية الاحتياجات اليومية في هاته المناطق.

9. جزء من تركيبة القطاع غير الرسمي

تعتبر هذه الصّفة ميزة غالبة على حرفيي هذا القطاع في معظم الدول النامية، لذلك نجد أنّ نسبة عالية من الحرفيين يمارسون أنشطتهم في الخفاء بعدم التصريح عن هوياتهم في سجّلات القطاع، إذ يُقَدّر عدد الحرفيين غير الرسميين بالجزائر بحوالي 113.000 شخص،[2] ويرجع السبب في ذلك إلى الضغط الضريبي المرتفع وكذا ازدواجية التسجيل في السجل التجاري وسجل الصناعة التقليدية بالنسبة المقاولات الحرفية، لهذا نجد أن قطاع الصناعة التقليدية والحرف يرتبط ارتباطا شديدا بالقطاع غير الرسمي، خصوصا ما يتعلّق بوجود يد عاملة من النساء والأطفال ؛[3] وهو ما يمكن أن يُعدّ أيضا سببا في انخفاض تكلفة الفرصة البديلة لليد العاملة ويصعّب على حرفيي هذا القطاع الحصول على القروض البنكية وكذا الاستفادة من حقوقهم الواضحة من براءة الاختراع أو علامة أو اسم تجاري أو أي امتياز معيّن، فضلا عن العقوبات التي قد يتعرّضون لها في حال انكشاف أمرهم.[4]

وبذلك وانطلاقا مما سبق، فإنّ الانتباه لهذه الخصائص من شأنه أن يحفّز نحو السعي وراء الطرق المؤدية نحو استغلال نقاط القوة ورفع الجوانب التي تمثّل نقاط ضعف.

---

[1]- AUVOLAT.M, **les artisans en milieu rural, une force entravée**, économie rural, vol.238, 1999, p.5

[2] - عبد الهادي أحمد، الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، **ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي**، المغرب 17-19 سبتمبر 2005، ص.4.

[3] - نفس المرجع السابق، ص.6.

[4] - أحمد يسري عبد الرجمان، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996، ص.ص32-33 .

الباب الثاني:

آفاق تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف

في الجزائر

كما سبق وأشرنا، فإنّ الاهتمام بقطاع الصناعة التقليدية والحرف بصفته ركيزة متينة في النّسيج الاقتصادي الجزائري قد تأخّر لسنوات عديدة، ووجدنا أنّه باتجاه البلاد نحو البحث عن بدائل للتصدير خارج المحروقات، برز هذا الأخير كقطاع واعد تمتلك فيه الجزائر مؤهّلات تمكنّه من لعب دور فعّال في التنمية المستدامة، في حال ما إذا وجد الدّعم والتأطير الملائمين.

اهتمام الدولة الجزائرية بالصناعة التقليدية تجسّد في مرحلة أولى سنة 1996، من خلال إعطائها قاعدة تشريعية كانت مفقودة إلى جانب تزويدها بهيئات تأطير جوارية، تلا ذلك إلحاق القطاع بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سنة 2002، هاته الأخيرة بادرت بإعداد إستراتيجية تنمية للقطاع تمّ اعتمادها في 18 جوان 2003، وهذا سعيا منها للسّير به في مسار التأهيل والعصرنة، فضلا عن اعتباره مجالا واسعا للاستثمار الاقتصادي.

انطلاقا مما سبق، سنتطرّق فيما يلي إلى تشخيص أهم نقاط القوّة والضعف فيما هو مُنجز في إطار إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف السّابقة آفاق 2010، الذّي من شأنه المساهمة في اقتراح وإيجاد المحيط العام الملائم لتطوير مستدام لقطاعنا المدروس، لنعمل بعد ذلك على تقديم إستراتيجية التنمية الجديدة آفاق 2020، لنحاول أخيرا إجراء تقييم لهذه الإستراتيجية بالوقوف على أهم الإنجازات الاقتصادية الحالية للقطاع.

I. قراءة تقييمية لإستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010

عرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف مرحلة من الازدهار في سنوات السّتينيات والسّبعينيات، على إثر الدّعم الكامل الذي وفّرته له الدولة في ظل الاقتصاد الممركز والموجّه الذي شهدته البلاد في تلك الفترة، ليدخل بعد ذلك القطاع في مرحلة التفكّك والتقهقر مع بداية الثّمانينيات، وذلك بعد تراجع دور الدولة في الدائرة الاقتصادية الحقيقية في ظل اقتصاد تمّ تحريره فجأة وبشكل غير مدروس، وهو ما لم يتح

الفرصة للقطاع للتكيّف مع الواقع الجديد. ولكن ومنذ بداية التسعينات مرّ القطاع بثلاث مراحل أساسية:

- **المرحلة الأولى (1992-1995):** وهي مرحلة إعادة البناء ونسج أواصر الثّقة بين الإدارة العمومية ومجتمع الحرفيين، إذ عرفت هذه المرحلة انعقاد أولى الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية سنة 1994، كما تميّزت أيضا بوضع السّلطات العمومية لبعض أجهزة التأطير، من خلال إنشاء غرف الصناعة التقليدية والحرف والغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والوكالة الوطنية، التّي كان دورها الرئيسي يتمحور حول جمع المعلومات عن الحرفيين والتقرّب منهم قصد التعرّف على أهّم انشغالاتهم والعراقيل التي تواجههم.
- **المرحلة الثانية (1996-2002):** وهي مرحلة التنظيم وإرساء قواعد عمل القطاع من خلال إصدار الأمر 01-96 والنصوص التطبيقية المصاحبة له، فقد عرفت الفترة توسيع عدد الغرف المؤطّرة وتعديل صلاحياتها ومهامها، حيث أوكلت لها مهمّة تسيير سجّل الصّناعة التقليدية والحرف باعتباره النوّاة الأساسية لبناء منظومة إعلامية قطاعية.
- **المرحلة الثالثة (ابتداء من 2003):** وهي مرحلة التّطوير الحقيقي للقطاع، فالصناعة التقليدية التي عرفت وثبة هامّة منذ إلحاقها سنة 2002 بقطاع المؤسسات ص وم وإعطائها البعد الاقتصادي الجديد، خرجت على إثره نشاطاتها من الرّكود الذي كانت تعانيه قبل عشرية من الديناميكية الفعّالة، وتدعّم مجال تدخّلها مع بعث إستراتيجية وطنية لتطوير القطاع وربطه بالديناميكية الشاملة للتنمية المستدامة في آفاق 2010، وبما يهدف نحو تعزيز القدرات المحلّية للتأطير في هذا القطاع، والترقية المباشرة لنشاطاته، وكذا تكوين الحرفيين وتحسين الجهاز التكويني والتنظيمي.[1]

[1]- ben abd Elhadi Ahmed, exposé sur le bilan et perspectives du développement, assises 2009, **journée d'étude sur le développement durable de l'artisanat et des métiers,** Alger, 27/09/2009, p. 07.

ومن هنا وعلى ضوء العرض السابق سنعمل على التذكير بفحوى إستراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010، ومن ثمّ نقوم بمعالجة النتائج الفعلية لتطبيق هذه الإستراتيجية على أرض الواقع وتشخيص أهّم نقاط القوّة فيها، ليتمّ أخيرا مقارنتها مع نظيرتها المتوقّع الوصول إليها والقيام بعملية التقييم للنتائج.

I.1. تقديم إستراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010

تضمّنت الإستراتيجية الموضوعة لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر آفاق 2010، تشخيصا لوضعية القطاع وإبرازا للصّعوبات التي يواجهها، فضلا عن تحديد للأهداف المرجوّ تحقيقها، إلى جانب الآليات والتدابير والبرامج الكفيلة بالوصول إلى الأهداف المسطّرة، والتي استفاد على إثرها القطاع من إجراءات دعم عديدة ترقوية ومالية وغيرها تمّ وضعها، مسّت مختلف الجوانب التي يواجه فيها فاعلو القطاع عوائق، بما يرمي نحو خلق مناخ ملائم لترقية القطاع وتحفيز الاستثمارات فيه وتأكيد مكانته الاقتصادية التي انتزعت منه طوال الفترة السابقة، علاوة على تعزيز مكانته الاجتماعية والثقافية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ المضمون التفصيلي للأهداف والإجراءات المقترحة لتحقيقها، بالإضافة إلى النتائج المفترضة من تنفيذ إستراتيجية القطاع آفاق 2010، كنّا قد عرضناهم بالتفصيل في دراستنا لهذه الإستراتيجية في بحثنا السابق؛ وعليه سنكتفي في هذا الجزء بالتذكير بالنتائج المتوقعة، لنتمكن من مقارنتها مع النتائج التي وصل إليها فاعلو القطاع بعد الانتهاء من تنفيذ هذا المخطط التنموي.

إن التطبيق الميداني المتجانس للوسائل والإجراءات الموضوعة في إطار إستراتيجية تنمية القطاع كان من المُتوقّع أن يحقّق انعكاسات إيجابية على كل من:

أ. **الحرفي:** فعملية تحسين نوعية التكوين والتمهين إلى جانب تدعيم التأطير وتعزيزه، سوف يمكّن الحرفي من:

- ممارسة نشاطه في إطار رسمي ومنظّم؛
- اكتساب مهارات عالية وتحسين نوعية منتجاته وتعزيز قدرته على التأقلم مع متطلّبات السّوق؛
- تحسين مدخوله وبالتالي وضعه الاجتماعي والعائلي.

ب. المجتمع: نجاح تطبيق هذه الإستراتيجية يمكن أن يؤدي إلى:

- تثبيت السكان بمناطقهم الأصلية ما يكون نتيجته تحقيق التوازن الجهوي؛
- تثمين العمل المنزلي ودعم إنشاء نشاطات بالمناطق الريفية علاوة على إعادة الاعتبار لعمل المرأة؛
- إبراز التّراث الثقافي والحضاري والوطني؛
- محاربة الآفات الاجتماعية الناتجة عن البطالة.[1]

ت. الاقتصاد الوطني: التنفيذ الجيّد للإجراءات والتدابير المسطّرة ضمن هذه الإستراتيجية سوف يمكّن من الوصول إلى النتائج الموالية:

✓ **في ميدان التشغيل:**

- دعم وتأمين دوام النشاطات الحرفية الموجودة؛
- تشجيع الحرفيين الناشطين بالقطاع غير الرسمي على الاندماج في الإطار القانوني، إذ قُدّر عددهم سنة 2002 بحوالي 113.000 شخص، الذين باندماجهم الجزئي أو الكلي سينعكس بشكل إيجابي على المستوى التقني والتطهيري لنشاطات القطاع في الميدان الجبائي، ما سيحسّن بدوره من مداخيل الخزينة؛
- إنشاء نشاطات جديدة وخلق مناصب شغل إضافية تقدّر بـ 280.000 منصب شغل على أساس وتيرة نمو تُقدّر بـ 20٪، تمكّن القطاع في آفاق 2010 من استقطاب 510.000 شخص بشريحة مكوّنة من: 130.000 منصب شغل

[1]- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، شركة اتصالات وإشارات، الجزائر، 2003، ص.67.

متوفّر، 100.000 منصب ناتج عن تسوية القطاع غير الرسمي و280.000 منصب شغل جديد.

- ✓ **في ميدان الإيرادات لفائدة الخزينة العمومية:** على أساس وعاء ضريبي سنوي محدّد بـ 10.000 دج لكل حرفي وشريحة حرفية متوقّعة تقدّر بـ 510.000 حرفي في آفاق 2010، فيُتوقّع أن تصل الإيرادات السنوية المنتظرة إلى حوالي 5 مليار دينار جزائري؛
- ✓ **في مجال المساهمة في الصادرات خارج المحروقات وتوفير العملة الصعبة:** إذ يُنتظر أن تتمكّن الطّاقة الإنتاجية من توفير رقم أعمال سنوي موجّه للتصدير يُقدّر بـ 5,5 مليون دولار، وباحتمال نمو حُدّد بـ 50٪، تمّ التّقدير أن تبلغ الإيرادات 66 مليون دولار سنة 2010، يُضاف إليها رقم الأعمال المحقّق أثناء الشّراء من طرف السيّاح والمقدّر أن يصل عددهم إلى 1,2 مليون سائح بمصاريف مُحتملة قيمتها 80 دولار للسائح، أي ما يُعادل 96 مليون دولار؛ وبهذا يكون الحجم الإجمالي للإيرادات الموجّهة للتصدير سنة 2010 يُقدّر بـ 162 مليون دولار أي حوالي 12 مليار دينار جزائري سنويا.[1]

2.I. حصيلة إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010

استفاد قطاع الصناعة التقليدية والحرف في إطار الإستراتيجية الموضوعة لتنميته، من مختلف أشكال الدعم التي من شأنها المساعدة على تحفيز الاستثمارات فيه، والتي نصّت على تدعيمه بالعديد من الهيئات العامة لتقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المالية إضافة إلى التحفيزات الجبائية، كما تمّ وضع مجموعة من البرامج التكوينية والتأهيلية وأخرى للترقية وتحسين التنافسية تعدّ من بين أنماط الابتكارات في مجال التسيير والتطوير ؛ إلى جانب ذلك حظيت الأعمال التسويقية والترويجية بنصيبها

[1] - نفس المرجع السابق، ص. ص 68-69

من الاهتمام، وتمّ في نفس الإطار وضع الشّروط التي يتم على إثرها منح تسمية صناعة تقليدية جزائرية وكذا علامة الدمغة لمنتجات الزرابي ومثيلاتها.[1]

نتائج الإجراءات المقترحة في الوثيقة المتعلّقة بالإستراتيجية سنعرضها كما يلي.

1. الإطار التنظيمي والمؤسساتي للقطاع

تكتسي مدونة الأنشطة الحرفية أهمية كبيرة لكونها تشكّل مرجعا أساسيا وإلزاميا لكل طلب تسجيل في قطاع الصناعة التقليدية والحرف، وأمام التطوّر الاقتصادي والتكنولوجي الذي مسّ بعض فروع النشاط وأدى إلى خلق حرف جديدة، ظهرت الضرورة لتحيين قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، إذ أحدثت عملية توسيع وتطوير بعض الأنشطة الحرفية فروعا إنتاجية جديدة غير واردة بمدونة الأنشطة الحرفية، وهو ما تترتّب عنه ارتفاع عدد أنشطتها من 214 نشاط سنة 2007 إلى 338 نشاط بنهاية هذه الإستراتيجية.

أما ما يخّص التّأطير، فقد بلغ عدد المؤسسات العمومية لتأطير القطاع 31 غرفة للصناعة التقليدية والحرف سنة 2003، ليصبح عددها سنة 2009، 48 غرفة موزّعة على كافة التراب الوطني،[2] وهذا بالإضافة إلى كل من الغرفة الوطنية والوكالة للصناعة التقليدية والحرف CNAM وANART ؛[3] هذا النسيج المؤسساتي أخذ على عاتقه مسؤولية العمل الميداني الجواري لتسيير القطاع، باعتباره أداة لتطبيق إستراتيجيات وبرامج الحكومة وتمثيل القطاع أمام مختلف الهيئات المحلية والوطنية ذات الصلة به، إلى جانب

---

[1]- مضمون سياسة الدولة الموضوعة لدعم قطاع الصناعة التقليدية والحرف قدّمناها بالتفصيل في دراستنا السابقة (إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر في الفترة 2003-2010- دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت)

[2]- PMEART, **Renforcement De L'agence Nationale De L'artisanat Traditionnel Et Des Institutions Publiques Et Professionnelles Chargées De Promouvoir L'artisanat Traditionnel,** Alger, 2010, p. 33

[3]- شكري بن زعرور، **تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962- 2009**، الطبعة الثانية، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، الجزائر، 2009، ص60.

دور الهياكل الأساسي في القيام بعملتي التنظيم والإعلام لفائدة الحرفيين، وعليه عملت السّلطات المسؤولة على برمجة مجموعة من الدورات التكوينية للحرفيين أعضاء الجمعيات العامة للغرف، تضمّنت مواضيع مختلفة تهدف في مجملها إلى التحكّم الجيّد في صلاحيات التسيير.[1]

علاوة على ما سبق، استفاد القطاع في إطار البرنامج الخماسي (2005-2009) من إنجاز 90 هيكل قاعدي للتنشيط والتكوين والترويج في مختلف مناطق الوطن، لاسيّما بالجنوب، تمثّلت في: (50 دار صناعة تقليدية، 10 مراكز لتنمية المهارات، 5 متاحف، 7 مراكز للصناعة التقليدية، 6 مراكز للتكوين والإنتاج، 4 مراكز لدمغ الزرابي، سويقة، 5 فضاءات عرض وبيع المنتجات، مركز خاص لشراء الصوف، مركز للفنون والمهن) ؛ وفي إطار برنامج رئيس الجمهورية الذي ينّص على منح 100 محل لكل بلدية، تمّ منح 23.000 محل في كل البلديات إلى غاية سبتمبر 2009.[2]

2. هيئات الدعم المالي والقرض

على الرغم من كون المشروعات الحرفية تتميّز بكونها استثمارات بسيطة ولا تتطلّب رأس مال كبير، غير أنّ هشاشة النّسيج الحرفي وضعف مداخيل الحرفيين خصوصا في المناطق النائية والريفية، دفع الهيئات المسؤولة عن القطاع نحو إنشاء العديد من المؤسسات العامة لتقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المالية لصالح متعامليه وكذا متابعة مشروعاتهم ؛ وبهدف الوصول إلى الأهداف المرجوة، حرصت الوزارة الوصية ضمن إستراتيجيتها على استفادة القطاع من نفس الامتيازات المالية والجبائية على غرار ما هو موجود لدى جارتينا تونس والمغرب.

فبالإضافة إلى الدعم المقدّم من قِبل الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNAAT)، الذي يتولى مهمة تقديم الدعم المالي للأنشطة والعمليات المرتبطة

[1]- جليلة بن العمودي، مرجع سابق، ص.58

[2]- شكري بن زعرور، تجربة في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف 1992- 2009، **الندوة الرابعة لتنمية الصناعة التقليدية في الدول العربية**، سوريا 06-08 أكتوبر 2009، ص.13

بترقية نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية بشكل خاص ؛ يمكن للحرفين أيضا الرّاغبين في إنشاء أو تجديد وعصرنة وسائلهم وتجهيزاتهم أو اقتناء مواد أولية إضافية، الاستفادة من الموارد المقدّمة من طرف مختلف أجهزة الدعم التي تقوم بتقديم القروض لحاملي المشاريع الصغيرة والمتوسطة أبرزها: ANSEJ، ANGEM، CNAC، التي لعبت فيها غرف الصناعة والتقليدية والحرف دور الوسيط الإعلامي لتعميم أحكام وكيفيات الاستفادة من موارد هذه الصناديق بما يتلاءم مع خصوصيات القطاع وقدرات الحرفيين، خاصة فيما يتعلّق بالضمانات وملائمة شروط الاستفادة (تحديد السن، مبلغ القرض، الامتيازات الجبائية).[1]

وحسب الإحصائيات الدراسية للأنشطة الحرفية المُنشأة بدعم من هيئة دعم سنة 2008، تمّ إحصاء ما يلي:

- قام الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية FNPAAT بدعم 1589 مشروع حرفي ممارس لإحدى أنشطة الصناعة التقليدية والفنية؛[2]
- شكّلت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ الهيئة الأكثر طلبا من طرف الحرفيين في دعم مشاريعهم الحرفية، فقد تمّ تسجيل 7031 مشروع حرفي أُنشأ بالاستفادة من هذه الهيئة، أي ما يمثّل نسبة 69,7٪ من مجموع المشاريع التي أُنشئت بدعم من هيئة دعم؛
- احتلت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر ANGEM المرتبة الثانية بعد ANSEJ وفقا لترتيب الهيئات الأكثر طلبا من طرف الحرفيين في تمويل تأسيس مشروعاتهم الحرفية، حيث قامت بدعم إنشاء 1591 مشروع حرفي؛

[1]- بن عيسى محمد المهدي وبن العمودي جليلة، إستراتيجية تنمية المؤسسة الحرفية في الجزائر – نظام الإنتاج المحلي (SPL) نموذجا -، **الملتقى الدولي حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 18 و19 أفريل 2012، ص.6.

[2]- Ecotechnics, Etude sur la production et l'emploie dans le secteur de l'artisanat et des métiers, Ministère de la PMEA, Alger, 2010, p.16

- تولّى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC تمويل تأسيس 1066 مشروع حرفي، في حين بلغ عدد المشاريع المُموّلة من طرف باقي هيئات الدعم المالي الأخرى 399 مشروع وفقا لإحصائيات نفس السنة.[1]
- وضمن إجراءات التعاون الجزائري الألماني مع وكالة التعاون التقني الألماني GTZ لتحسين تنافسية المؤسسات ص وم الجزائرية المشغّلة لأقل من 20 عامل، تطرّق برنامج الدعم الموضوع من طرفها لإشكالية تحسين القدرة على النفّاذ للخدمات المالية والتمويل بما يتوافق مع مبادئ وثقافة الحرفي؛ ولهذا الغرض تمّ إنشاء مؤسسة خدمية جديدة تحمل مسمّى (FIDES الجزائر)* بالتعاون مع بنك البركة الجزائري تقوم بتقديم قروض دون فائدة، انطلقت مرحلة تجريبها في نهاية نوفمبر 2008 بولاية غرداية واستهدفت فئتين من الفاعلين:

أ. حرفيات الولاية العاملات بالبيت اللاّتي يملكن نشاطا مستقرا لا يمكن الاستغناء عنه وبدونه يختل توازن هذه الأسر؛

ب. أصحاب المؤسسات الصغيرة من الحرفيين العاملين في الإطار الرسمي وبقدرة إنتاجية لا تخرجهم عن النظام الضريبي الجزافي.

ومنذ انطلاق العملية استفاد من صيغة التمويل بالمشاركة 120 مستفيد من أصحاب المقاولات الصغيرة، وذلك لتمويل رأسمالهم العامل أو للحصول على تجهيزات أو معدّات صغيرة مع نهاية سنة 2009، بينما وصل عدد النسوة العاملات بالبيت المستفيدات

[1]- Ibid, p.15

* تقوم هذه المؤسسة بتقديم تمويل متصاعد لكلا الفئتين لمدة تتراوح بين 3 أشهر وسنة، على أن يتضامن المستفيدون في شكل تجمّع ويحصلون على قرض حسن ويوقعون على عقد مرافقة مع مؤسسة (FIDES الجزائر)، ويتعيّن عليهم الإيفاء بتسديد عمولة لهذه المؤسسة حسب عدد المشاركين.

من القرض الحسن 150 امرأة، يمارسن أنشطة: النسيج، الخياطة، إنتاج المواد الغذائية والحلاقة.[1]

3. في مجال التكوين والتأهيل وتنمية المهارات

هدفت وصاية القطاع من خلال إستراتيجيتها في ما يخص التكوين وتنمية المهارات، إلى تبنّي مجموعة من البرامج التكوينية والتأهيلية تسعى من جهة نحو تأهيل إطارات القطاع، ومن جهة أخرى نحو ترقية الحرفي وتطوير مؤهلاته، وهذا بالاعتماد على آلية التكوين عن طريق التمهين، التّي ترمي نحو الوصول إلى المزاوجة بين إكساب الحرفي تقنيات النّشاط العملية، وبين امتلاكه الأبعاد النظرية للحرفة التي تسمح له بالتطوير والتطوّر في عمله، وذلك من خلال إدماج فروع جديدة للصّناعة التقليدية ضمن مدوّنة مؤسسات التكوين المهني، وإعداد برامج تكوين عن طريق التمهين يتكفّل بتلقينها حرفيون معلّمون، وهو ما أضفى إلى تشكيل لجنة مشتركة في إطار اتفاقية بين الوزارة الوصية على القطاع ووزارة التكوين المهني والتمهين، تتولّى مهمة التنسيق والمتابعة بين القطاعين، بالإضافة إلى استحداث مؤسسات تكوين خاصة بالصناعة التقليدية والحرف، على أن تتكفّل الغرف بمهمة الوساطة المحلية لتنفيذ برامج التكوين المسطّرة، وذلك بالاتصال المباشر مع الحرفيين المعلمين ومراكز التكوين المهني.[2]

التكوين المستمر كان له أيضا نصيب كبير من الاهتمام، لاسيّما أمام ضروريات العولمة وتقلّبات الوضع الاقتصادي الراهن، حيث قامت السّلطة الوصّية لضمان تأقلم الحرفي مع محيط تنافسي سريع التغيير واستجابته لمتطلّبات سوق العمل المعاصر، على تفعيل وتوسيع استعمال برنامج Cree-Germe (أنشئ وحسّن تسيير مؤسستك) منذ سنة

---

[1]- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، الجزائر، 2010، ص.45.

[2]- نوال بن صديق، **التكوين في الصناعات والحرف التقليدية بين المحافظة على التراث ومطلب التجديد _ دراسة أنتروبولوجية بمنطقة تلمسان_**، مذكرة ماجستير في العلوم الإنسانية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص. ص 89-90.

2004،[1] من خلال تكوين حاملي المشاريع أو مسيّري المؤسسات على كيفية اختيار الأفكار المناسبة لإنشاء مؤسساتهم، ومن ثمّ خطوات التسيير الأمثل لها، إضافة إلى المتابعة بعد التكوين، فإلى غاية 31 ديسمبر 2009 تمّ:

- مساهمة الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية والحرف في التكوين عن طريق التمهين لـ 5000 شاب لدى حرفيين معلّمين مختصين في مختلف فروع الصناعة التقليدية والفنية؛
- مرافقة 85 حرفي في فروع الحلي، الجلود، الفخّار، الخزف والزجاج من طرف شركاء إيطاليين وإسبان في إطار اتفاقيات تعاون دولي؛[2]
- استفادة 700 حرفي في تقنيات التّصميم والتّسويق والتّصدير؛
- تكوين 4400 مقاول وحامل مشروع خلال الفترة جوان 2005 و31 ديسمبر 2006؛
- أفضت الجهود المتتالية للهيئات المسؤولة على القطاع عن تكوين 2410 حامل مشروع جديد عبر 163 حلقة دراسية نُظّمت بكامل القطر الوطني، و6256 حرفي حول كيفية تسير المؤسسة عبر 417 حلقة دراسية، أي ما مجموعه 8666 حرفي إلى غاية ديسمبر 2009.[3] ولم تكتف وزارة القطاع السابقة بذلك، إذ وحرصا منها على الوقوف وراء هذا المشروع الكبير أوكلت مهمة تعريب دلائل تكوين هذه المنهجية للغرفة الوطنية للصناعة التقليدية.
- دعم 5434 نشاط حرفي في المناطق الريفية، من خلال مشاركة غرف الصناعة التقليدية والحرف في وضع البرنامج الوطني للتجديد الريفي؛

---

[1]- برنامج تكويني خاص بدعم إنشاء وتسيير المؤسسات المصغّرة وضع من طرف المنظمة الدولية للعمل (OIT).

[2]- Souami Dalil, présentation et analyse du secteur d'artisanat en Algérie à travers les données du FNA, **Séminaire de formation sur la qualité dans le domaine de la poterie céramique**, Bejaïa 03 et 04 octobre 2010, p.38.

[3]- Idem.

- وفيما يخص تكوين الإطارات المسؤولة على الهيئات المشرفة عن القطاع، فقد تمّ تأهيل 29 مفتّش رئيسي للصناعة التقليدية وكذا 70 إطار في مراقبة الجودة ودمغ الزرابي،[1] إلى جانب هذا تمّ تدعيم الإطارات المكوّنة في برنامج المرافقة الاقتصادية (أنشئ وحسّن تسيير مؤسستك) بعدد من المكوّنين وصل إلى 74 مكوّن من طرف المكتب الدولي للعمل مع نهاية سنة 2009، 46 إطار منهم هم مكوّنين على مستوى الهيئات المشرفة على القطاع،[2] إضافة إلى تكوين 33 مستشارا اقتصادي بمساعدة خبراء منظّمات دولية وأوروبية على تسيير وصيانة نظام المعلومات.[3]

يُضاف إلى ما سبق، وفي إطار نظرة مستقبلية اتجهت هياكل القطاع نحو اعتماد نظام تكوين عن بعد قادر على تسيير ومتابعة المتكوّنين، من خلال أرضية تقنية عبر الانترنت شُرع في إنجازها منذ نوفمبر 2007.[4]

4. في مجال تنشيط تجمّعات الحرفيين وتحفيز ثقافة العمل الجمعوي

للقضاء على النزعة الانفرادية التي تميّز الحرفيين والخروج تدريجيا من موقف التّبعية اتجاه إعانة الدولة، عملت وزارة القطاع على تبني برنامجين متكاملين لدعم تآزر الحرفيين وتحقيق تنمية محلية سنة 2007، ويتعلّق الأمر ببرنامجي Nucleus ونظام الإنتاج المحلي SPL،[5] كمنهج لتنسيق الأنشطة الحرفية مع مقاربة تشاركية على الميدان، تهدف نحو تعزيز إستراتيجيتها لتنمية القطاع بما يسمح بتنسيق الإمكانيات والتطوير، إلى جانب خلق ديناميكية شبكية داخل قطاع النّشاط الواحد وفي نفس الإقليم في شكل تجمّعات حرفية، وذلك بين الحرفيين وكل محيطهم المحلي الذي له دور في تنمية القطاع (خدمات

[1]- شيبان آسيا، مرجع سابق، ص.127.

[2]- Souami dalil, op. cit, p.35.

[3]- Souami dalil, op. cit, p.38.

[4]- شكري بن زعرور، تطور الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر في الفترة 1962-2009، مرجع سابق، ص.127

[5]- لمعلومات أكثر يمكن الاطلاع على الدراسة الموالية: جليلة بن العمودي، إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010

خاصة، عامة، سلطات عامة، هيئات دعم...)، وبمرافقة من منسّق أو هيكل تنسيق مُكوَّن يعمل على الرّبط وتسهيل التبادل داخل هذه التجمّعات.

أثبتت هذه التجربة نجاعتها، فبالرغم من حداثتها إلا أنّ القطاع تمكّن من الوصول إلى النتائج التالية:

- ارتفع عدد الأنظمة الإنتاجية الموضوعة من 7 أنظمة إنتاجية محلية رائدة في قطاع الصناعة التقليدية سنة 2007، إلى 15 نظام إنتاج محلي مع نهاية سنة 2008؛[1]
- إنشاء تجمّعين لتصدير الصناعة التقليدية سنة 2009، و3 سنة 2010 و4 سنة 2011؛
- أما عملية تنفيذ برنامج نوكلس فقد أسفرت في أن بدأ 126 تجمّع وفق هذا النظام يشتغل، يجتمع فيه 1200 حرفي يتوزّعون على 3 مناطق "شرق-غرب – وسط" ويضم 37 حرفة مختلفة في فروع: الخزف، الميكانيك، النّجارة، البناء والحلاقة، عبر 10 غرف للصناعة التقليدية والحرف موجودة على مستوى ولايات: الجزائر، بجاية، البليدة، جيجل، مستغانم، وهران، سطيف، تيبازة، تلمسان، بسكرة.[2]

5. إنشاء الأنشطة والتشغيل والإنتاج

حجم الإصلاحات المُبادر بها لإعادة بعث قطاع الصناعة التقليدية والحرف، والمكانة المهمّة التي أصبح يحظى بها هذا الأخير في تحقيق الأهداف، يظهر بوضوح في الحصيلة المحقّقة من طرف القطاع على مدى 7 سنوات، والتي سنبرزها من خلال تقديم الآثار الاقتصادية للقطاع على بعض متغيّرات الاقتصاد الوطني في الفترة (2003-2010).

---

[1] - وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020، مرجع سابق**، ص.23

[2] - نفس المرجع.

1.5. تطوّر تعداد مشاريع الصناعة التقليدية والحرف: إنّ تحليل النّسيج المؤسساتي للمشاريع الحرفية منذ بداية تنفيذ الإستراتيجية سنة 2003 إلى نهايتها سنة 2010، يجعلنا نستنتج أنّ الفترة المدروسة قد شهدت توسّعا في عدد الأنشطة الحرفية، كما هو موضح في الجدول رقم 02.

جدول رقم (02) _ تطوّر تعداد مشاريع الصناعة التقليدية والحرف خلال الفترة (2003-2010)

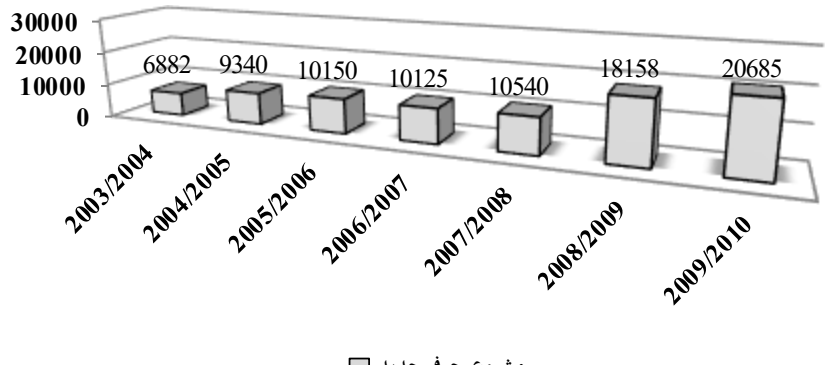
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المشاريع الحرفية	79.850	86.732	96.072	106.222	116.347	126.887	145.045	165.730

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية (2004-2005-2006-2007-2008)+ إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية وتهيئة الإقليم

تُظهر الأرقام بهذا الجدول أنّ تعداد مشاريع الصناعة التقليدية والحرف قد عرف تطوّرا كبيرا وصل إلى 165.730 مشروع حرفي مع نهاية سنة 2010، بعدما كان لا يتعدى 80.000 مشروع حرفي سنة 2003، أي أنّه في ظرف سبع سنوات توسّعت القاعدة الحرفية بنسبة 107,55٪ (ما يعادل 85.880 مشروع جديد) ؛ تشكّل فيها مشاريع الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات حصة الأسد.

هذا التطوّر في عدد المشروعات الحرفية في تلك الفترة يمكن ملاحظته أيضا إذا قمنا بتحويل مجموع المشاريع الجديدة لكل سنة في شكل نسب كما هو موضح في البيان الموالي.

الشكل رقم (01)_ نسبة التطوّر في تعداد مشاريع الصناعة التقليدية والحرف في الفترة (2003-2010)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

القراءة المباشرة لهذا البيان تُظهر أنّ الإنشاء السنوي للأنشطة الحرفية قد شهد حركية ملحوظة، حيث عرف تعداد المشاريع الجديدة تطوّرا ظاهرا في الفترة المدروسة، يُمكن لمسها بوضوح سنة 2009، إذ وصلت فيها نسبة المشاريع الجديدة لأكثر من 14٪ ؛ هذه الزيادة يمكن إرجاعها للتزايد الكبير في عدد مشاريع الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات التّي قُدرت نسبتها بـ 60٪ من مجموع مشاريع القطاع سنة 2009، بعد أن كانت لا تمثّل سوى 32,75٪ سنة 2003.[1]

عموما، وانطلاقا من الإحصائيات المقدّمة أعلاه، عرف تعداد المشاريع الجديدة تطوّرًا ملحوظا خلال الفترة، حيث قُدِّرت نسبة الزيادة السنوية بأكثر من 11٪، أي ما يمثّل 12.268 مشروع حرفي جديد.

2.5. إنشاء مناصب الشغل في قطاع الصناعة التقليدية والحرف: الارتفاع الذي شهدته المشاريع الحرفية في الفترة بين 2003 و2010، تبعه أيضا زيادة ملموسة في مناصب الشغل المُحدثة التي وصلت إلى 332.032 منصب شغل سنة 2010 ؛ هذه الزيادة يُمكن ملاحظتها

[1]- جليلة بن العمودي، مرجع سابق، ص.28

إذا قمنا بدراسة تطوّر عدد مناصب الشغل في قطاع الصناعة التقليدية والحرف من خلال الجدول الآتي عرضه.

جدول رقم (03)_ تطوّرتعداد مناصب الشغل المصرّح بها في قطاع الصناعة التقليدية والحرف حسب الشكل القانوني للمشروع الحرفي خلال الفترة (2003_2010)

الشكل القانوني للمشروع الحرفي / السنوات		حرفيون فرديون	تعاونيات حرفية	مقاولات حرفية	المجموع
2003	عدد المشاريع	78.990	807	53	79.850
	مناصب الشغل	157.980	1614	530	160.124
2004	عدد المشاريع	85.888	787	57	86.731
	مناصب الشغل	171.776	1574	570	173.920
2005	عدد المشاريع	95.208	789	75	96.072
	مناصب الشغل	190.416	1.578	750	192.744
2006	عدد المشاريع	105.365	782	75	106.222
	مناصب الشغل	210.730	1.564	750	213.044

2007	عدد المشاريع	115.508	767	72	116.347
	مناصب الشغل	231.016	1.534	720	233.270
2008	عدد المشاريع	126.052	763	72	126.887
	مناصب الشغل	252.104	1.526	720	254.350
2009	عدد المشاريع	144.206	766	73	145.045
	مناصب الشغل	288.412	1.532	710	290.654
2010	عدد المشاريع	164.885	771	74	165.730
	مناصب الشغل	329.770	1.542	720	332.032

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية (2004-2005-2006-2007-2008)+ إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية وتهيئة الإقليم

بملاحظة الجدول أعلاه نجد أنّ هناك علاقة طردية بين تطوّر تعداد المشاريع الحرفية وزيادة نسبة التّشغيل في القطاع، حيث ارتفع عدد مناصب الشّغل المُحدثة من 160.124 منصب شغل سنة 2003 إلى 332.032 منصب سنة 2010، بزيادة تقدّر بأكثر من الضعف في ظرف 8 سنوات (171.908 منصب جديد) وهو ما يُعادل نسبة 107,35٪، ويمثّل نسبة زيادة تقدّر بحوالي 16٪ سنويا (أكثر من 21.000 منصب شغل إضافي كل سنة)؛ ما يشير إلى أنّ القطاع يمتلك إمكانية توفير مناصب شغل دائمة لعدد من العائلات الجزائرية.

يُلاحظ أيضا من خلال الجدول أنّ التطوّر في عدد الوظائف المصرّح بها في القطاع يعود إلى زيادة عدد الحرفيين الفرديين المسجّلين كل سنة، حيث تفوق نسبة مساهمة هذه الفئة 90٪ في المتوسط، في حين لم تسجّل التّعاونيات والمقاولات الحرفية أي زيادة ملحوظة، وهذا رغم دورها الهام في توفير فرص عمل جديدة.

3.5. تطوّر الإنتاج والاستثمار: ديناميكية إنشاء الأنشطة ومناصب الشّغل الجديدة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف أدّت أيضا إلى ارتفاع مساهمته في الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة، كما أنّ حجم الاستثمارات فيه عرفت بدورها ارتفاعا بارزا مثلما هو مبين في الجدول.

جدول رقم (04) _ قيم الاستثمار والإنتاج في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الفترة (2005-2010)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاستثمار (1000دج)	2.704.765	2.911.503	3.067.101	4.140.633	5.246.301	5.857.440
نسبة التطوّر (٪)		10,6	2,5	35	26,7	11,6
الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	53.9	63,6	65,5	74	106	117
نسبة التطوّر (٪)		18	3	13	43,2	10,5

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية وتهيئة الإقليم

سجّل قطاع الصناعة التقليدية والحرف تطوّرا هامًا في حجم الاستثمارات المحقّقة خلال الأربع سنوات الأخيرة، حيث ارتفع حجم الاستثمار في القطاع بأكثر من مليارين ونصف دينار جزائري في الفترة بين 2007 و2010، أي ما يعادل نسبة 90٪، ويمكن

إرجاع سبب هذه الزيادة التّي عرفها حجم الاستثمار إلى ارتفاع الاستثمار في مجال الخدمات (والتي بلغت قيمة الاستثمار فيها 1,7 مليار دج سنة 2008 أي بنسبة تطوّر 47٪ مقارنة بسنة 2007).[1]

هذه الزيادة في حجم الاستثمار رافقها أيضا ارتفاع مقبول في حجم الناتج الداخلي الخام، الذي انتقل من 53,9 مليار دج سنة 2005 إلى 117 مليار دج سنة 2010، أي بزيادة قدّرت بحوالي 117٪ خلال ست سنوات، ما يقابل معدل ارتفاع سنوي قيمته 19,5٪ ؛ مع العلم أنّ الحرفيين الفرديين حقّقوا الجزء الأكبر من هذا الإنتاج بنسبة 97٪ سنة 2008،[2] وهو ما يعني أنّ إنتاجية القطاع مرتبطة بزيادة الاستثمار فيه، وبالتالي يؤكّد أنّ تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف تحتاج إلى الرفع في حجم الاستثمارات الحقيقية فيه إلى جانب التأطير والتنظيم الأمثل للحرفيين.

ما سبق، يوضّح بأنّ قطاع الصناعة التقليدية والحرف يعدّ قطاعا اقتصاديا هاما كغيره من القطاعات الاقتصادية، لكونه منشئ للعمل وموفّر للدخل وبالتالي مساهم في التنمية الاقتصادية.

6. نتائج إستراتيجية تنمية القطاع في مجال التسويق والتصدير

شكّل تسويق المنتجات الحرفية عنصرا أساسيا ضمن سياسة وزارة المؤسسات ص.و.م والصناعة التقليدية سابقا، وتمّ بهدف تحقيق ذلك وضع مجموعة من المخطّطات السنوية تسعى إلى تسهيل موقعة المنتوج الحرفي في الأسواق الوطنية والدولية ؛ وارتكزت في سبيل ذلك على تقديم الدعم من طرف كل من الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية والصندوق الوطني لترقية الصادرات، إلى جانب انتهاج سياسة ترويجية تعتمد في مرحلة أولى على تكثيف مشاركة الحرفي في مختلف التظاهرات والمعارض المحلية والوطنية والدولية، فضلا عن الاستفادة من مساحة أروقة عرض-بيع المتواجدة على مستوى الغرف والوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، وفي مرحلة ثانية تمّ الاعتماد على دراسة نتائج

[1]- Ecotechnics, Op. cit, p.49.

[2]- Ibid, p.32.

تسويق المنتج التقليدي في المرحلة الأولى، ومن ثمّ إعداد دراسات للأسواق التي أظهرت النتائج وجود طلب فيها على المنتج التقليدي الجزائري.[1] نتائج الجهود المبذولة في هذا الإطار أسفرت عمّا يلي:

- إلى غاية سنة 2006، تمّ تنظيم مئات المعارض والصالونات المحلية بمعدّل يفوق 30 تظاهرة سنويا في مختلف مناطق الوطن وفي مختلف نشاطات الصناعة التقليدية، كما شهدت الفترة أيضا المشاركة في عدد يتجاوز المائة صالون دولي بمعدل يفوق 10 تظاهرات سنويا، من بينها: صالون برلين، صالون مرسيليا، الصالون الدولي للصناعة التقليدية بسوريا.... ؛ وهذا في محاولة إلى إعادة تعريف الأسواق الوطنية والدولية بالمنتج التقليدي الجزائري بعد انقطاع لمدة سنوات، إلى جانب تنظيم مجموعة من أسابيع الصناعة التقليدية في عدد من الدول (تونس، سوريا، مصر، الأردن....).[2]
- نتائج تسويق منتجات الصناعة التقليدية من خلال مشاركات القطاع في الصالونات والمعارض أوصلت إلى ضرورة القيام بـ:
  - ✓ تركيز العمل على بعض الأسواق الأوروبية والآسياوية؛
  - ✓ رسملة تجارب القطاع في الترويج الدولي لدى مؤسسة أو مؤسستين تابعتين للقطاع؛
  - ✓ التوجّه نحو الاقتصار على دعم المشاركة في الصالونات المهنية، وترك المشاركة في صالونات الجمهور العريض لاختيار الحرفي؛
  - ✓ تثمين ودعم الحضور النوعي لفئة المنتجات التي حقّقت فيها الصناعة التقليدية ميزة تنافسية.[3]
- خلال سنة 2008 وضعت المديرية العامة للصناعة التقليدية والحرف برنامجا لدعم الصادرات بدعم أوروبي، ينفّذ مجموعة متناسقة من الإجراءات المتمثلة في:

---

[1]- بن عيسى محمد المهدي وبن العمودي جليلة، مرجع سابق، ص.7.

[2]- CNAM, guide de promoteur dand l'artisanat et les métiers, op. cit, p.24.

[3]- بن صديق نوال، مرجع سابق، ص.98

- وضع صندوق تمويل مشترك، منبثق عن (FNPAAT) يقوم بتمويل جزء من التكاليف من 50 إلى 90٪، عمد إليه الحرفيون لترقية منتجاتهم الموجّهة للتصدير، بما في ذلك المشاركة في الصالونات والمعارض؛
- إنشاء (Vade Mecum Export) الذي يشجّع الحرفي المصدّر لإتباع قواعد الاتصال والتسويق وعلاقات السوق.[1]

وفي هذا الإطار، تمّ إحصاء 33 مؤسسة صناعة تقليدية تلجأ للتصدير في الجزائر، منها 11 مؤسسة تخص مختلف المنتجات الحرفية، خمس مؤسسات في النسيج، أربعة في الحلي، سبعة في الخزف والفخّار، خمس مؤسسات في الملابس التقليدية ومؤسسة واحدة في الطلاء والتزيين.[2]

قيمة وكمية الصادرات من منتجات الصناعة التقليدية والحرف يلخّصها الجدول رقم (05).

جدول رقم (05)_ قيمة وكمية صادرات الجزائرلمنتجات الصناعة التقليدية في الفترة (2003-2010)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الكميات (مليون طن)	0,034	0,069	0,616	2,997	4,091	4,516	4,866	4,935
القيمة (مليون دولار أمريكي)	0,027	0,024	0,069	0.528	1,168	1,385	1,526	1,610

المصدر: الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية "ALGEX"، 2011

[1]- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.41.

[2]- شيبان آسيا، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية "حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص.139.

القراءة المباشرة للجدول تُظهر أنّ كمية صادرات الصناعة التقليدية قد عرفت انتعاشا ملحوظا ابتداء من سنة 2006، إذ عرفت كمية الصادرات ارتفاعا بنسبة تقارب 65٪ بين سنتي 2006 و2010، رافق هذا الارتفاع زيادة في قيمة الإيرادات التصديرية بنسبة تفوق الضعفين (حوالي 205٪ في نفس الفترة).

وتجدر الإشارة إلى أنّ الصادرات المحقّقة من منتجات الصناعة التقليدية والفنية تشكّل حصة الأسد من مجموع الصادرات الكلية للقطاع؛ 20٪ منها تقوم ببيع مباشر لمنتجاتها للسياح، 5٪ قامت بتصدير منتجاتها مباشرة، و2٪ قامت ببيع منتجاتها في المعارض والصالونات الدولية.[1]

عموما، تعكس هذه الزيادة في قيمة الصادرات بوضوح قدرات القطاع وإمكانياته على التطوّر في حال ما إذا وجد الظروف المواتية لتحقيق ذلك.

7. في مجال الترقية والتطوير وتشجيع روح الإبداع والابتكار لدى الحرفي

بهدف تنشيط وإنعاش روح الإبداع لدى الحرفيين وتنمية مهاراتهم وإثارة مبادرات جديدة في ميدان الإبداع، أُسّس يوم وطني للحرفيين وذلك يوم 9 نوفمبر من كل سنة، أُعلن عنه سنة 2007،[2] فضلا عن إحداث مسابقات مفتوحة على النشاطات الحرفية بموجب المرسوم 96-01، تهدف إلى تشجيع الأعمال والأشغال الإبداعية التي يُقدّمها الحرفيون، ومن ثمّ استحداث الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية والفنية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-273 المؤرخ سنة 1997، لمكافأة أحسن الأشغال المنجزة من طرف الحرفيين أو التعاونيات أو مؤسسات الصناعة التقليدية في مجال الصناعة التقليدية والفنية المسجّلين على مستوى الغرف ؛ هذه الجوائز عبارة عن ميداليات ولوحات شرف وكذا مكافأة مالية تُقدّم كل سنة لأحسن منتج تقليدي وفني.[3]

---

[1]- Ecotechnics, Op. cit, p.36.

[2]- بن بادة مصطفى، افتتاحية، **مجلة الحرفي**، الجزائر، العدد 4، 2008، ص.3.

[3]- نفس المرجع السابق، ص.9.

من جهة أخرى، وفي إطار حماية حقوق الملكية الفكرية للمنتج التقليدي من المنافسة والتقليد وضمان أصالته، قامت الوزارة الوصية بإصدار نصوص تنظيمية تتضمّن الشّروط التي يتمّ على إثرها منح المنتج **تسمية صناعة تقليدية جزائرية** صالحة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد،[1] وكذا منح علامة الدمغة لمنتجات الزرابي والمنتجات المماثلة لها ابتداء من سنة 2005، من طرف مراكز دمغ تمّ إنشاؤها لذلك متواجدة على المستوى الوطني وتابعة للمعهد الجزائري للتقييس (IANOR)، والتي تعتبر بمثابة ضمان مطابقة مختلف المنتجات النسيجية للمعايير الدولية، تندرج في مجال ترقية النوعية والتقييس.[2] وتمّ ضمن ذلك أيضا وضع جهاز مرافقة وبرنامج تثمين المنتجات الحرفية التقليدية جزائرية المنشأ، من خلال حماية منتجيها بتشجيعهم على استعمال المواد الأولية الجيّدة التي تحظى بهذا الاعتراف في الأسواق الدولية، وهذا لتحقيق أفضل المزايا والمقوّمات من حيث النوعية والجودة وبالتالي تأمين حصصهم السوقية أو توسيعها.

ولهذا الغرض، انطلقت منذ سنة 2006 دراسات حول حصول الحرفين على المواد الأولية (الفخّار، الكارولين، الصوف، الروطان) وحول الملوّنات الطبيعية، وكذا التصدير نحو السوق الألماني، ولم يتوقف الأمر على ذلك فقط، إذ نُظّمت 10 دورات تدريبية لفائدة إطارات القطاع حول تقنيات دمغ الزرابي ومراقبة الجودة، إلى جانب دورات تكوينية لفائدة المتعاملين حول تقنيات التسويق والتصميم، بهدف تطوير مقاربة سوقية مكيّفة تأخذ بعين الاعتبار المنافسة والتنافسية.[3]

عموما، بقيت السياسة الترقوية فيما يخص هذا الجانب تمشي على نفس الخطى، ذلك أنّ مسابقات الإبداع ومنح الجوائز للمنتج التقليدي والفني الأحسن لم

---

[1]- وزارة المؤسسات ص وم، **مدوّنة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف**، مرجع سابق، ص.ص 248-249.

[2]- شكري بن زعرور، **تطوّر قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر في الفترة 1962-2009**، مرجع سابق، ص.ص 130-131.

[3] - Souami dalil, Présentation et analyse du secteur d'artisanat en Algérie à travers les données du FNA, Loc.cit.

تتوقّف، فإلى غاية سنة 2010 تمّ منح 53 جائزة صناعة تقليدية فنية، بالإضافة إلى التشجيع على الاحتفال بالمناسبات المحلية الممارسة ببعض المناطق، التي تشكّل وسط هام لترقية الصناعة التقليدية، ووسيلة في اتجاه دعم إعادة إحياء والمحافظة على الحرف التقليدية، بما يُمكِّنها من أن تحتّل مكانة اقتصادية واجتماعية بالنسبة لسكان هذه المناطق.[1]

8. شبكة النظام الإعلامي

يعتبر تطوير نظام معلومات كفؤ وفعّال من الشروط الأساسية لتحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، لاسيما أمام اندماج تكنولوجيا الاتصالات مع تكنولوجيا الحواسيب، ولا يمكن إقامة مثل هذا النّظام إلا عبر أحد المهام الرئيسية للغرف الولائية للصناعة التقليدية والحرف، وهي مسك وتسيير سجل الصناعة التقليدية والحرف ؛ وبذلك تصبح الغرف قنوات إعلامية محلية أساسية في توفير المعلومات، والتي يربط بينها مركز على المستوى الوطني هو **البطاقية الوطنية للصناعة التقليدية والحرف** موضوعة على مستوى الغرفة الوطنية، التي تتكفّل بمسك وتسيير هذه القناة المعلوماتية كما هو موضح في المرسومين التنفيذيين 97-100[2] و97-101.[3]

وأمام تنامي الوعي بأهمية توفّر المعلومات وحيوية دورها في اتخاذ القرارات، قامت وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية في إطار التعاون الجزائري الفرنسي، بتطوير منظومة إعلامية خاصة بالصناعة التقليدية، تمكّن من المتابعة الآنية لكل مكوّنات البرامج والخطط، ومبنية على الاتصال الدّائم أفقيا وعموديا، كما تربط بين مختلف الفاعلين في القطاع وتقوم بتجميع المعلومات الواردة إليه من مختلف الهياكل في الوطن، في شكل

---

[1]- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، أرضية الاحتفالية باليوم الوطني للصناعة التقليدية والحرف، **مجلة الحرفي**، العدد 4، فيفري 2008، ص.13.

[2]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 97-100 المؤرخ في 1997/03/29 يحدّد تنظيم غرف الصناعة التقليدية والحرف وعملها، **الجريدة الرسمية**، العدد 18، الجزائر، 1997/03/30، ص.17.

[3]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 97-101 المؤرخ في 1997/03/29 يحدّد تنظيم الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف وعملها، نفس المرجع السابق، ص.24.

برمجية إعلامية أطرافها في غرف الصناعة التقليدية والحرف، ومركزها في الغرفة الوطنية وهذا عن طريق الربط الشبكي بالإنترنت.

يتولى هذا النظام تقديم بيانات نوعية (العنوان، المستوى التعليمي، الحالة العائلية...) وبيانات كمية (عدد العمال، الأجر الشهري، حجم الإنتاج....)، متعلقة بمختلف الناشطين في القطاع ويتكوّن من واجهتين، واجهة عامة للاتصال بفاعلي القطاع وواجهة خاصة للمسيّرين والعاملين بالقطاع.[1]

الاعتماد على هذا النظام الإعلامي المتكامل سمح بحساب عدة مؤشرات اقتصادية كلية وجزئية، ومن ثمّ بعملية استقرائها وتحليلها اقتصاديا واجتماعيا، تُؤمّن في النهاية موردا للتّحاليل المتعلّقة بالتنمية القطاعية المحلية، خصوصا في مجال توجيه الدعم وتطوير الخدمات، وتُمكّن من تلبية متطلّبات رسم السّياسات وصناعة القرارات، مبنية على فرضيات صحيحة وسليمة.

وفي مرحلة متزامنة مع ما ذُكرَ أعلاه، زُوّدت أرضية المعلومات السّابقة بأرضية ثانية مرتبطة بها من خلال محرّك بحث يُسمى (Maestro)، يكون دورها تصفية المعلومات التي يتمّ جمعها في قاعدة المعطيات للنظام، تُستغل في شكل خريطة، كما تسمح لأصحاب القرار من إعداد تقارير معلوماتية من خلال برمجة مُسبقة لحاجاتهم لهذه المعلومات، بما يمكّن من إنجاز لوحة قيادة تجمع مختلف المؤشّرات الصحيحة والمدقّقة والمحيّنة آنيا، بغاية الحصول على أرضية مساعدة على اتخاذ القرار. تُدعى هذه الأرضية **بالنظام المساعد على اتخاذ القرارات (SADA).**[2]

---

[1]- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، نظام المعلومات في قطاع الصناعة التقليدية والحرف ونظام التكوين عن بعد، **مجلة الحرفي**، العدد4 ، فيفري 2003، ص.45.

[2]- نفس المرجع، ص.41.

9. المساهمة في التنمية الاجتماعية وتحقيق توازن الإقليم

دور القطاع في تحقيق تنمية اجتماعية يتجسّد من خلال قدرته على تلبية احتياجات المواطن الأساسية، كما أنّ أنشطته تمثّل نشاطا أساسيا لفئة عريضة من الأفراد خصوصا بالمناطق الريفية وهو ما يساهم في تحقيق استقرار السّكان، فضلا عن أنه يعمل على تثمين دور المرأة.[1] ويمكن إثبات ذلك من خلال:

1.9. دراسة مساهمة القطاع في توفير مداخيل للأفراد: يعتبر إنشاء مناصب شغل والتقليص من حدّة البطالة والفقر من التوّجهات الرئيسية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، وهو ما يوصل إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني والثروة بين أفراد المجتمع، حيث بيّنت الدراسات أنّ القطاع يستوعب في الغالب طالبي الشغل من الشباب، فقد كشف تقرير الدراسة حول العاملين في القطاع لسنة 2008 أنّ 48٪ من العمّال تقلّ أعمارهم عن 25 سنة، في حين شكّلت نسبة فئة الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 سنة 36٪ ؛ مثّل فيها المتمهّنون نسبة 66٪ من تعداد الشريحة الأولى، في حين تكوّنت الشريحة الثانية من 53٪ من الأجراء الدائمين.[2]

ضمن ذلك يقوم القطاع بأداء دور مهم في الرفع من المستوى المعيشي للأفراد، وينبع ذلك من قدرته على تحقيق مداخيل معتبرة، فقد كشف تقرير مكتب الدّراسة والاستشارة، أنّ القيمة الإجمالية لكتلة الأجور الموزّعة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف بلغت 12,7 مليار دينار جزائري سنة 2008 (4,2 مليار دج تمثّل كتلة أجور الحرفيين أرباب العمل و8,5 مليار كتلة أجور عمالهم)، حيث يوفّر القطاع مداخيل شهرية تتراوح بين 10.000دج و30.000 دج لـ66,4٪ من الحرفيين، علما بأنّ هذه القيم تمّ

---

[1]- BOUTILLIER Sophie et FOURNIER Claude, **une analyse socio-économique de l'entreprise artisanale: méthodologie, fondement, théorique et enquêtes sur les terrain,** n°205, lab.RII, université du littoral cote d'opale, janvier 2009, p.7

[2]- Ecotechnics, op.cit, p.28.

تحديدها بناء على تصريحات الحرفيين، الذين غالبا ما يتردّدون في إعطاء معلومات متعلقة بهذه الجوانب، بسبب عدم اعتمادهم على سجلات محاسبية.[1]

2.9. تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن: من بين نقاط القوة التي تتميّز بها أنشطة قطاع الصناعة التقليدية والحرف، هي قدرتها على التّواجد بالمدن الكبرى أو بالمناطق الريفية على حد سواء، ما يجعل من القطاع مساهم فعّال في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة وتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للسكان ؛ تعود هذه الميزة التي يحقّقها هذا الأخير دون منازع إلى مرونته العالية في الانتشار لاعتماد أنشطته على موارد وخامات محلية وموارد طبيعية، بالإضافة إلى إسهامه الفعلي في إحداث مناصب شغل للشباب باستثمارات بسيطة وغير مكلّفة مقارنة بالنشاطات الأخرى، بما يسمح بتكثيف النشاطات الاقتصادية على المستوى المحلي في مختلف المناطق لاسيما مناطق البدو والريف.[2] التوزيع الجغرافي للمشاريع الحرفية وفقا لإحصائيات سنة 2008 يُظهر ما يلي:

جدول رقم (06) _ الانتشار الجغرافي للنشاطات الحرفية حسب المناطق

المناطق	الوسط	الشرق	الغرب	الجنوب	المجموع
العدد	37.812	56.719	18.017	14.339	126.887
النسبة (٪)	29,8	44,7	14,2	11,3	100

Source: Ecotechnics, op.cit, p.14

تتوزّع المشاريع الحرفية بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد، إذ تعدّ منطقة الشرق الجزائري المنطقة الجغرافية الأكثر تواجد للأنشطة الحرفية بنسبة تقارب 45٪، تليها منطقة الوسط بنسبة 30٪، بينما بلغت نسبة الأنشطة الممارسة بالمناطق الجنوبية 11,3٪، وتجدر الإشارة إلى أنّ 72٪ من الأنشطة تتمركز في المناطق الحضرية، لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار ميادين النشاط نجد أنّ توزيع الأنشطة يختلف قليلا، إذ

[1]- Ibid, p.30.

[2]- ASQUIN Alain, Op. cit, p.12.

سجّل ميدان الصناعة التقليدية والفنية الميدان الأكثر تموقعا في المناطق الريفية بنسبة 37,2٪، بينما تتراوح هذه النسبة بين حوالي 25٪ و27٪ بالنسبة لميادين إنتاج المواد والخدمات على التوالي.[1]

من هنا يمكن القول، أنّ تكثيف الدعم والترقية لأنشطة القطاع خصوصا بالمناطق الجنوبية وكذا الريفية، من شأنه إحداث نوع من التّوازن الجهوي للأنشطة بين مختلف مناطق الوطن ويفعّل التنمية المحلية، كما يعمل على تثبيت السّكان في مناطقهم، من خلال تحفيز وإنشاء المزيد من المشاريع الحرفية بهذه المناطق، تسمح بصفة أولية بتوفير مناصب شغل وتخفيف الضغط الديمغرافي على المدن، كما تشكّل أنشطته مصدرا هاما للمداخيل بالنسبة للعائلات والأسر وتساهم في تلبية حاجياتهم الأساسية، علاوة على الحفاظ على الأنشطة التقليدية الممارسة بهاته المناطق.[2]

نقطة أخرى يجب الإشارة إليها، وهي أنّ وعي السلطات العمومية بضرورة تطوير النشاطات الحرفية الممارسة في الأرياف، دفعها إلى تبنّي برنامج عمل مشترك بين قطاعي الصناعة التقليدية والفلاحة، يقوم على إحداث التّرابط الميداني بين القطاعين من أجل ترقية النّشاطات المتعلقة بالصناعة التقليدية على مستوى الوسط الريفي وفق برنامج التنمية الريفية، إذ يتضمّن تقديم إعانات تتعلّق باقتناء تجهيزات ولوازم أنشطة الصناعة التقليدية يمنحها الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية، على أن يستفيد منها الحرفيون المقيمون بالأرياف الممارسون لأنشطة معيّنة، والذّين لم يستفيدوا من أي دعم مالي من طرف الدولة في إطار ممارسة النّشاط الحرفي. وقد بلغ عدد الملفات التي استفادت من الدعم في إطار هذا البرنامج سنة 2003 حوالي 1019 ملف، ليُصبح عددها 1800 ملف سنة 2004 و2500 ملف سنة 2005.[3]

---

[1]- Ecotechnics, op. cit, p.14.

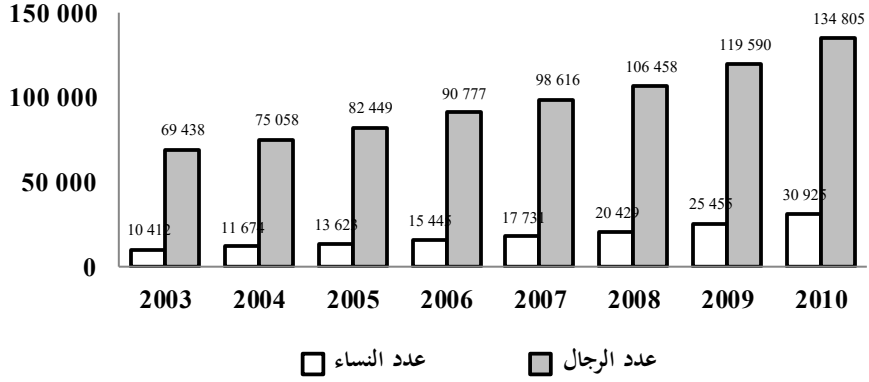
[2]- LABRUFFE Alain, Op. cit, p.2.

[3]- بن زعرور شكري، **تطوّر قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962-2009**، مرجع سابق، ص.ص 136-137.

3.9. تأكيد الدور الإنتاجي والخدماتي للمرأة: في سياق دعم العمل البيتي تبرز مكانة المرأة الهامة في مجال مواجهة البطالة وكسب القوت وإعانة الأسرة، فهي تحتلّ النسبة الأكبر في مجال العمل بالبيت لاعتبارات عديدة أقلّها العادات والتقاليد، إذ بالإضافة إلى دورها الرئيسي في توريث الحرفة للأجيال، ومن ثمّ المحافظة على الكثير من الأنشطة المهددّة بالزوال، فإنّها تساهم مساهمة فعّالة في خلق الأنشطة المعاشية الاقتصادية التي تزيد من دخل الأسرة.[1]

قائمة أنشطة الصناعة التقليدية والحرف التي يُمكن ممارستها في البيت حدّدها المرسوم التنفيذي رقم 97-274 المؤرخ في 1997/07/21.[2] والشكل رقم (2.III) يبيّن مشاركة العنصر النسوي في المشاريع الحرفية.

الشكل رقم (02)_ توزيع المشاريع الحرفية حسب الجنس في الفترة (2003-2010)



المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية

القراءة المباشرة للبيان تُبرز هيمنة العنصر الذكري على المشاريع الحرفية المسجّلة خلال الفترة بنسبة كلية تفوق 80٪ من العدد الإجمالي للمشاريع، مقابل نسبة

[1] - أحمد عبد الهادي، مرجع سابق، ص.6.

[2] - الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 97-274 المؤرخ في 1997/07/21، **الجريدة الرسمية**، العدد 48، الصادرة في 1997/07/23، ص.23.

معتبرة محققّة من طرف العنصر النسوي، غير أنّه لا يمكن إهمال هذه الفئة خصوصا في ميدان الصناعة التقليدية والفنية، إذ تمثّل نسبة مشاركة العنصر النسوي في هذا الميدان 31٪ من مجموع المشاريع الحرفية المسجّلة فيه، في حين بلغت نسبتهن في ميداني إنتاج المواد والخدمات 11٪ و12٪ على التوالي حسب إحصائيات سنة 2008 ؛[1] فعلى الرغم من محدودية مشاركة المرأة في المجالين الأخيرين، إلّا أنّ ذلك يُبرز دورها في مختلف ميادين الصناعة التقليدية والحرف هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تحليل البيان يُظهر أنّ مساهمة العنصر النسوي في المشاريع الحرفية عرفت تزايدا واضحا نسبته 197٪ (20.513 مشروع حرفي نسوي جديد) ونسبة تزايد سنوية تقارب 25٪، وهو ما يؤكّد على مكانة المرأة المتطوّرة في سوق العمل سنة بعد أخرى.

ملخص ما سبق، يدفعنا للقول بأنّ حصيلة الإصلاحات المتّخذة من طرف الدولة في إطار إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر قد حقّقت عموما نتائج مشجّعة، تعكس حجم الجهود المبذولة، والتي سجّلت تطوّرا ملحوظا في وجهات النظر القاصرة لقيمة القطاع والمكانة الاقتصادية الهامة التي أصبح يتمتّع بها، إلى جانب أدواره التقليدية الاجتماعية والثقافية.

I.3. الانتقادات الموجّهة لإستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010

بالرغم من النتائج الاقتصادية التي حقّقها قطاع الصناعة التقليدية والحرف إثر تطبيق إستراتيجية التنمية المستدامة الموضوعة له، إلا أنّ هذه الأخيرة تضمنّت جملة من النّقائص، شكّلت إشكاليات كبرى على الممارسين للأنشطة الحرفية بالجزائر، وأدّت إلى عرقلة أنشطتهم في الأجل القصير وهدّدت نموّهم وبقائهم في الأجل الطويل. ويمكن حصر أهم الصّعوبات التي واجهها الحرفيون أرباب العمل في إطار إستراتيجية القطاع السّابقة في العناصر التالية.

[1]- جليلة بن العمودي، مرجع سابق، ص.35.

1. عدم وضوح أهداف الإستراتيجية المسّطرة وصعوبة تحقيقها:

ما يُعاب على إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف السابقة، هو عدم وضوح أهدافها قصيرة ومتوسّطة المدى، فضلا عن عدم أخذها بعين الاعتبار آجال تنفيذ الإجراءات الموضوعة لتحقيق هذه الأهداف، وهو ما أدّى إلى الحيلولة دون بلوغ عددٍ من الأهداف المسطّرة كمًا وكيفًا، وبقيت على إثرها الأنشطة الحرفية ضحية لجملة من المعوّقات، عرقلت نموّها الطبيعي وحدّت من قدرتها عن البرهنة على إمكانياتها الاقتصادية التّي يمكن أن تقدّمها للبلاد، ويمكن إبراز ذلك إذا قمنا بقراءةٍ معمّقة للإحصائيات المحقّقة فعلا من طرف القطاع بعد نهاية الإستراتيجية.

ولإبراز واقعية بعض المؤشرات الاقتصادية للقطاع المدروس، باعتبار أنّ مقياس حجم هذه المؤشّرات لأي قطاع قد يُعطي فكرة مناسبة حول جدوى التّعامل معه من عدمه، سنقوم بمقارنة الحصيلة الإحصائية التي حقّقها التّجسيد الفعلي لإستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010 مع نظيرتها المسّطرة، وكذا مع بعض المؤشرات الكلية للوطن، والتّي أظهرت:

1.1. ما يتعلّق بالتشغيل: بمقارنة عدد الأنشطة المستحدثة خلال الفترة المدروسة مع تلك المحقّقة خلال الفترة (1998-2002)، سوف نجد أنّ وتيرة الأنشطة في الفترة (2003-2010) قد عرفت انخفاضا، وهذا إذا علمنا بأنّ معدّل التطوّر في الأنشطة سنويا خلال الفترة (1998-2002) يُقارب 15.000 نشاط مكّن من توفير 45.000 منصب شغل سنويا في تلك الفترة،[1] مقابل 21.000 منصب مستحدث سنويا بعد وضع الإستراتيجية، ما يعني أنّ التطوّر الملاحظ في عدد الأنشطة وكذا مناصب الشغل الجديدة في الفترة (2003-2010)، ما هو إلّا تراكم في عدد الأنشطة والمناصب المنشأة وليس زيادة في نسب الأنشطة الجديدة والمناصب المُضافة المساهمة في التنمية، ولاسيما إذا علمنا أنّ نسبة العمالة المشتغلة

[1]- شكري بن زعرور، **تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف 1992-2009**، مرجع سابق، ص.6.

بقطاع الصناعة التقليدية والحرف لا تمثّل سوى 3,21٪ من قطاع الشغل في الجزائر مقابل 10٪ خلال السبعينات.[1]

إلى جانب هذا، إذا كان عدد مناصب الشغل المُوفّرة إلى غاية سنة 2010 هو 332.032 منصب شغل وهو ما يُعادل نسبة 65٪ من النتائج المرتقبة، مقارنة بتقديرات الإستراتيجية التي تهدف إلى ضم 510.000 شخص للقطاع، أي بفارق 179.968 منصب شغل، وهو رقم يظهر من المستحيل تحقيقه في فترة وجيزة، إذا علمنا أنّ عدد مناصب الشغل المُنشأة في ظرف 8 سنوات هو 171.908 منصب شغل جديد، وخصوصا إذا قمنا بمراعاة عملية تطوّر المشتغلين في القطاع والتي مردّها تطوّر تعداد الحرفيين الفرديين الذي ينشطون فيه سنويا، حيث سجّلنا هيمنة شبه كلّية للمشروعات الفردية على حساب الأشكال الأخرى للمشروعات، بينما لوحظ تناقص ملحوظ لتعداد كل من التعاونيات والمقاولات الحرفية رغم دورهما الهام في توفير مناصب شغل أكبر.

2.1. الإنتاج: إذا كان الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات ببلادنا قد بلغ سنة 2010، 5509,21 مليار دج وهي أصلا نسبة قليلة،[2] وكانت مساهمة القطاع فيه هي 117 مليار دج، فمساهمة هذا الأخير تعادل تقريبا 2,1٪ وهي نسبة ضعيفة جدا.

3.1. في مجال التصدير والمساهمة بالعملة الصعبة: استنادا لما هو مستهدف بأنّ صادرات القطاع كانت ستصل إلى 66 مليون دولار أمريكي مع نهاية 2010 وفقا لتوقّعات برنامج العمل الموضوع، فأين سيكون رقم الصادرات الحقيقي والمقّدر بـ 1,610 مليون دولار أمريكي من تلك القيمة، إذ بعملية حسابية نجد أن قيمة الصادرات المحقّقة لا تمثّل سوى 2,4٪ من إمكانيات القطاع المتوقّعة، وهي نسبة جد ضعيفة ؛ ومن جهة أخرى، بملاحظة صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات التي لا تزال تمثّل نسبة هامشية من قيمة

---

[1]- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.8.

[2]- ministère d'industrie, de la petite et moyenne Entreprise et de promotion d'investissement, Op. cit, p. 51.

الصادرات الكلية للبلاد، أي ما يعادل نسبة 2,67٪ من إجمالي صادرات سنة 2010 (1526 مليون دولار أمريكي)،[1] سنجد أنّ وضع صادرات الصناعة التقليدية لا تُحسد عليه، حيث تمثّل قيمة هامشية إن لم نقل مهملة.

وبهذا يمكننا القول بأنّ التطوّر في صادرات الصناعة التقليدية يبقى بعيدا جدا عن إمكانيات القطاع وقدراته على جلب العملة الصعبة للاقتصاد الوطني، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية.

ولعلّ البيانات التي تمّ تقديمها تُظهر بلا شكّ أنّ تطبيق هذه الإستراتيجية لم يأت بكل ثماره المرجوة بالرغم ممّا جُنّد لذلك.

2. عدم إدراج قطاع الصناعة التقليدية والحرف كأولوية تنموية ضمن السياسات الاقتصادية الإصلاحية للبلاد وكذا ضعف التشريعات والنّظم الواضحة لدعمه:

فغالبا ما تُظهر سياسات الحكومة بالبلدان النامية انحيازا إلى جانب الصناعات مكثّفة رأس المال أكثر من وقوفها إلى جانب الصناعات مكثّفة العمل،[2] بالإضافة إلى أنّ هاته الحكومات لا تتقدم بأية برامج منظّمة أو طويلة الأجل لتوجيه هذه الصناعات أو مساعدتها فنيا أو ماليا أو تقرير إعفاءات ضريبية لها ؛[3] وهكذا نجد أنّه في إطار التوجّهات الحديثة للبلدان نحو اقتصاد السوق وعند الحديث عن الاستثمار وفرصه وميادينه، نلاحظ بروز قطاعات تتصدّر القائمة وجُعلت مركزا للاهتمام، في حين نجد قطاع الصناعة التقليدية والحرف من بين القطاعات التي مسّها الاستثناء الاستثماري رغم قيمته ومردوديته في الواقع الحديث.

---

[1]- Direction Générale des Douanes, **Statistiques du Commerce Extérieur De L'Algérie Période Année 2010**, Ministère des finances, Algérie, 2011, p.10.

[2]- سبنسرهل جالن، **الأعمال الصغيرة –اتجاهات في الاقتصاد الكلي**، ترجمة صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص.115.

[3]- عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق، ص.30.

وعن قطاع الصناعة التقليدية والحرف ببلادنا فالاهتمام بهذا القطاع تأخّر لسنوات عديدة، حيث كان محلّ تجاهل دائم، ويعود السبب في ذلك إلى الاقتصار على التعامل معه من وجهة نظر تاريخية فلكلورية، دون الوعي بأهميته الاقتصادية والاجتماعية،[1] إذ يعرف القطاع حاليا صعوبات اقتصادية حقيقية باعتبار أنّه لم يستفد من الدعم بالوسائل والتأطير الملائمين وفي الوقت المناسب، ولم يُدمَج في إطار سياسة التنمية الوطنية، فكل المجهودات المبذولة إلى يومنا هذا لتنظيمه ودعمه تبقى ضعيفة نظرا لحجم الاحتياجات وقلة الوسائل المسخّرة سواء على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي.[2]

ويبدو جليا القصور الملاحظ على التّشريعات الحالية الموضوعة للنّهوض بهذا القطاع في عدم قدرتها على التأقلم مع التغيّرات والتحوّلات السريعة التي يعرفها هذا الأخير، حيث أثبتت عدم مواكبتها للوضعية الحالية، فعلى سبيل المثال رغم صدور الأمر الرئاسي رقم 96-01 المحدِّد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف والذي نتجت عنه جملة من الإجراءات التشريعية والتنظيمية، إلّا أنّه لا توجد حدود فاصلة بين النشاط التّجاري والحرفي[3]، وأبسط مثال على ذلك هو مسالة القيد المزدوج لمقاولة الصناعة التقليدية في السجّل الحرفي والسّجل التّجاري ؛ هذه العملية تُصعِّب من مهمة تحديد الطبيعة القانونية للمقاولة باكتسابها الصفتين الحرفية والتجارية معا،[4] فإذا كان هذا التكييف ليس له أي تأثير من النّاحية الاقتصادية إلا أنّه من الناحية القانونية يثير عدة تساؤلات في غاية الأهمية من حيث التعامل معها كمقاولة حرفية أو كشركة تجارية، ونفس

[1]- سالم عطية حاج، الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي والفاعلية الاقتصادية، مرجع سابق، 2001، ص.ص12-13.

[2]- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.29.

[3]- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.70.

[4]- قاستل نور الدين، **نظام القيد في السجل التجاري وفي سجل الصناعة التقليدية والحرف (دراسة مقارنة)، مذكرة ماجستير غير منشورة**، جامعة الجزائر، 2009، ص.230.

الأمر بالنسبة للتقاضي، إلى أيّ جهة قضائية تحتكم إذا كانت طرفا في النزاع• ؛ وبالتالي تكون النتيجة عددا من الممارسين للأنشطة الحرفية في إطار المقاولة يكتفون بالتسجيل في السّجل التجاري دون سجل الصناعة التقليدية والحرف.

كما تبدو الاختلالات واضحة من جانب عدم تفعيل دور الرقابة وتكاملها مع الهدف الاقتصادي الذي يهدف إلى الحصر الفعلي للقاعدة النّشطة للقطاع، وكمثال على ذلك، تبعا لإحصائيات وزارة الصناعة والمناجم فقد وصل عدد الحرفيين المسجّلين سنة 2010 إلى 135.623 حرفي، حيث اعتمدت هذه الأخيرة في تجميع معطياتها الخاصة بالقطاع على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، بينما سجّلت الإحصائيات المحصّلة من شبكة غرف الصناعة التقليدية والحرف 332.032 حرفي في نفس السنة،[1] وهو ما يؤدي إلى تضارب في الإحصائيات المقدّمة من طرف الهياكل المسؤولة عن القطاع وبالتالي يؤثّر على مصداقيتها.

3. عدم الاستقرار التنظيمي الذي عرفه القطاع:

لم يعرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف استقرارا في تنظيمه فقد كان في كل مرة يخضع لوصاية ثم إلى أخرى،[2] ويعود سبب ذلك إلى طبيعة نمط التسيير المنُتهج ثم التخلّي عنه، الأمر الذي صعّب من عملية تحديد القطاع ذي الأولوية، فمن وزارة التصنيع والطاقة سنة 1962[3]، إلى وصاية وزارة الشباب والرياضة والسياحة سنة 1963[4]، ثم من

• كل النزاعات المتعلّقة بالقيد في السجل التجاري ينظر فيها وجوبا قاضي السجل التجاري، وبالتالي فالأحكام الصادرة يحكمها القانون التجاري عموما والنصوص الملحقة به خصوصا، وكل النزاعات المتعلّقة بالقيد في سجل الصناعة التقليدية والحرف يحكمها وجوبا القانون المدني والنصوص المتصلة به.

[1]- ministère d'industrie, de la petite et moyenne Entreprise et de promotion d'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME N° 20**, Algérie,2011, p. 12 .

[2]- سالم عطية حاج، هياكل ومهام، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001، ص.5.

[3]- الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 62-025، **الجريدة الرسمية**، رقم 05، الجزائر، في 23 نوفمبر 1962، ص.54.

[4]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 63-79، **الجريدة الرسمية**، رقم 13، الجزائر، 15 مارس 1963، ص.270.

جديد إلى وزارة الصناعة والطاقة سنة 1965[1]، ليُجمَع مرة أخرى في وزارة الصناعات الخفيفة سنة 1980[2]، ومنها إلى وزارة السياحة سنة 1992 ؛[3] هاته الأخيرة بقي القطاع تحت وصايتها فترة طويلة إلى غاية جوان 2002 أين أُدرج إلى جانب قطاع المؤسسات ص وم في وزارة واحدة شهِد القطاع خلال فترة وصايتها لأول مرة وضع إستراتيجية للتنمية،[4] ليتم قبل أقل من سنة عن نهاية تنفيذ هذه الإستراتيجية وفي إطار مرسوم رئاسي مؤرّخ في 28 ماي 2010، إعادة إدماج القطاع مع قطاع السياحة في وزارة السياحة والصناعة التقليدية.[5]

عملية تأرجح القطاع بين وصاية وأخرى أفقدته قيمته الحقيقية في كونه فاعلا اقتصاديا بسبب اختلاف المعاملة التي كان يُعامَل بها من طرف كل وصاية••، بالإضافة إلى الطابع التاريخي والثقافي الذي كان يُعامَل به كل مرة، كما أنّ تعدّد التجارب التي تم إجراءها عليه فوّت عليه فرص الاستفادة منها،[6] إلى جانب أنّ عملية الترحيل هذه صعّبت من

[1]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 65-136، **الجريدة الرسمية**، رقم 42، الجزائر، 18 ماي 1965، ص.555.

[2]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 80-16 المؤرخ في 1980/01/31، **الجريدة الرسمية**، العدد 6، الجزائر، 5فيفري 1980، ص.139

[3]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم الرئاسي رقم 92-307 المؤرخ في 1992/07/19، **الجريدة الرسمية**، العدد 56، 22 يوليو1992، ص.1529.

[4]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 02-208 المؤرخ في 2002/06/17، **الجريدة الرسمية**، العدد42، الجزائر، 18جوان 2002، ص.5

[5]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 10-149 المؤرخ في 2010/05/28، **الجريدة الرسمية**، العدد 36، الجزائر، 30 ماي2010، ص.6

•• الوصايات التي قمنا بعرضها في هذا الجزء هي ليست كل الوصايات التي تداولت على الإشراف على القطاع، بل تمثّل تلك التي تمكنّا من الحصول عليها والتأكد من وصايتها لهذا الأخير من خلال الجريدة الرسمية، إذ أنّه في كتابات أخرى ذُكر أنّه قد تداولت عليه حتى وزارتي الثقافة والتجارة أيضا، غير أننّا لم نستطع تحديد الفترة التي تولّت فيها هاتين الوزارتين هذه مهمة.

[6]- سالم عطية حاج، الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي والفعالية الاقتصادية، مرجع السابق، ص.ص40-41.

إمكانية تقييم وضعية القطاع تقييما واقعيا ومنه صعوبة إيجاد إستراتيجية متناسقة ومتكاملة الأهداف.[1]

4. صعوبة التموين بالمواد الأولية والتجهيزات

يواجه الحرفيون في الجزائر صعوبات كبيرة في التموين لاسيما بعد حل الشركة الوطنية للصناعة التقليدية (SNAT) سنة 1987، التي كانت المسؤول الأساسي عن كل العمليات التي ترمي إلى تنمية الصناعة التقليدية بما في ذلك عملية ضبط ووفرة التموين بالمواد الأولية والتجهيزات ؛ ومنذ ذلك الوقت تعذّر إعادة تأسيس هذه الشركة بسبب تحويل ممتلكاتها لفائدة وحدات التوزيع والجماعات المحلية، لذا فالوضعية الحالية للقطاع تشهد تبعية شبه كاملة للخارج في ميدان التموين بوسائل الإنتاج والتزوّد بالمواد الأولية، نظرا لافتقار الحرفيين لمصادر توريد منتظمة باستثناء بعض المؤسسات العمومية (SIDER, AGENOR)، التي كانت تُموّن السوق بصورة مؤقتة لكن من دون الالتزام بالمواصفات المطلوبة من طرف الحرفيين فيما يخص جودة ونوعية المواد والمعدات المستوردة علاوة على سعرها المرتفع.[2]

5. سوء ظروف ممارسة النشاط الحرفي

عوائق أخرى تحُول دون ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بشكل منظّم وتقديم منتجات بكميات كبيرة وذات نوعية جيدة وفي المُدد المحدّدة، ويتعلّق الأمر بصعوبة الحصول على المحلات والأراضي والتي غالبا ما تباع في المزاد العلني،[3] وفي حالة امتلاك الحرفي لمحل فعادة ما يتميّز بقدمه وعدم تهيئته وكذا عدم توفّره لأدنى شروط الأمن والنظافة فضلا عن ضيق المساحة ؛ إلى جانب ذلك يلجأ الممارسون للأنشطة

---

[1]- سالم عطية حاج، هياكل ومهام، مرجع سابق، ص.5.

[2]- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.ص 20-21.

[3]- نفس المرجع، ص.55.

الحرفية في أغلب الأحيان إلى استعمال وسائل إنتاج لا تتلاءم مع نوعية النشاط ويغلب عليها القدم،[1] بالإضافة إلى تشغيل يد عاملة غير مؤهلة وقليلة العدد.[2]

6. نقص التأهيل المهني للحرفيين

إنّ نجاح وفعالية أي قطاع تتوقف بصفة أساسية على مهارة وتأهيل الممارسين له، لذلك فإن الرفع من مستوى التأهيل يُعدّ من الأولويات للاستمرار والتكيّف مع المستجدات،[3] وقطاع الصناعة التقليدية والحرف كغيره من القطاعات التي تأثّرت بالتحوّلات الاقتصادية الجارية، وبالتالي يكتسي التكوين والتأهيل في الحرف أهمية بالغة للتّماشي مع متطلّبات السوق خصوصا بعد الوعي بعدم تلاؤم أنظمة التكوين الحالية عندنا مع هاته التغيّرات، حيث تم تسجيل مجموعة من النقائص متعلّقة بهذا الصدد، من بينها:

- نسبة كبيرة من الحرفيين لم يتلقّوا تكوينا مهنيا، فحسب إحصائيات مكتب الدراسة والاستشارة Ecotechnics حول عدد الحرفيين الذين تلقّوا تكوينا مهنيا، وُجد أنّ نسبة الحرفيين أرباب العمل الذين اكتسبوا معارف حول الحرف التي يمارسونها بالتكوين المهني هي 27,2 % من إجمالي المسجّلين بتلك السنة؛[4]
- غياب سياسة واضحة في مجال تأهيل الموارد البشرية، فمراكز التكوين المهني المتخّصصة في الصناعة التقليدية غير متوَفّرة بعدد كاف؛
- عدم توفّر القطاع على هياكل متخصّصة ذات تكوين ممتاز (معلم مختص في الصناعة التقليدية) بالإضافة إلى غياب التكوين في بعض النشاطات الحرفية.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص.ص21-22.

[2]- بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية، مرجع سابق، ص.ص10-11.

[3]- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.46.

[4]- Ecotechnics 2010, op. cit, p.21.

- عدم تعميم الاستفادة من الدورات التكوينية في كيفية إنشاء وتسيير المؤسسات وفق برنامج Cree-Germe لعدد كبير من الحرفين والحرفيين المعلّمين، فمع تزايد عدد الحرفيين أرباب العمل الذين وصل عددهم إلى 165.730 مقاول حرفي سنة 2010، لم يستفد من هذا البرنامج إلا 8.666 حرفي، وهو ما يتطلّب مضاعفة الجهود؛[1]
- عدم ملاءمة نظام التمهين المعمول به بسبب عدم مزاوجته مع مفهوم التعليم.[2]

نتيجة هذه العوامل تظهر عند ملاحظة خريجي هاته الأنظمة التكوينية، حيث نلمس عجزا دائم في مهارات معيّنة وفائض واضح في مهارات أخرى، أو عدم توفيرها لمهارات كافية ومؤهلة أصلا لتحقيق الأهداف المرجوة، فعادة ما تكون مخرجاتها متمهنون لا يتحكّمون جيدا في التقنيات المستعملة مما سيؤثر سلبا على تنافسية المنتج سواء من حيث الجودة أو من حيث السعر.[3]

7. ضعف التحفيز المالي والجبائي: يعاني الحرفيون في مجال الدعم المالي من:

- عدم ملائمة الشروط المطلوبة للحصول على التمويل البنكي مع الخصوصيات والواقع الميداني للممارسين للأنشطة الحرفية الراغبين في إنشاء أو توسيع أنشطتهم، فغالبا ما يصطدم الحرفيون بأسعار فائدة مرتفعة على القروض، بالإضافة إلى مطالبة البنك المانح للقرض باسترداد هذا الأخير خلال مدة لا تتناسب مع قدرات الحرفي، وهذا علاوة على شروط الضمان الباهظة ؛[4] إذ وفقا لـ Ecotechnics، 62٪ من الحرفيين صرّحوا بأنّ صعوبة الحصول على القروض تعّد من أشّد العوائق التّي

---

[1]- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية والحرف، **مشروع إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص. 70.

[2]- بن زعرور شكري، نحو نموذج مستقبلي، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001، ص.ص 7-8.

[3]- نفس المرجع السابق، ص.9.

[4]- مصطفى بن بادة، الكلمة التوجيهية للسيد معالي وزير المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، أشغال الورشة الثانية للجلسات الوطنية للصناعة التقليدية 21 و22 و23 نوفمبر 2009، التمويل ومتطلّبات تطوير النشاطات الحرفية الإنتاجية، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2009، ص. 10.

يواجهونها، كما شكّلت نسبة الذين يعتبرون مشكل ارتفاع سعر الفوائد على القروض من بين الصعوبات الكبيرة المطروحة 53,9 ٪؛[1]

- إقصاء العديد من الممارسين للأنشطة الحرفية من الاستفادة من آليات الدّعم المختلفة، فاستنادا لما قدّمنا في دراستنا السّابقة، فإنّ كل استثمار في مجال الصّناعة التقليدية والحرف في الجزائر يمكنه الاستفادة من الدّعم المالي المقدّم من طرف أجهزة دعم عديدة من داخل وخارج القطاع، إلّا أنّ الحرفي لا يحظى بالأولوية في الحصول على دعم هذه الهيئات، بسبب حصر الاستفادة من الامتيازات المنصوص عليها في فئة البطالين، وكذا تحديد السن الأقصى للاستفادة من دعم بعض الأجهزة الموجودة، إلى جانب عدم مسايرة أجهزة الدعم والتمويل لاحتياجات الاستغلال (المواد الأولية ومصاريف التّشغيل)؛
- استثناء الممارسين لأنشطة ميداني الإنتاج والخدمات من الاستفادة من الدّعم المقدّم من الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصّناعة التقليدية، فمن المعهود على طريقة الدّعم الخاصة بالقطاع هو التركيز على التّعامل مع آلية هذا الصندوق، والذّي يقوم بتمويل نشاطات الصناعة التقليدية والفنية، فضلا عن أنّ عملية الاستفادة من خدماته تعرف كثيرا من البطء، نتيجة تعقّد الإجراءات الإدارية ومركزية التّسيير؛
- ثقل وتعقّد الإجراءات الإدارية المطلوبة للاستفادة من موارد مختلف أجهزة الدّعم الأخرى، بالإضافة إلى التّمايز الحاصل بشأن الامتيازات التي يحظى بها أصحاب المشاريع المستفيدين من هاته الآليات، مقارنة بنظرائهم الذين يقومون بإنشاء أنشطتهم بأموالهم الخاصة؛
- الأعباء الجبائية بدورها تمارس ضغطا ثقيلا يعيق نموّ القطاع وتطوّره، وتنعكس سلبا على الأداء الاقتصادي له، كما تعتبر من بين المسبّبات الرئيسية لعمليات شطب الحرفيين، لاسيما ما يتعلّق بعلاقاتهم بالضرائب وكذا مبلغ الاشتراك الإجباري في

[1]- Ecotechnics, Op. cit, p. 21.

الصندوق الوطني للضّمان الاجتماعي لغير الأجراء ؛ إذ حسب غالبيتهم تبقى هذه الاشتراكات من المشاكل الرئيسية التي تسبّبت في ظاهرة الشّطب، وأدّت بالكثيرين إلى تغيير أنشطتهم إلى نشاطات أخرى تجارية أو ممارستها في شكل غير نظامي.[1] فطبقا للإحصائيات، وصل عدد المشطوبين في القطاع سنة 2008 إلى 6.600 نشاط حرفي، كما اعتبر 66٪ من الممارسين للأنشطة أنّ الجباية الضريبية تبقى عائق كبير لأنشطتهم؛[2]

8. ضعف القدرة التنافسية للمنتوج التقليدي

يمكن اعتبار عدم تنافسية المنتج التقليدي نتيجة حتمية لتجمّع المشاكل السابقة والتي نلمسها في كل من:

أ. النوعية والجودة: ففي مجال نوعية المواد والخدمات ما زالت مخرجات هذا القطاع بعيدة عن المستوى المرجو، فإذا تتبعنا مسار العملية الإنتاجية للمواد نجد:

- استعمال أدوات غير ملائمة؛
- مواد أولية ذات نوعية محدودة ويصعب الحصول عليها؛
- نقص تأهيل اليد العاملة وقلة عددها.

أما على مستوى الخدمات فسنلاحظ:

- العمل غير المتقن بسبب غياب التأهيل المهني؛
- غياب فواتير الخدمة المنجزة؛

[1]- مصطفى بن بادة، الكلمة التوجيهية للسيد معالي وزير المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، مرجع سابق، ص.12

[2]- Ecotechnics, Op. cit, p. 44

- خدمات مُسندة إلى ممتهنين تنقصهم الخبرة.[1]

وهكذا تكون النتيجة، إنتاج بطيء ومنتوج ضئيل ونوعية محدودة وخدمات لها وعليها.

وفي مجال الجودة، وبهدف إدخال المنتوج التقليدي الجزائري للأسواق الدولية لابد من مطابقته لمقاييس جودة موضوعة من طرف هاته الأخيرة، من هنا يواجه المقاول الحرفي مشكلة تكييف المنتج التقليدي مع معايير الجودة المحدّدة، وفي الوقت نفسه يواجه مشكلة الحفاظ على أصالة وعراقة المنتج، ذلك أنّ مطابقة المنتوج التقليدي للمقاييس تعني استجابته لمتطلّبات معيّنة محدّدة من طرف الزبون،[2] وفي محاولة من الحرفي للوفاء بهذه المتطلّبات غير المتحكّم فيها والمتغيّرة بتغيّر الأذواق، البيئات والمستوى المعيشي، الثقافة وغيرها، فإن ذلك يقضي على كل ما هو أصيل وعريق في المنتوج التقليدي،[3] وهو ما يشكّل تحدي حقيقي وُجب رفعه بوضع معايير مناسبة بالتنسيق بين المعايير الوطنية والدولية.

ب. السعر: إلى جانب النوعية والجودة يحدّد سعر السلعة إلى حد كبير قدرتها التنافسية، وبجهل من الحرفي الذي يشغُل مشاركته في الصالونات والمعارض الدولية لبيع منتجاته بسعر مرتفع اعتقادا منه أنّه يقوم بتغطية تكاليف الإنتاج، تضيع منه فرص القيام باستقراء أو دراسة السوق أو معرفة خصائص المنتج المطلوب أو ربط علاقات مع زبائن

[1]- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.ص22-24.

[2]- سلال مختار، **ترويج الجودة في قطاع الصناعة التقليدية**، الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، الجزائر، 2002، ص.48.

[3]- BENZAROUR Choukri, La fontion promotionnelle dans le secteur de l'artisanat et des metiers_ entre la contradiction et l'exigence attendue, **Revue L'ARTISAN**, N°2, Algerie, 2003, p.p23-24

أجانب، إذ يكون هم الحرفي الوحيد في هذه المناسبات هو بيع منتوجه بسعر مرتفع يكون غالبا بنفس سعره في الجزائر إلا أنّه بعملة أجنبية.[1]

9. إشكالية تسويق المنتوج التقليدي

على غرار التموين يواجه الحرفيون مشاكل تسويق منتجاتهم ناتجة عن غياب شبكة التسويق (SNAT)، حيث عرف تسويق المنتوج التقليدي تذبذبا بعد حلّها، خصوصا منتجات الحرفيين التي لا تتوفّر على نقاط بيع أو التي تقع في مناطق لا تتوفر على أسواق كافية،[2] فتواجد محلات الحرفيين في خلفيات الشوارع الرئيسية أو في فروعها البعيدة[3] إضافة إلى ضعف العملية الترويجية للمنتوج التقليدي، تُعدّ عوامل أساسية تحد من إمكانية التسويق المحلي.[4]

10. إشكالية تصدير المنتوج التقليدي

توجد مجموعة من العوائق والعراقيل تحول دون البرهنة عن الإمكانيات التصديرية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، تتمثّل في:

- قلة المعلومات والدراسات والإحصائيات حول الأسواق المستهدفة ونوع المنتجات المطلوبة وخصائصها واتجاهات الأسعار بها، بالإضافة إلى عدم تحديد هدف كمي حول حجم الصّادرات المتوقّع تحقيقها سنويا، والأكثر من هذا غياب التنسيق بين الهيئات المرافقة للمصدّرين؛

---

[1]- سالم عطية الحاج، التصدير خارج المحروقات_ واقع العملية في قطاع الصناعة التقليدية، **مجلة الحرفي**، العدد03، الجزائر، 2004، ص.ص8-9.

[2]- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.65.

[3]- شكري بن زعرور، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية، مرجع سابق، ص.14.

[4]- كشرود محمد بشير، **ترويج منتجات الصناعة التقليدية، الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف**، الجزائر، 2002، ص.54-55.

- الحضور المتقطّع للمنتج التقليدي الجزائري في التظاهرات الدولية، ما يفتح الفرص أمام المنتجات المنافسة الحاضرة بقوة إضافة إلى سعر المنتوج المرتفع؛
- مشكلة الجودة والمعايير؛[1]
- عدم ملائمة إجراءات بعض الهيئات العمومية كالجمارك والقطاع المصرفي.[2]

11. نقص الدراسات والأبحاث وضعف التنظيمات الجمعوية

علاوة على ما سبق، يعتبر نقص الدراسات والأبحاث وضعف التنظيمات الجمعوية وقلتها من بين العوامل التي تقف عقبة أمام تطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرف، فبإلقاء نظرة على هذا المجال نجد أنّ المجهود القطاعي المبذول لحد الآن لا يُعدّ كافيا لتطلّعاته، ويبرز ذلك من خلال:

- عدم التكفّل بإنجاز الدراسات والبحوث الخاصة بالقطاع على المستويين المركزي والمحلي، والتّي تعتبر إحدى المحاور لتوضيح الرؤى وتحديد أبعاد التنمية، إذ ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة، إلّا أنّنا نلمس:
  - ✓ غياب مركز للوثائق ومكتبة فعّالة للأبحاث والدراسات الخاصة بالقطاع؛
  - ✓ نقص واضح في نشر الأبحاث المنجزة بهدف الاستفادة منها؛
  - ✓ عدم الاهتمام باستغلال البحوث والدراسات المجراة من طرف باحثين ومختصّين من خارج القطاع، الأمر الذي انعكس سلبا على توطيد العلاقة بين القطاع ومراكز البحث العلمي.[3]
- إهمال دور الجمعيات بصفتها المتحدّث القادر على التعبير عن حاجيات القطاع، بالإضافة إلى أنّ الكثير من الجمعيات الناشطة لا تزال تفتقد للانتشار المناسب ولا

---

[1]- بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية، مرجع سابق، ص.ص15-16.

[2]- الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، **تجربة الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية في ميدان دعم تصدير منتجات الصناعة التقليدية**، الجزائر، ص.ص 5-6.

[3]- Ahmed Benabd ELhadi, « exposé sur le Bilan et perspectives du développement, Assise 2009 », Op.cit, p. 7.

تتوفّر على عدد كاف من الأعضاء الناشطين تطوّعا، فضلا عن افتقارها إلى برامج عمل تتلاءم مع المتطلّبات الحالية والمستقبلية؛[1]

ملخّص ما عُرض، يؤكّد على أنّه إذا كانت إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010 قد حقّقت إنجازات كمية ونوعية معتبرة، أثّرت إيجابيا على التّنمية الاقتصادية والاجتماعية الشّاملة، إلّا أنّ عملية استقراء الواقع بكل موضوعية وتقييم النتائج المحقّقة سمح بتحديد مواطن من الخلل ؛ وبغية تدارك الأمر وتعزيز نقاط القوة فيها واستجابة للتطوّرات، شرعت وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية في جويلية 2009 بإعداد خارطة طريق لوضع مشروع إستراتيجية جديدة للقطاع آفاق 2020.

II. تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر_ مقاربة إستراتيجية في آفاق2020

قرّرت السّلطة الوصية على قطاع الصناعة التقليدية والحرف في إطار صياغة إستراتيجية التنمية لهذا الأخير في آفاق 2020، بتنظيم **جلسات صناعة تقليدية** أيّام 21، 22، 23 نوفمبر 2009، وذلك تزامنا مع اليوم الوطني للصناعة التقليدية. يتمثّل الهدف من هذه الجلسات في تقديم حصيلة المشاريع وبرامج العمل المُنجزة منذ بداية تنفيذ الإستراتيجية السابقة، بالإضافة إلى تقييم المشاريع قيد التّجسيد، ومن ثمّ تصوّر رؤية مستقبلية للقطاع تسمح له بمواصلة الإصلاحات والإنجازات والتكيّف مع المستجدّات، وكذا البحث عن حلول جديدة للصعوبات التي لا تزال مطروحة، آخذين بعين الاعتبار التحدّيات الكبيرة التي ما فتئت تتزايد بفعل التحوّلات الاقتصادية المتواترة.[2]

ضمن ذلك سنقوم بعرض موجز للمحاور الأساسية للإستراتيجية الجديدة آفاق 2020، يلي ذلك تقديم لحصيلة الإنجازات الكمية المحقّقة من طرف القطاع المدروس في

[1]- Benzarour Choukri, « **introduction à l'activité associative dans les artisanats et les métiers** », guide des associations actives dans le domaine de l'artisanat et des métiers, ed. CNAM, 2008, p.p 2-4.

[2]-سوامي دليل، افتتاحية، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد 8، 2011، ص.2.

إطار الإستراتيجية الحالية في محاولة لإجراء تقييم أولي لفعاليتها، لنلقي الضوء في الأخير على النقّائص المسجّلة على هذه الإستراتيجية بعد الشّروع في تجسيد هذا المشروع.

II.1. رؤى وآليات تجسيد إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020

عملية وضع وإعداد إستراتيجية تنمية القطاع آفاق 2020 تمّت بالاستعانة برأي خبراء أجانب تمّ التعامل معهم خصيصا لهذا الموضوع، بالإضافة إلى الاستشارة الواسعة لممثّلي الحرفيين من خلال جلسات الاستماع، وكذا مسيّري هياكل القطاع وممثّلي مختلف الهيئات والمؤسسات في الدولة ذات الصلة، وذلك عبر جلسات الصناعة التقليدية؛ كانت نتيجتها رسم الخطوط الأساسية لملامح الرؤية القادمة، التي ينتج عن اعتمادها وتطبيقها تطوير الصناعة التقليدية الجزائرية.

1. أهداف إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020:

بحسب تطلّعات الوزارة السابقة للقطاع وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، فإنّ الحرف الجزائرية تمتلك مزايا ومؤهلات تسمح لها في المستقبل بتحقيق هدفين أساسيين، ويتعلّق الأمر بـ:

- مضاعفة قدراتها التشغيلية الحالية لتصل إلى 542.098 منصب شغل سنة 2014، ثمّ إلى 721.532 منصب سنة 2017 و960.359 منصب شغل آفاق 2020؛
- تحقيق ناتج محلي خام [La PIB] قدره 189 مليار دج سنة 2014، ليُصبح سنة 2017، 251 مليار دج و334 مليار دج سنة 2020.[1]

هذه الأرقام ستكون مقياسا لمدى تحقيق الأهداف الكلية للإستراتيجية، والتّي بنيت على جملة النتائج المحقّقة بعد الإصلاحات التي شهدتها الأنشطة الحرفية، وكذا

[1]- مصطفى بن بادة، الكلمة التوجيهية للسيد معالي وزير المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية 23/22/21 نوفمبر 2009، مرجع سابق، ص.13.

القدرات الموجودة على مستوى مختلف مجالات وقطاعات نشاطات الصناعة التقليدية والحرف الجزائرية.

2. التّدابير المتخذة لتحقيق أهداف الإستراتيجية:

من أجل تحقيق هذه الطموحات، كان من الضروري إعادة النّظر وتقديم أدوات جديدة لفاعلي القطاع لأجل تحسين إجراءات الدعم الموجودة، وكذا لمواجهة التحدّيات الحالية والمستقبلية، مع تكييف هذه الإجراءات مع خصوصيات مناطق الوطن التي تتواجد بها شرائح الحرفيين؛ ملخّص الإجراءات الموضوعة لتحقيق الأهداف المسطّرة نعرضها فيما يلي.

1.2. التشريع والتنظيم: حيث تمّ في هذا الإطار:

- إعداد قانون يضبط الحرف والصناعة التقليدية ووضع نصوصه التطبيقية؛
- **تنظيم المهنة:** إذ قاد التّحليل إلى جملة من المقترحات تتعلّق أساسا بإلغاء التّسجيل المزدوج بين السّجل التجاري وسجل الصناعة التقليدية والحرف، وتغيير تسمية الغرف إلى غرف الحرف والصناعة التقليدية وتوسيع مجالات نشاطاتها وخدماتها لميداني الإنتاج والخدمات، وكذا إعادة النّظر جذريا في نظام الغرف وفق منظور ينسجم وتطلّعات القطاع ويعالج الاختلالات التي أفرزتها الهيكلة الحالية، إضافة إلى تفعيل دور المفتشين في محاربة النّشاط الموازي والسّماح بإنشاء مؤسسات حرفية متعدّدة النشاطات؛
- **التحفيز الضريبي وشبه الضريبي:** عن طريق تخصيص قطاع الصناعة التقليدية والحرف بنظام جبائي محفّز ومبسّط، وكذا تعميم الاستفادة من الامتيازات الجبائية لحاملي المشاريع في إطار أجهزة التشغيل، المسجّلين في سجل الصناعة التقليدية والحرف؛
- توحيد الشارات المهنية حسب النشاطات الحرفية وإصدار النّصوص المنظّمة لها، فضلا عن تمييز هذه الشّارات حسب درجة الحرفي المعلّم؛

- **تعزيز دور الجمعيات المهنية:** من خلال إعادة النّظر في التّشريع الخاص بالجمعيات ليسمح بتأسيس جمعيات مهنية، وأيضا إعطاء دعم ورعاية للجمعيات الناشطة في مجال الصناعة التقليدية والحرف وتأهيلها لتصبح شريك أساسي للوزارة الوصية على القطاع؛
- **تبسيط وتوسيع مدوّنة النشاطات:** حيث اقترح في هذا الخصوص ضرورة فصل الأنشطة الحرفية عن مدوّنة الأنشطة الاقتصادية، وكذا تحويل إجراء تحيين* مدوّنة النشاطات من مرسوم تنفيذي إلى قرار وزاري، فضلا عن توسعة قائمة النشاطات الممارسة بالبيت والأنشطة المتنقّلة؛
- **تشجيع ومرافقة العمل البيتي والدعم الخاص للأنشطة الآيلة للزّوال:** ويتعلّق الأمر بدعم النّساء الحرفيات العاملات بالوسط الريفي أو الحضري، من خلال تعزيز مساهمتهنّ وتشجيعهن على التجمّع في جمعيات مهنية،[1] ومن جهة أخرى التّحديد بدقّة للنشاطات الآيلة للزوال ووضع آليات تأطير العمل البيتي، إضافة إلى إعداد برنامج لإنعاش ودعم هذه الأنشطة ونظيرتها الممارسة في البيوت ومرافقتها في عمليات التطوير والترقية والترويج للمنتجات، إلى جانب وضع تحت تصرّف الممارسين لها وسائل دعم أكثر ملائمة، لاسيما تلك المتعلّقة بتطوير القدرات والمؤهلات، والعمل على تطوير وسائل تمويل تأخذ في اعتبارها خصوصية هذه الفئات الإستراتيجية خاصة في الأرياف.
- **التّسجيل والحصول على بطاقة الحرفي:** وتم على هذا الأساس القيام بتبسيط وتسهيل الإجراءات المرتبطة بالتّسجيل والشطب وكذا إتاحة إمكانية تغيير النشاط واستئنافه، علاوة على تغيير تسمية البطاقة المهنية للحرفي إلى السجّل الحرفي مع الإضافة إليها كيفية وشكل ممارسة النشاط، فضلا عن العمل على إصدار السّجل

* - عملية تحيين مدونة أنشطة قطاع الصناعة التقليدية والحرف تتم وفق الإجراءات القانونية المحدّدة في المرسوم التنفيذي رقم 97-140 المتضمن صلاحيات تحديد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف.

[1] - وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية والحرف، **مشروع إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.ص 43-44.

الحرفي بشكل ولون ومضمون جديد والأخذ في الاعتبار عملية تأمينه من التقليد والتزوير؛

- **تعزيز هياكل دعم القطاع:** حيث خصّصت الحكومة استثمارات كبيرة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في البرنامج الخماسي (2010-2014)، لإنجاز العديد من الهياكل والمنشئات المرافقة لتأطير المتعاملين في هذا القطاع وحرفييه ومهنييه ؛ أكثر هذه الهياكل حديثة البناء وبعضها قديمة تمّ ترميمها وتجديدها، إذ تمثّل هذه الهياكل قواعد دعم وأرضيات للتّعاون القطاعي من أجل استغلال أمثل لقدرات كل فرع من فروع نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، وكذا تطوير المؤهلات والمهارات وبالتالي تنافسية القطاع ككل.[1]
- وضع إجراءات ذات أولوية لدعم الحرفيين: عن طريق:
- بناء نظام معلومات قوي يشكّل لوحة قيادة ويسمح بالمتابعة الآنية لمجمل النّشاطات والمتعاملين وهياكل ومؤسسات التأطير ذات الصّلة؛
- إنشاء مرصد وطني للصّناعة التقليدية مهمته تنفيذ مهام عديدة، تتعلّق بتحديد النّشاطات الحرفية من خلال عدد الحرفيين الممارسين ونوع الأنشطة المُمارسة، وكذا مختلف المعلومات المتعلّقة بوصف تقسيمات السّوق المحلية مقارنة بالسوق الدولية والوطنية، وهذا حسب مجموعات المنتجات والمهارات المحلية السائدة، إضافة إلى وضع برامج عمل تلائم بين شبكات التّموين وقدرات الإنتاج ودوائر توزيع المنتجات النهائية، دون إهمال حاجيات التّكوين التّقني وتحسين نوعية الإنتاج ؛ علاوة على تقييم قدرات الإنتاج ورصد التحوّل التكنولوجي، فضلا عن إعداد برامج ترقوية وترويجية لاستغلال إمكانيات التسويق المباشر والطرق البديلة الأخرى؛
- إنشاء أقطاب امتياز في مجال الصناعة التقليدية والحرف تسعى نحو خلق ديناميكيات حول مشاريع محفّزة للتنمية الاقتصادية المحلية، عبر تثمين الإنتاج

[1] - نفس المرجع السابق، ص.46.

الحرفي المحلّي والترويج للثّروات الثّقافية والسّياحية، يتمّ فيها التركيز على أحد فروع النّشاط المُتميز بالمردودية الاقتصادية الأعلى من بين نشاطات الصناعة التقليدية الأخرى، والأكثر إنشاء لمناصب عمل دائمة، والمستعملة للمعايير الدولية المطابقة لمتطلّبات الإنتاج النّوعي والكمي، وبما يسمح بتحقيق ميزة تنافسية ؛ حيث تعمل مراكز الامتياز على توفير أفضل مستويات التأهيل للحرفيين وكذا المعلومات التقنية المتعلّقة بأنشطتهم، إلى جانب خصوصيات الإنتاج ونوعياته. وفي هذا السّياق تضمّن مخطط تعزيز النمو إنشاء مراكز الامتياز التالية: مركز الخزف بتيبازة (مشروع مسجّل في إطار الشراكة الجزائرية الإسبانية)، المركز التقني للحليّ التقليدي بباتنة، المركز التقني للنّحت على الأحجار شبه الكريمة بتمنراست (مشروع مسجّل في إطار الشراكة الجزائرية البرازيلية)؛[1]

- **تعزيز القدرات العملية لغرف الصناعة التقليدية والحرف:** باعتبارها وسيطا فاعلا بين الهيئات والسّلطات العمومية من جهة والحرفيين من جهة أخرى، بتوجيهها نحو القيام بـ:

- تمثيل القطاع في كل لجنة محلية ذات الصلة بالقطاع حتى يتسنى دعم الشّراكة والتّعاون ما بين القطاعات؛
- تطوير الخدمات التي تُقدّم للحرفيين: استشارة، تكوين، اقتراح مشاريع دعم.....؛
- تعزيز دور الغرف بصفتها رابطا محليا أساسيا في توفير المعلومات، ومصدرا مهما في إنتاج المعلومة وتحليلها، من خلال مسكها لسجل الصناعة التقليدية والحرف، ما يجعلها في النّهاية موردا للتحاليل المتعلّقة بالتنمية القطاعية المحلية، وهذا من دون إغفال مساهمة هذه الغرف في تقمّص وظيفة هيكل الربط المحلي بالنسبة للمرصد؛

[1] - مرجع سابق، ص.ص 36-37.

- تدعيم مهمتها للقيام بأنشطة الترقية والترويج ودعم الأنشطة أثناء حضانتها وإنشائها إلى غاية تطوّرها وانتقالها؛
- ربط علاقات العمل والتعاون وتحسينها بين الحرفيين والقطاعات الأخرى محليا، وترقية كل أشكال الشراكة لتيسير مساهمة الحرفيين في بيئتهم المحلية.[1]
- تمثيل القطاع لدى لجان التّنشيط الريفية البلدية، وكذا اللّجان التقنية في الدائرة والولاية وكل الهيئات المحلية ذات الصّلة لتعزيز التّعاون القطاعي وتفعيل الحوار بين القطاع المدروس وباقي القطاعات.[2]

- **مراجعة مخطّطات عمل هيئات الدعم للقطاع:** حيث أُقترح في هذا المجال إعادة هيكلة مهام كل من الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرفة، الغرف الجهوية والوكالة الوطنية للصناعة التقليدية؛

2.2. التكوين والتأهيل وتنمية المهارات: وذلك بانتهاج مجموعة من الإجراءات نذكرها فيما يلي:

- **تكوين وتأهيل عمال القطاع:** حيث أولت وزارة القطاع عناية خاصة لتكوين مواردها البشرية عبر القيام بتنظيم دورات تكوين أكاديمية ودورات تكوين متواصل، وهذا بعد إعداد مخططات التكوين والتكوين المستمر للموارد البشرية وعقد اتفاقيات شراكة مع منظمات دولية في هذا المجال، وكذا تعميم الاستفادة من التكوين طويل المدى لكافة إطارات القطاع في مجالات تفيد الممارسين للأنشطة ؛ أمّا فيما يخّص الدورات التقنية فقد تمّ تأسيس علاقات تعاون وشراكة وطيدة بين القطاع وقطاعات التكوين والتعليم المهنيين والتعليم العالي والثقافة، للمشاركة في تحسين المستوى البيداغوجي للمواد المُدرّسة، عبر تمكين هذه المؤسسات من الاستفادة من نتائج البحوث التي تجريها مراكز الامتياز الموضوعة.

[1] - نفس المرجع السابق، ص. 47.

[2] - نفس المرجع، ص.ص 33-34.

- **تأهيل الحرفيين وتنمية مهاراتهم:** وهذا من خلال ترقية التكوين بمساهمة التعليم المهني وتطبيق آليات تهدف نحو تثمين مستويات التأهيل وتمييزها (حرفي معلّم مكوّن، حرفي معلّم، حرفي عامل، حرفي متمهّن)، ومباشرة مجموعة من الإجراءات تخصّ تحسين مستوى التكوين في مجال إنتاج المواد والخدمات، بالإضافة إلى تطوير التأطير الجواري لأفضل الحرفيين المتمهّنين لدى الحرفيين المعلّمين ومرافقتهم أثناء مختلف مراحل تحوّلهم إلى عالم الشغل وإنشاء مؤسساتهم الخاصة ؛ إلى جانب إعداد مخططات التكوين للحرفيين وإدماج الحرفي المعلّم في مراكز التكوين المهني، فضلا عن تنمية قدراتهم في مجال المعلوماتية وتشجيع الكفاءات وترقية التكوين المتواصل، علاوة على إعداد برامج التمهين في إطار الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية، وتعزيز ودعم قدرات القطاع في عملية التكوين عن بعد، مع الأخذ في الاعتبار تطوير التكوين في الحرف الرقمية الجديدة وكذا دعم عمليات تمهين الشباب، وترقية مهام رصد احتياجات السوق من المهارات والأنشطة الجديدة أو المستقبلية.
- **المرافقة الاقتصادية:** بغرض تحفيز الروح المقاولاتية والتشغيل الذاتي لدى الشباب، تمّ توسيع استفادة مجتمع الحرفيين الناشطين من دورات تأهيلية حول كيفية إحداث المؤسسات وتسييرها وتوسيعها (Cree_Germe)، وتعزيز هذا البرنامج بشريا وماديا وإعلاميا، فضلا عن ضرورة مطابقة الأدوات السّابقة للتكوين مع الشرائح المختلفة للحرفيين الناشطين في مجال الصناعة التقليدية، وكذا العمل على إدراج مواضيع إضافية ضمن هذه الدورات تعالج خصوصا أهمية العمل التشاركي والاستشارة والخبرة في إنشاء الأعمال وتطويرها، بالإضافة إلى تقنية الإشراف والمتابعة لأفواج العمل وتجمّعات الحرفيين، ومن ثمّ الانفتاح على برامج أخرى للمرافقة الاقتصادية وتكوين مكوّنين حولها.[1]

[1] - مرجع سابق، ص.42.

3.2. الترقية والتطوير: لتمكين قطاع الصناعة التقليدية والحرف من لعب دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وُجد من الضروري إعداد سياسة ترقوية واضحة الأهداف والعمل بالآليات الحديثة لتحريك عجلة التنمية؛ وللوصول إلى تحقيق هذا المبتغى كان لا بد من الارتكاز على محاور ذات أهمية بالغة ومنها:

- تنظيم مسابقات وطنية في الإبداع والابتكارات حسب عائلات الحرف؛
- التّوسيع التدريجي لقائمة النشاطات الخاضعة للتقييس والمعيارية، بتوسيع وضع علامات على غرار نسيج الزرابي لفروع نشاطات حرفية أخرى كالحلي والخزف والجلود، وسيكون لبحوث العمليات التّي تجريها مراكز الامتياز دور في إعداد المراجع لتقنين المعايير التي ستوضع في المستقبل؛
- العمل بالتّعاون مع المؤسسات المكلّفة بالتقييس على نشر وتعميم الإجراءات المتّخذة في مجال المعايير ووضع أجهزة جديدة خاصة في مجال الصناعة التقليدية (تقييس المنتجات ومسار الإنتاج)، بما يضمن أصالة المنتوج وحماية حقوق الملكية الفكرية؛
- حماية منتوج الصناعة التقليدية عبر تسجيل حقوق الملكية الفكرية لمنتجات الصناعة التقليدية والحرف لدى هيئات حماية الملكية الفردية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛
- تحفيز الحرفيين وتدريبهم بشكل مستمر في مراكز تثمين المهارات المحلية على استعمال الأجهزة التقنية والتكنولوجية الحديثة التي أصبحت شرطا ضروريا يرهن تطوّر نوعية الإنتاج الحرفي؛
- إعادة تأهيل وتحيين مستوى قطاع الصناعة التقليدية والحرف بشكل مشابه لبرنامج التأهيل المتعلّق بالمؤسسات ص وم، وذلك عن طريق التحكّم في مجالات التسيير والتكاليف لضمان المردودية، بما يتيح الرفع من مستوى التّنافسية للمنتوج الحرفي، على أن يتمّ ذلك في تناسق كامل مع برنامج أنظمة الإنتاج المحلية؛
- وضع تنظيم قانوني ونظام مراقبة خاصين بتسمية المنشأ وأصالة المنتج، يهدفان إلى وضع حواجز تقنية أمام الواردات.

4.2. دعم التنمية المحلية ودفع الحرفيين نحو العمل الجماعي والمبادرة بأنشطة مشتركة: عبر تعميم نظام الإنتاج المحلي "SPL" والخلايا الاستشارية "Nucleus" في كل الولايات، مع تكوين مرافقين ومستشارين في التنمية المحلية، إضافة إلى مرافقة تأسيس تجمّعات مهنية حرفية للتّصدير، إلى جانب تطوير برامج تنمية محلية أخرى بالتعاون والاستفادة من تجارب الدول ؛ وتتولّى السّلطة الوصّية لتجسيد ذلك، القيام من خلال غرفها للصناعة التقليدية والحرف، بحملات توعية واسعة للمجتمع الحرفي، تُبرِز فيها مزايا وفوائد هذا النّوع من التنظيمات في تطوير أنشطتهم الحرفية، على أن تتحمّل هذه الغرف أعباء مرافقة ومتابعة تطوّر التجمّعات حتى تستقر، ويتجذّر العمل الجماعي في سلوكيات الحرفيين ويزداد اعتمادهم على أنفسهم،[1] كما تعمل الوزارة الوصّية أيضا على صياغة إستراتيجيات جماعية وإعداد تشخيص جماعي وسياسات عمل متّفق عليها، فضلا عن إنجاز مشاريع مشتركة مهيكلة من دون إهمال عملية متابعتها وتقييمها.

5.2. وضع آليات وأساليب جديدة للتمويل: حيث تمّ إحداث جملة من الإجراءات تتعلّق بـ:

- إقامة تعاون فعلي بين أجهزة الدّعم المختلفة وقطاع الصناعة التقليدية والحرف، وذلك من خلال الإعداد المباشر لبرامج التّنمية السّنوية بين المؤسسات المسيّرة لأجهزة الدعم والغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، على أن تبنى هذه المخططات على الحاجيات المحدّدة محليا من قبل الغرف انطلاقا من أعمالها في المتابعة والتّنشيط الاقتصادي لبرامج تجمّعات الحرفيين، وأن تسجّل هذه العمليات في مخططات العمل السّنوية وفقا لتوجهات البرنامج السنوي للقطاع، ولا يتمّ إدراج هذه المخطّطات في إستراتيجية القطاع إلا بعد مصادقة هياكل التنشيط المحلي؛
- إعادة النظر في طرق تدخّل وسير الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية عبر البحث عن موارد مالية جديدة للصندوق تكمّل الموارد الحالية، وكذا

[1]- نفس المرجع سابق، ص. 35.

العمل على التّوجيه الأفضل لنفقات الصندوق نحو ترويج المنتجات وعمليات التكوين وتطوير المؤهلات التقنية والتسييرية، فضلا عن اشتراط المساهمة الشخصية للحرفيين عند تقديمهم طلبات الدعم لمشاريعهم عن طريق الصندوق، في محاولة لتقليص الاتكالية وضمان مردودية اقتصادية واجتماعية لإعانات الصندوق، علاوة عن لا مركزية تسيير هذا الأخير على مستوى الولايات، من خلال تدخّل المصالح اللامركزية للقطاع بالاتصال مع غرف الصناعة التقليدية والحرف وتجمّعات الحرفيين (Nucleus وأنظمة الإنتاج المحلية SPL)، مع العمل على تحديد سقف التمويل لكل نشاط، إلى جانب توسيع أبواب نفقات الصندوق لتشمل المواد الأولية وإتاحة العمل وفق صيغة القروض دون فائدة؛

- إعادة توجيه التمويل الجواري المسطّر في إطار سياسة التّجديد الريفي، بما يساهم أساسا في تطوير الصناعة التقليدية والحرف بمعناها الواسع.[1]
- تحفيز البنوك على تقديم قروض بنكية للحرفيين توافق مبادئ وثقافة الجزائريين فضلا عن إنشاء صندوق ضمان القروض للحرفيين.

6.2. تسهيل النّفّاذ إلى الأسواق الدّاخلية والخارجية: وفيما يخص الترويج للمنتج التقليدي وتسويقه عملت الوزارة الوصية على تركيز اهتمامها على النقاط التالية:

- تكريس التظاهرات والمعارض الدولية والوطنية كأداة لترويج الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الإنتاجية والخدماتية؛
- استهداف بعض أهّم الأسواق الخارجية حسب نتائج دراسات السوق؛
- تفعيل دور التمثيلات الدبلوماسية في الترويج لمنتجات الصناعة التقليدية؛
- ترسيم أهم المعارض والتّظاهرات الوطنية في الصناعة التقليدية والحرف؛
- تقنين معارض الصناعة التقليدية والحرف من خلال اشتراط رخصة تصدرها الغرفة؛

[1]- مرجع سابق، ص.38.

- تأثيث وتزيين الهيئات الرسمية والعمومية بمنتجات الصناعة التقليدية وتعزيز دور الغرف في الترويج؛
- مراعاة عند الاحتفال باليوم الوطني للصناعة التقليدية، القيام بإعادة الاعتبار للصناعة التقليدية عموما والآيلة للزوال منها خصوصا، وكذا إحياء اللباس التقليدي وخاصة لدى الشخصيات الرسمية؛
- تذليل العوائق لتسهيل حصول الحرفيين على الصفقات العمومية، إلى جانب إبرام علاقات شراكة مع المؤسسات الاقتصادية لإبراز سوق المناولة للحرفيين، فضلا عن دعم الشراكة بين الحرفيين عموديا وأفقيا ومرافقتها، بما يسمح بتعزيز مشاريع جماعية مشتركة ترفع من تنافسية النشاط الحرفي؛
- مواصلة بناء هياكل الصناعة التقليدية ومنافذ البيع على غرار دور الصناعة التقليدية، مراكز المهارات المحلية، مراكز الدّمغ، فضاءات العرض وبيع منتجات الصناعة التقليدية، قرى الصناعة التقليدية، مراكز الامتياز، مع وضع دفتر الشروط وبرامج عمل نموذجية لكل هيكل وتحديد طبيعته القانونية؛ إضافة إلى تأسيس دُور الصناعة التقليدية أو فضاءات عرض وبيع في بعض الدول ذات الأسواق الواعدة، إلى جانب اشتراط تكوين الشباب وتمهينهم من طرف الحرفيين كعامل أساسي لاستفادة الحرفيين من هذه الهياكل؛
- **وضع حوافز للتصدير:** وتمّ في سبيل ذلك إعادة تأهيل وتحيين مستوى تدخّل الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية مع التركيز على دعم بروز مجمّع تصدير لمنتجات القطاع انطلاقا من التجمّعات الحرفية، وكذا تعزيز مسارات تحسين النوعية والابتكار والتنافسية، بالإضافة إلى الترويج المتواصل للنشاطات ومنتجات الصناعة التقليدية من خلال المشاركة في التظاهرات الاقتصادية والمهنية والدولية، علاوة على تعزيز ترويج الأنشطة الترقوية ومرافقتها في التظاهرات الدولية المتخصّصة.[1]

[1] - مرجع سابق، ص.ص 39-41.

7.2. إعداد سياسة إعلامية وتوجيهية: إذ توجّب على الصعيد الإعلامي تحقيق الآتي:

- إنتاج حصص تلفزيونية وإذاعية متخصّصة في الصناعة التقليدية والحرف؛
- تأسيس مجلة إعلامية دورية إحصائية؛
- إعداد وطباعة الدلائل والمطويات والدعائم الإعلامية؛
- إنشاء وظيفة الشباك الوحيد على مستوى الغرف؛
- تطوير الخدمات الاستشارية؛
- تأسيس مكتبة تجمع الكتب والمؤلفات التي تخص الصناعة التقليدية والحرف، بما فيها إنتاجات الغرف (المجتمع الإعلامي والتوثيق للقطاع)؛
- اعتماد ميثاق إعلامي للقطاع؛

8.2. تعزيز التعاون القطاعي واستغلال فرص الشراكة الخارجية: عبر العمل على:

- إنشاء شبكة تعاون وتشاور بين مختلف هيئات القطاع وكذا مع القطاعات الأخرى؛
- تطوير الشراكة مع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANEM لتوجيه طالبي الشغل نحو نشاطات القطاع؛
- تفعيل الشراكة الأجنبية وتجسيد مضامينها من طرف مصالح القطاع؛
- توسيع الشراكة الحالية إلى الغرف غير المستفيدة من هذه الشراكة؛
- الاستفادة من تمويل الهيئات والمنظمات الدولية.

9.2. تحريك آليات البحث والتطوير القطاعية وتشجيع الباحثين في الميدان على إنجاز الدراسات والبحوث وتوثيقها: من خلال اتخاذ التدابير التالية:

- إنشاء خلايا بحث وتطوير على مستوى الغرف؛
- إقامة علاقة بين قطاع الصناعة التقليدية والحرف والجامعة؛
- إعداد دراسات السوق المحلية والوطنية لمنتجات الصناعة التقليدية والحرف؛
- إنشاء مركز وطني للبحث والدراسات؛

- إعداد دراسات اقتصادية واجتماعية للتشغيل والإنتاج بشكل دوري؛
- تخصيص جائزة تحفيزية سنوية لأحسن بحث علمي في الصناعة التقليدية والحرف؛
- إنشاء شبكة وطنية للمحققين والباحثين؛
- إعداد دراسة حول الأنشطة الآيلة للزوال لإحيائها وتطويرها.[1]

صياغة هذه الإجراءات والأدوات تمّ في إطار مقاربة التنوّع والتوازن والاهتمام بالمحيط وتحقيق الفعالية الاقتصادية، وهذا ضمن منطق تنسيق الجهود ما بين التنمية المحلية الوطنية، وبالتالي ضمان التّقارب في مشروع إقليمي مندمج يشمل كل القطاعات الأخرى وبالخصوص تلك التي لها علاقة بالصناعة التقليدية والحرف على غرار الفلاحة والصناعة والسياحة؛[2]

خلاصة ما سبق، نجاح أي إستراتيجية تنموية لأي قطاع يكون مرهونا بجملة من العوامل الأساسية التي ينبغي أن تجتمع لخدمة الأهداف الواضحة والرامية إلى التنمية بمفهومها العميق، وهذا لتظهر آثارها على المستوى المحلي والوطني، وعن إستراتيجيتنا لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020 فقد أخذت بعين الاعتبار الخيارات الكبرى للدولة على جميع الأصعدة التّي تضمن من خلالها تنمية الروح الجماعية والتعاون، وعلى أساس ذلك كيّفت إجراءات تنفيذها بالتوافق مع تعزيز تنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي SPL وكل آلية من شأنها تحفيز المبادرات التشاركية، وهذا بعد وعي مختلف الفاعلين بالقطاع أنّه بفضل العمل الجماعي في إطار شبكة منسجمة وترقية مشاريع جماعية مشتركة، يمكنهم التطوّر بصفة قوية ترفع من تنافسية النشاط الحرفي وتوجّه نحو تحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف.

[1]- نفس المرجع والصفحة سابقا.

[2]- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.53.

II.2. تقييم نتائج الإستراتيجية الوطنية للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020

إنّ الإجراءات المقترحة في الوثيقة المتعلّقة بهذه الإستراتيجية تُتَرجم الرغبة الحقيقية لتوفير الأدوات والوسائل والميكانزمات الضروريّة لمواصلة الجهد المبذول واستكمال التّطبيق للحلول الموصوفة في إستراتيجية القطاع السّابقة آفاق 2010، وذلك بالتركيز على تعزيز نقاط القوة فيها ورفع نقاط الضعف، ممّا سيشكّل أداة أساسيّة وفعّالة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والتي لا يمكن أن تكون لها آثار إيجابيّة إلاّ بتضافر جهود كافة قطاعات النشاط المعنيّة، فبعد سبع سنوات من الشّروع في تجسيد هذا البرنامج على أرض الواقع كانت النتائج التالية.

1. مسارات خلق الثروة من طرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر

ترتكز معايير التنمية الاقتصادية لأي قطاع أساسا على حجم الزيادات الحقيقية في الإنتاج الوطني أي تحقيق النمو الاقتصادي وخلق الثروة، وفيما يوفّره من سلع وخدمات ذات صلة مباشرة بحياة المواطنين، وكذا في القدرة على إحداث مواطن شغل جديدة بالإضافة إلى توزيع الدخل الوطني بشكل عادل. ولقطاع الصناعة التقليدية والحرف دور رائد في هذا المسار التنموي، إذ وطبقا لإحصائيات وزارة الصناعة والمناجم لسنة 2019، تحتل المؤسسات الحرفية المرتبة الثانية في تكوين النسيج المؤسساتي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بنسبة 23,01٪ بعد قطاع المهن الحرة (التوثيق، المحاماة، الأطباء...)،[1] وهي نسبة هامة، وخاصة إذا علمنا أنّ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يشكّل بدوره نسبة 99,96٪ من إجمالي التّعداد الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب إحصائيات نفس السنة.[2]

[1]- Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique N°30, **Ministère de l'Industrie et des Mines**, Alger, Edition mai 2017, p.1.

[2]- Ibid, p.10

1.1. حركية إنشاء مشاريع جديدة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف: عرف تعداد المؤسسات الجديدة حركية كبيرة وصلت فيها إلى 561.114 مشروع حرفي سنة 2019، الجدول رقم (07)، والتي شهد من خلالها النسيج المؤسساتي للقطاع تطوّرا واضحا بنسبة تفوق 183٪، أي ما يعادل 363.434 مشروع جديد.

جدول رقم (07)_ تطوّر النسيج المؤسساتي لقطاع الصناعة التقليدية والحرف حسب ميدان النشاط في الفترة (2011-2020)

السنة / نوعية النشاط	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	52.407	59.730	66.598	73.733	79.719	84.785	88.967	93.400	99.632	104.508
الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات	110.998	131.487	156.375	182.040	208.820	228.124	240.711	254.357	268.806	283.457
الصناعة التقليدية الفنية	34.275	47.181	67.065	99.940	121.273	133.346	141.011	150.010	161.680	173.149
المجموع	197.680	238.398	290.038	355.713	409.812	446.255	470.689	497.767	530.118	561.114

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية ، 2021

إنّ تحليل الأرقام الواردة بالجدول أعلاه تبيّن أنّ قطاع الصناعة التقليدية والحرف قد عرف حركية ملحوظة منذ السنوات الأولى لبداية تنفيذ إستراتيجية تنميته الجديدة آفاق 2020، وهذا نتيجة الإجراءات والتدابير التي وضعتها الدولة وتضمّنتها هذه

الأخيرة لتحقيق النّمو والتّوازن الاقتصاديين، والتي عملت على تعزيز المناخ الاستثماري وتقديم تسهيلات للمقاولين ساهمت في تسريع وتيرة إنشاء المؤسسات الحرفية.

2.1. دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحريك القوى العاملة:

كما رأينا في النقطة السابقة، فقد سجّلت الجزائر ارتفاعا في عدد المشاريع الحرفية، وهذا ما تبعه زيادة في عدد مناصب الشّغل المنشأة وهذا ما سنوضّحه في الجدول الموالي.

جدول رقم (08)_ تطوّر تعداد مناصب الشغل المصرّح بها في قطاع الصناعة التقليدية والحرف حسب الشكل القانوني للمشروع الحرفي في الفترة (2011-2020)

الشكل القانوني للمشروع الحرفي / السنوات		حرفيون فرديون	تعاونيات حرفية	مقاولات حرفية	المجموع
2011	عدد المشاريع	196.830	774	76	197.680
	مناصب الشغل	390.427	1575	740	392.742
2012	عدد المشاريع	237.540	778	80	238.398
	مناصب الشغل	470.299	1.619	780	472.698
2013	عدد المشاريع	289.180	778	80	290.038
	مناصب الشغل	576.024	1.619	780	569.423
2014	عدد المشاريع	354.855	778	80	355.713

	مناصب الشغل	723.114	1.619	780	725.513
2015	عدد المشاريع	408.952	779	81	409.812
	مناصب الشغل	816.575	1.630	790	818.995
2016	عدد المشاريع	445.395	779	81	446.225
	مناصب الشغل	865.113	1.630	790	867.533
2017	عدد المشاريع	469.829	779	81	470.689
	مناصب الشغل	887.116	1.630	790	889.536
2018	عدد المشاريع	496.907	779	81	497.767
	مناصب الشغل	957.421	1630	790	959.841
2019	عدد المشاريع	529.258	779	81	530.118
	مناصب الشغل	1.043.630	1630	790	1.046.050
2020	عدد المشاريع	560.254	779	81	561.114
	مناصب الشغل	1.102.103	1630	790	1.104.523

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية وتهيئة الإقليم

من خلال الجدول يظهر لنا أنّ قطاع الصّناعة التقليدية والحرف يدعم الاقتصاد الجزائري بأرقام لا يستهان بها في ما يخص مناصب الشّغل الموفّرة، فزيادة الأنشطة الحرفية في الفترة المقدّمة أدّى إلى تطوّر عدد مناصب الشّغل الممنوحة في القطاع، إذ وفي ظرف عشرة سنوات استطاعت المؤسسات الحرفية الجزائرية أن تُنشأ 711.781 منصب شغل جديد، ما يعادل نسبة تقارب الضّعفين قدرها 181.23٪، وهو تطوّر هام، لاسيما إذا قارنا هذه الزيادة، بعدد المشاريع المستحدثة في الفترة بين 2003 و2010، التّي قُدّرت بـ 171.908 منصب شغل جديد في ظرف ثمانية سنوات.

3.1. مساهمة قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الناتج الداخلي الخام: وفي هذا الصّدد شهد الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حالة تطوّر مستمر، كما عرف قطاع الصناعة التقليدية ارتفاعا بارزا في حجم مساهماته في الناتج الداخلي الخام للبلاد مثلما هو مبيّن في الجدول.

جدول رقم (09)_ تطوّر الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات والناتج الداخلي الخام لقطاع الصناعة التقليدية في الفترة (2011-2019)

السنوات / La PIB	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
La Pib Artisanat	140,62	143,34	151,52	165,12	186,75	193,97	203,12	221,34	234,64

الوحدة: مليار دينار جزائري

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Les Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 2012, Données 2013, Données 2014, Données 2015, Données 2016, Données 2017, Données 2018, Données 2019, Données 2020, **Ministère de l'Industrie et des Mines**.

حقّق الناتج الداخلي الخام لقطاع الصناعة التقليدية والحرف ارتفاعا يجدر ذكره، بانتقاله من 140,62 مليار دج سنة 2011 إلى 234,64 مليار دج سنة 2019، محقّقا بذلك زيادة قدرها 66٪، ومعدّل تزايد سنوي قدره 8٪، ما يدفعنا للقول بأنّ المشاريع الحرفية تساهم بدور أساسي في الناتج الداخلي الخام للبلاد، ومنه في مسارات خلق الثروة وتنمية الاقتصاد الوطني ؛ وما يُفعّل هذا الدور أيضا هو مقارنة النتائج الفعلية للناتج الداخلي الخام لقطاع الصناعة التقليدية والحرف بما هو مستهدف ومسطّر في إطار إستراتيجية تنمية القطاع آفاق 2020، فبإلقاء نظرة على تقديرات الإستراتيجية الهادفة إلى تحقيق ناتج داخلي خام قدره 189 مليار دينار جزائري سنة 2014، سنجد أن مساهمة القطاع في هذا المجال وطبقا لإحصائيات نفس السنة تشكّل نسبة إنجاز تفوق 87٪ وهي نسبة مرتفعة وغير بعيدة عن الهدف المرغوب.

2. الدور التنموي للمشاريع الحرفية في قطاع الاستثمار وتوفير العملة الصعبة

1.2. وزن قطاع الصناعة التقليدية والحرف في المجال الاستثماري التنموي: فيما يلي سنتناول تطوّر الحصيلة الاستثمارية المموّلة من طرف بعض أجهزة الدعم المالي.

أ. **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:** ويمكن بيان تطوّر الحصيلة الاستثمارية السنوية المموّلة من طرف هذا الجهاز خلال الفترة (2011-2019) عبر الجدول الآتي تقديمه.

جدول رقم (10)_ التطوّر السنوي للمشاريع الحرفية المصرّح بها لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وتكاليف الاستثمار الخاصة بها خلال الفترة (2011-2019)

السنوات	عدد المشاريع	نسبتها من مجموع المشاريع (٪)	مناصب الشغل الموفّرة	نسبتها من مجموع المناصب الموفّرة (٪)	قيمة الاستثمار (مليون دج)	نسبته من المجموع الإجمالي للاستثمارات (٪)
2011	3.582	8,4	9.737	10,54	9.982,42	7,3
2012	5.415	8,2	13.556	9,71	16.819,72	7,8
2013	4.900	11,38	13.214	13,73	15.736,95	9,9
2014	4.255	10,41	10.351	11,11	12.889,02	8,19
2015	2.170	6,44	4.734	9,17	6354,49	6,5
2016	319	2,8	583	2,5	944,07	1,81
2017	94	2,1	176	1,7	277,3	0.9
2018	149	11,34	301	13,96	382,96	9,1
2019	266	11	517	13,76	683,79	8,8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Les Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 2012, Données 2013, Données 2014, Données 2015, Données 2016, Données 2017, Données 2018, Données 2019, Données 2020, **Ministère de l'Industrie et des Mines**.

احتل قطاع الصناعة التقليدية والحرف المرتبة الثانية من بين القطاعات الأكثر طلبا من قبل حاملي المشاريع الذين تتمّ مرافقتهم من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بعد قطاع الزراعة، باستثمارات مثّلت 11٪ من مجموع الاستثمارات المقدّمة من

طرف هذا الجهاز إلى غاية سنة 2019،[1] وتجدر الإشارة أيضا أنّ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تمكّنت منذ إنشائها سنة 1996 وإلى غاية 2019/12/31، من مرافقة 43.130 مشروع حرفي، بمعدّل نسوي قدره 17٪، ونسبة إجمالية قيمتها 11٪ من مجموع المشاريع المموّلة من طرف الوكالة، وبتكلفة إجمالية قدّرت بـ 110.871مليار دج، سمحت بإنشاء 126.514 منصب شغل حرفي طوال الفترة.[2]

ب. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر ANGEM:

وعن القروض الممنوحة للمقاولين الحرفيين من طرف هذه الهيئة، فقد عرف عددها تزايدا محسوسا، حيث قامت الوكالة بتقديم 95.417 قرض مصغّر جديد في ظرف أربع سنوات، هذه الزيادة رافقها أيضا ارتفاع في حجم الاستثمارات المقدمة بنسبة فاقت 363٪، كما هو موضّح الجدول الموالي.

جدول رقم (11)_ تطوّر القروض الممنوحة للمقاولين الحرفيين من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر في الفترة بين (2011-2019)

السنوات	عدد القروض الممنوحة	عدد القروض الجديدة	نسبة الزيادة (٪)	لمبلغ المستأجر (ألف دج)
2011	66.440	/	/	2.006.562,53
2012	86.158	19.718	30	2.922.405,08
2013	97.662	11.504	13,4	3.780.636,63
2014	118.410	20.740	21,24	5.532.515,20
2015	121.615	3.205	2,7	5.745.879,93
2016	136.746	15.131	12,44	7.140.112, 41

[1] - Idem.

[2]- Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 2020, **Ministère de l'Industrie et des Mines**, N° 36, Alger, avril 2020, p. 26

7.757.806,05	6,01	8.230	144.976	2017
8.694.529,42	6,63	9.617	154.593	2018
9.309.463,33	4,70	7.264	161.857	2019

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Les Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 2012, Données 2013, Données 2014, Données 2015, Données 2016, Données 2017, Données 2018, Données 2019, Données 2020, **Ministère de l'Industrie et des Mines**.

شهدت إحصائيات القروض الممنوحة لحاملي المشاريع الحرفية المستفيدين من دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر تطوّرا مستمرا، حيث انتقل عددها من أكثر من 66.000 قرض مصغّر سنة 2011 إلى 161.857 قرض ممنوح سنة 2019، بمعدّل تطوّر يقارب 144٪ خلال الفترة ونسبة سنوية قدرها 16٪، أي أكثر من 10.000 قرض مصغّر ممنوح سنويا؛ هذا الارتفاع في عدد القروض المقدّمة سمح بزيادة الإنتاج في القطاع وتوفير مناصب شغل.

ج. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

إلى غاية 2019/12/31، قام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بتمويل 14.383 مشروع حرفي، من بينها 22,6٪ مشروع نسوي،[1] وهو سمح بتوفير 37.553 منصب شغل في القطاع، بتكلفة تمويل فاقت 47.073,70 مليون دج، كما هو موضح في الجدول الموالي.

[1]- Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 2020, op.cit, p. 27

جدول رقم (12)_ مشاريع الصناعة التقليدية والحرف المموّلة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC خلال الفترة (2012-2019)

السنوات	عدد المشاريع المموّلة	عدد المشاريع المموّلة سنويا	مناصب الشغل	مناصب الشغل المنشأة سنويا	مبلغ التمويل (مليون دج)
2012	2.511	/	6.822	/	5.649,51
2013	4.172	1.661	11.001	4.179	10.347,19
2014	6.782	2.610	17.950	6.949	18.627,99
2015	9.870	3.080	26.078	8.128	29.489,45
2016	11.886	2.016	31.222	5.144	37.029,45
2017	12.586	700	33.001	1.779	39.609,64
2018	13.321	735	34.868	1.867	42.578,39
2019	14.383	1.062	37.553	2.685	47.073,70

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Les Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 2012, Données 2013, Données 2014, Données 2015, Données 2016, Données 2017, Données 2018, Données 2019, Données 2020, **Ministère de l'Industrie et des Mines**.

عرف عدد المشاريع الحرفية المموّلة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة زيادة فاقت 470٪ خلال الفترة (2012-2019)، هذا التطوّر تزامن مع زيادة في عدد مناصب الشغل الموفّرة والمبالغ المستثمرة فيها بنسب 451٪ و733٪ لكل منهما، وبنسب زيادة سنوية تعادل 60٪، 57٪ و92٪ في كل من عدد المشاريع، مناصب الشغل وتكلفة التمويل الموجّهة على الترتيب.

ونشير هنا إلى أنّ قطاع الصناعة التقليدية والحرف يشكّل ثاني قطاع من بين القطاعات الأكثر طلبا من قبل حاملي المشاريع المستفيدين من دعم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بعد الزراعة.[1]

د. الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT):

ويستفيد منه كل من الحرفيين الفرديين، التعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف وكذا الجمعيات النّاشطة في مجال الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية بشكل حصري.[2] وحسب إحصائيات دراسية للأنشطة الحرفية المنشأة بدعم من هيئة دعم، قام الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية وإلى غاية 2014/12/31 بدعم 1.668 مشروع حرفي في ميدان الصناعة التقليدية والفنية لاقتناء تجهيزات وأدوات لفائدة الحرفيين، خُصّص لها تكلفة تمويل قيمتها 685,38 مليون دج، بمعدل نسوي نسبته 38٪.[3]

2.2. مكانة المؤسسات الحرفية في الصادرات خارج قطاع المحروقات:

وعن صادرات قطاعنا المدروس فعملية تحليل نتائج الإجراءات المطبّقة في إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020 وتقديم تقييم أولي لها، تطلّب القيام بدراسة حصيلة صادرات الجزائر من المنتجات التقليدية لسنة 2015 من خلال الجدول رقم (13)

[1]- Idem.

[2]- Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 2020, op. cit, p. 28.

[3]- Ministère du Tourisme et de l'artisanat, **Les statistiques de l'Artisanat en Algérie**, Alger, Année 2014, p.6.

جدول رقم (13)_ قيمة وكمية صادرات منتجات قطاع الصناعة التقليدية والحرف لسنة 2015

المنتج التقليدي	الكمية (ألف طن)	السعر (مليون دولار)
ألواح وبلاط تغليف السيراميك	0,54	0,18
تماثيل ومنتجات أخرى مزخرفة من السيراميك	0,0002	0,001
السجاد وأفرشة الأرضيات من النسيج	0,0002	0,001
الحلي التقليدية	0,00003	0,0002
المجموع		0,1822

Source: ALGEX, Exportations Algériennes Des Produits De L'artisanat, Année 2015

تظهر الأرقام الواردة أعلاه أنّ صادرات قطاع الصناعة التقليدية تمثّل قيمة ضعيفة جدا، كما تقتصر على بعض المنتجات الحرفية، فمن بين تشكيلة متنوّعة مكوّنة من 338 منتج حرفي، تتكوّن صادرات القطاع من أربعة أنواع فقط من المنتجات الحرفية، شكّلت فيها منتجات السيراميك النّصيب الأكبر بنسبة تجاوزت 90٪ من الكمية الإجمالية للصادرات، والأمر نفسه بالنسبة لمساهمتها في العائدات الكلية للتصدير، فعائدات هذه المنتجات مثّلت النسبة الأعلى مقارنة بالبقية.

وبالتالي فالإحصائيات المقدّمة تدّل على أنّ القطاع لا يتطوّر، وأنّ ليس له القابلية على إثبات نفسه، على الرغم من كون إمكانياته أكبر بكثير من ذلك.

3.2. مساهمة قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تنشيط وترقية القطاع السياحي:

أصبح من المسلّم به على المستوى العالمي أنّ هناك ارتباطا وثيقا بين قطاع الصناعة التقليدية والحرف وقطاع السياحة، من منطلق أنّ القطاع الأخير يمثّل سوقا لمنتجات الحرفيين وخاصة الممارسين لأنشطة ميدان الصناعة التقليدية والفنية، وعليه فتعزيز

الاستثمار السياحي سيساهم بفعالية في توسيع قدرات القطاع من ناحية الطلب ؛[1] وفي المقابل يلعب قطاع الصناعة التقليدية والحرف دورا مهما في تحسين المداخيل السياحية، بحيث يكتسي دور الصناعة التقليدية في ترقية السياحة نفس الأهمية التي يحظى بها قطاع السياحة في تسويق المنتج التقليدي، ما يكفل استمرار تحقيق معدّلات نمو ترسم مسار التنمية بين القطاعين.[2]

ولإبراز دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في دعم السياحة في الجزائر سنقوم بدراسة وتحليل تطوّر الإيرادات السياحية من خلال الآتي. تطوّر حجم المداخيل السياحية الناتجة عن الوافدين للجزائر موضّحة في الجدول الموالي.

جدول رقم (14)_ تطوّر الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات السياحية (مليون دولار)	304	209	141	169	165

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2021

يتّضح من خلال الجدول أنّ قيمة التدّفقات السياحية من النقد الأجنبي قد عرفت تذبذبا تراوح بين ارتفاع وانخفاض، فكما هو معروف فإنّ تطوّر المداخيل السياحية مرتبط بزيادة توافد السّياح الأجانب، لكون السائح الأجنبي عكس غير المقيم، ترتفع نفقاته بفضل الإقامة والإطعام وشراء الهدايا وغيرها، ولذلك فمن البديهي القول أنّ الإيرادات تتحقّق من إنفاق السياح في الدول المضيفة على مختلف السلع والخدمات السياحية،

[1] - إبراهيم بوناب محمد الأمين، **أهمية قطاع الصناعة التقليدية ودوره في تنمية القطاع السياحي دراسة حالة الجزائر في الفترة (2003-2013)**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص.76.

[2] - عوينان عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2013/2012، ص.112.

وأيضا على مختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع،[1] غير أنّه سُجّل تراجع واضح في الإيرادات السياحية بدءا من سنة 2016 قدره 31٪ ؛ وتفسير ذلك مرهون بمجموعة من المعوّقات التي يواجهها قطاع السياحة ببلادنا، والتّي أثّرت على الإيرادات السياحية وكانت السبب وراء تراجع أداء هذا القطاع، أهمها:

- سوء تسيير المرافق السياحية وتدني مستوى أداء الخدمات، إضافة إلى ضعف المنتوج السياحي الجزائري وعدم قدرته على جذب السياح المحليين فما بالك الأجانب؛
- غياب إستراتيجية تسويقية فعالة لترويج المنتوج السياحي داخل وخارج البلاد، وكذا موسمية النشاطات السياحية الجزائرية؛
- ارتفاع التكاليف ونقص الأمن السياحي، والأهم إهمال دور قطاع الصناعة التقليدية في تنمية السياحة.[2]

هذا التشخيص يُظهر لنا بوضوح ضعف أداء القطاع السياحي ويؤكّد على أنّ الواجهة السياحية الجزائرية ما زالت لم تصل إلى المستوى الذي يجعل من السياحة صناعة قائمة يعوّل عليها لخلق قيمة مضافة وتنمية الاقتصاد الوطني، وكذا الترويج للمنتجات التقليدية الجزائرية التي تعدّ من أهم عناصر المزيج التسويقي السياحي. إذ وبالرغم من العلاقة المتينة بين قطاعي السياحة والصناعة التقليدية والحرف وأهميتها، وهذا من منطلق أنّ منتجات القطاع الأخير تمثّل مصدرا لـ 10٪ من إيرادات السياحة

[1] - شرفاوي عائشة، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيّرات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 03، 2015/2014، ص.39.

[2] - عشي صليحة، **الآثار التنموية للسياحة _دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب_**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، جامعة باتنة، 2005/2004، ص. 91.

حسب المنظّمة العالمية للسياحة،[1] إلّا أنّ واقع الحالة في الجزائر يبقى محتشما مع تلك التوجّهات، فالظاهر أنّه لا يوجد ترابط وثيق بين القطاعين.

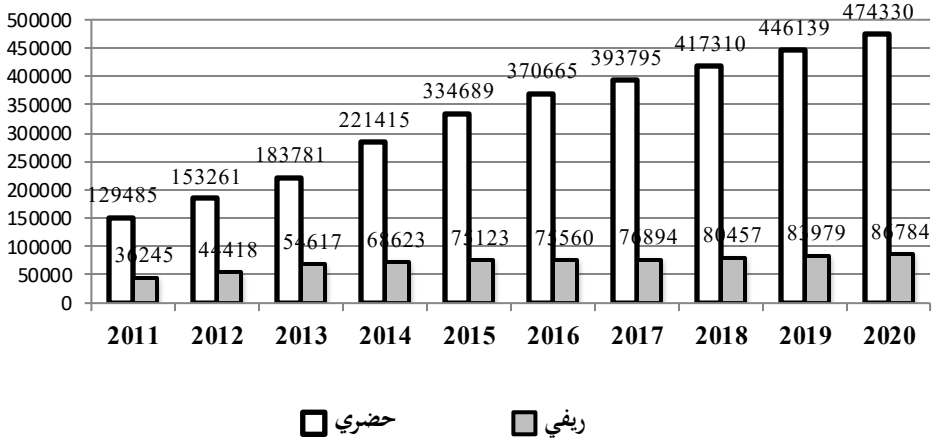
3. دور مشاريع الصناعة التقليدية في تحقيق تنمية اجتماعية

إنّ تقييم منافع قطاع الصناعة التقليدية والحرف من الجانب الاجتماعي يتطلّب دراسة آثاره على التنمية المحلية والجهوية وكذا على إدماج العنصر النسوي في هذا المجال.

1.3. التوزيع الجغرافي لمشاريع قطاع الصناعة التقليدية والحرف ودوره في التنمية المحلية والجهوية:

تستجيب المؤسسات الحرفية للأهداف الوطنية المتعلّقة بخلق وتوزيع الدخل في المحيط الريفي والتخفيف من الضغط الديمغرافي على المدن. وببلادنا عرفت المشروعات الحرفية ارتفاعا معتبرا في الوسط الريفي، تفاصيل ذلك في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3)_ توزيع المشاريع الحرفية حسب الوسط [ريفي- حضري] في الفترة (2011-2020)



المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2021

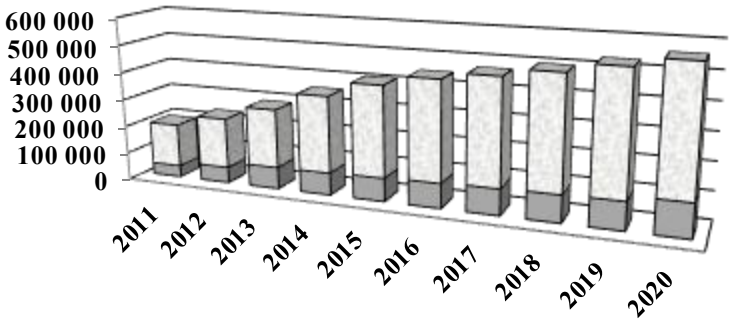
[1] - شنيني عبد الرحيم، **دور التسويق السياحي في إنعاش الصناعة التقليدية والحرفية _ دراسة ميدانية: حالة غرداية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص.115.

تحليل البيان يظهر أنّ كثافة المشاريع الحرفية في الوسط الريفي قد تطوّرت بنسبة تقارب 140٪ خلال الفترة، أي زيادة فاقت الضعف ومعدل تطوّر سنوي قدره 16٪، ما يسمح بإنشاء 5.615 مشروع حرفي جديد سنويا.

لهذا فإن دعم وترقية النشاطات الحرفية يمكن أن يعيد التوازن الجهوي بين الولايات، فتواصل هذه الوتيرة في الإنشاء سوف يقلّل من النّزوح الريفي ويخفّف من الضغط الديمغرافي على المناطق الحضارية، فضلا على الحفاظ على النشاطات التقليدية المتواجدة في هاته المناطق.

2.3. تثمين دور المرأة: نتائج إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020 في إبراز دور المرأة في التنمية يوضّحه البيان رقم (4).

الشكل رقم (4)_ توزيع المشاريع الحرفية حسب الجنس [رجال-نساء] في الفترة (2011-2020)



	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رجال	155 258	180 849	211 438	275 606	325 667	357 365	377 177	400 723	430 468	441 107
نساء	42 422	57 549	78 600	80 107	84 145	88 860	93 512	97 044	99 650	120 007

رجال ☐ نساء ■

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2021

يظهر البيان أنّ غالبية الحرفيين أرباب العمل هم من الذكور، حيث تبلغ نسبة مشاركتهم في المتوسط حوالي 78٪ ؛ مع ذلك فقد ارتفع عدد المشاريع الحرفية النسوية من 42.422 مشروع حرفي سنة 2011 إلى 120.007 مشروع حرفي سنة 2020، حيث سجّل عدد المشاريع النسوية نسبة تطوّر وصلت إلى 183٪ في ظرف 9 سنوات، وزيادة قاربت الضعفين مقارنة بسنة 2011، ومردّ هذا التطوّر هو الدعم والمساندة التي تلقتها النسوة حاملات المشاريع عموما من طرف الدولة في السنوات الأخيرة، وبهذا فمواصلة هذا الأسلوب المطّرد في الإنشاء سوف يعزّز فعلا من دور المرأة في مختلف مجالات الأنشطة.

بملاحظة ما سبق، نجد أنّ جهود تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في إطار الإستراتيجية الموضوعة للنهوض بهذا الأخير في آفاق 2020 قد حققّت حصيلة طيبة في الغالب على المستوى المحلي، وحافظت عموما على مسار التنمية التي شهدها القطاع مع استراتيجيته السابقة آفاق 2010، كما أكّدت هي الأخرى على دور القطاع كفاعل اقتصادي واجتماعي، وسمحت للقطاع بتسجيل إنجازات كمية ونوعية لا يستهان بها في مجال خلق الأنشطة ومناصب الشغل، والتّي تجسّدت بفضل إجراءات الدعم والتدابير التّي تضمّنها المخطط الحالي والمنفّذة بالتوّازي مع تحفيز المقاولين الحرفيين على التجمّع في أنظمة إنتاجية محلية متخصّصة تسهّل من مهام الهيئات المسئولة على الإشراف والتأطير.

II.3. قراءة نقدية لإستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020

عرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف خلال رسم ملامح إستراتيجية تنميته الحالية في آفاق 2020 محطّة جديدة تركت بصماتها على مسار تطوّره، تتمثّل في تحويل القطاع إلى الدائرة الوزارية المكلفة بالسياحة في السداسي الأوّل من سنة 2010 ؛ هذا التحويل الذي شهده القطاع قبل أقّل من سنة عن نهاية تنفيذ إستراتيجية التنمية السابقة، يطرح التساؤل عن مصير المشروعات التّي لا تزال قيد التجسيد وعن الآليات والتدابير الواجب تجنيدها في المجالات التّي واجه فيها المقاولون الحرفيون صعوبات، وخاصة ما يتعلّق بدخول الأسواق وتحقيق تنمية مستدامة للقطاع تحت وصاية هذه الوزارة الجديدة، من هنا وجّه بعض الدّارسين لقطاع الصناعة التقليدية والحرف

مجموعة من الانتقادات لإستراتيجية التنمية الحالية، إذ أفادت التّجربة القطاعية في مجال تنفيذ الإستراتيجية الأخيرة في الكشف عن جملة من النقائص المرتبطة بـ:

1. ضعف الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع

أمام التحديّات والتحوّلات التي عرفها السيّاق العام للاقتصاد الوطني والدولي، التي أظهرت أنّه من الواجب التّأقلم معها وأخذها بعين الاعتبار، وباعتبار الوجهة الحديثة للقطاع التي تنظر إليه نظرة اقتصادية من دون التخلّي عن الهدف السابق في مجال الحفاظ على الهوية الوطنية، كان من الأجدر التّعاطي تشريعيا وتنظيميا مع الهدف الاقتصادي، ويبدو أنّ الإستراتيجية الحالية هي الأخرى على غرار سابقتها لم تتمكّن من تجاوز هذا النقص، إذ من غير المجدي الاستمرار في التّعامل مع القطاع بتشريعات وُضعت أساسا في إطار نظرة قاصرة ذا بعد تراثي وثقافي ؛ فإلى حدّ الآن لا تزال عملية التسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف تعاني من منافسة غير محفّزة من السجّل التجاري على مستويين، الأوّل هو الإبقاء على عدد من النشاطات الحرفية ضمن قائمة النشاطات الاقتصادية، أمّا الثاني فيتمثّل في ازدواجية التسجيل ما بين سجل الصناعة التقليدية والسجّل التجاري بالنسبة للمقاولات الحرفية، زاده ثقل الملف الإداري الذي عرقل ديناميكية التسجيل في سجل الحرف. الأمر الذي أدّى بالممارسين للأنشطة الحرفية في إطار المقاولة إلى الاكتفاء بالتسجيل في السجّل التجاري دون سجل الحرف، فيما اتجه عدد كبير من الحرفيين إلى العمل في القطاع غير الرسمي أو في حالات أخرى إلى شطب أنشطتهم بعد فترة من التسجيل.[1]

وعلى الصعيد التنظيمي مثال آخر يُبرز بوضوح خلل هذه التّشريعات، هو مسألة التّداخل بين صلاحيات الهياكل المؤّطرة وبين صلاحيات التمثيل الهيكلي الإداري والمنتخب، والتّي تشكّل عقبات تحول دون التسيير الحسن لهذه المؤسسات، بالإضافة إلى أنّ هذه الهياكل وُرّثت على منح الأولية للصناعة التقليدية والفنّية دون ميداني حرف الإنتاج

[1]- شكري بن زعرور، التغيير وإدارة التغيير في قطاع الصناعة التقليدية: استكشاف المقوّمات وبحث في الأدوات، مجلة "Munich Personal RePEc Archive"، ألمانيا، عدد 56121، 22 ماي2014، ص.20

والخدمات ؛ وبالتالي عدم الاتفاق مع الهدف الاقتصادي الذي يرمي إلى التركيز على دور الحرف المنتجة، فمن الجدير بالذكر في هذا الصدد أنّ مصدر إيرادات المؤسسات المؤطّرة بالقطاع _في جزء معتبر منها_ هو من الميدانين الآخيرين.[1]

من جانب آخر، وفيما يخّص الهياكل القاعدية، فالحركية التنظيمية الهادفة إلى توسيع هياكل القطاع لم تُتبع ببرنامج عمل مقابل، يعمل على إيجاد الموقع العملي لهاته الأخيرة، ويُمكّنها من الاستقرار والأداء الفعّال؛ كما أنّ هذا التعدّد لم يُتبعه المشرّع بالنصوص التنظيمية الكفيلة بتسيير وضمان الموارد لهذه الهياكل ويُحدّد علاقتها بالهياكل الموجودة ويضمن بيئة عمل مكيّفة.[2]

هذه الاختلالات التّشريعية والتّنظيمية وعدم تكيّفها مع الواقع، تقودنا إلى إدراك أنّ التطلّعات المسّطرة في إطار الإستراتيجية لم تتلاءم مع طبيعة الهياكل القطاعية وطاقة استيعابها وقدرتها على الأداء، ممّا يستدعي ضرورة تسطير أهداف مرحلية مترافقة مع الإمكانيات اللازمة التي يضمنها تشريع وتنظيم مناسبين ومتواكبين مع أهداف القطاع الاقتصادية، وهذا لضمان ديمومة التطوّر.

2. البطء في تحيين مدوّنة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف

على الرغم من اعتبار مدوّنة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف أحد الركّائز الرئيسية التي تعتمد عليها إستراتيجية تنمية القطاع، لكونها الفيصل في تحديد الفوارق بين أنشطة الصناعة التقليدية ونظيرتها الأنشطة الاقتصادية، غير أنّ مدوّنة الأنشطة الاقتصادية لا تزال تتضمّن عددا من الأنشطة الحرفية، فضلا عن أنّ عملية تحيين النشاطات التي تتضمّنها مدوّنة قطاعنا المدروس تتميّز بالكثير من البطء، وهو ما خلق بعض الصّعوبات لدى غرف الصناعة التقليدية والحرف المسند إليها عمليات التسجيل،

---

[1]- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.70.

[2]- شكري بن زعرور، التغيير وإدارة التغيير في قطاع الصناعة التقليدية: استكشاف المقومات وبحث في الأدوات، مرجع سابق، ص.21.

بسبب عدم قدرتها على التكفّل بكافة طلبات التّسجيل الجديدة، ممّا يؤّثر على مصداقيتها وعلى تأديتها لإحدى مهامها الأساسية.[1]

ومن جانب آخر، تنبع أهمية مدوّنة نشاطات القطاع من أنّها تعتبر الأساس القاعدي والإلزامي لكل طلب تسجيل في سجّل الصناعة التقليدية والحرف، هذا الأخير يعمل على منح صفة ممارسة النّشاطات الحرفية وفقا لهذه المدوّنة، الذي أُوكلت مهمة مسكه وتسييره لغرف الصناعة التقليدية والحرف، كما يعتبر من جهة أخرى مصدرًا لموارد هذه الهياكل المسيّرة له، إلّا أنّ عملية تسيير هذا السجّل تبقى غير موّحدة على مستوى هذه الهياكل، فضلا عن انعدام الرقابة على العملية.[2] وعليه يمكن القول بأنّ كل المجهودات المبذولة إلى يومنا هذا لتنظيم قطاع الصناعة التقليدية والحرف تبقى غير كافية نظرا لحجم الاحتياجات، لاسيما على مستوى الغرف.

3. إشكالية الدعم المالي والجبائي

كما سبق وأشرنا في الفصل الأول يتميّز قطاع الصناعة التقليدية والحرف بكونه قطاع بسيط في استثماراته وحاجاته لرأس مال الانطلاق، لكن هشاشة النسيج الحرفي وضعف مداخيل الحرفيين، خصوصا بالمناطق النائية والريفية، تطلّب تدخّل الدولة لتذليل هذه العقبات المالية من خلال الإجراءات المنفّذة في إستراتيجية تنميته والأجهزة المالية المسخّرة لهذا الغرض، هذه الأخيرة سجّلت الدّراسات فيها عددا من العوائق المعاينة فيما يخص خدماتها المالية والامتيازات الجبائية، والتّي يمكن تلخصيها في الآتي ذكره:

- استمرار السياسة المقدّمة في هذا المجال في إقصاءها للنشاطات الحرفية لإنتاج المواد والخدمات من برامج تمويلها، كما أنّ هذه السياسة وإن كانت تهدف إلى حماية بعض الحرف المهدّدة بالزوال، غير أنّها تعمل ومن دون قصد على تدعيم روح الاتكال

[1] - نفس المرجع السابق، ص.23.

[2] - وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.71.

لدى الحرفي، أي أنّ التدابير الممنوحة إلى الآن في مجال الدعم المالي تبقى غير كافية وتفتقد إلى التعميم؛ وبدورها تتواصل معاناة المقاولين الحرفيين مع ديونهم المتراكمة النّاتجة عن علاقاتهم بالضرائب وكذا صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء؛

- رغم توسيع استفادة المقاولين الحرفيين من مختلف أجهزة التشغيل الخارجية في إطار الإستراتيجية الحالية مثلما قدّمنا في المطلب السابق، وذلك على الأقل مقارنة بالإستراتيجية السابقة، إلّا أنّه سُجّل قصور في الاتصال بين الأجهزة المذكورة (الصّندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتّأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر) من جهة، ومن جهة أخرى قطاع الصناعة التقليدية والحرف عبر مختلف الفاعلين، إذ تمّ تسجيل انعدام في التنسيق بين هذه الهياكل، أدّى إلى عدم وضوح الرؤية بخصوص الأهداف المتوخّاة من هذه الأجهزة؛
- ضعف آليات المتابعة والمرافقة والمراقبة الميدانية للمشاريع المستفيدة من الدعم؛
- عدم التوافق بين النّصوص التّشريعية والتّنظيمية المتعلّقة بالعمليات المصرفية ومقتضيات إنشاء مؤسّسات التمويل المصغّر، وذلك من حيث المستوى الأدنى لرأس المال المطلوب المرتفع جدا وكذا قواعد الحذر المفروضة، فضلا عن الشروط المصرفية العامة والتي تتعلّق خاصة بتحديد النّسبة القصوى لهامش الربح المصرفي، علاوة على محدودية دور غرف الصناعة التقليدية والحرف في مرافقة الحرفيين في مسار الحصول على هذه الخدمات؛
- نقص الخبرة لدى الأطراف الفاعلة بالآليات المستجدّة في مجال التمويل المصغّر في مختلف جوانبه وكذا لنقاط الضعف والقوة في التّجارب العالمية، بما فيها تلك التي تخصّ الدّول المجاورة ذات السيّاق المماثل لبلادنا، إلى جانب عدم توفّر الخدمات المصرفية المراعية للخصوصيات الدينية والثقافية للمجتمع بصورة واسعة وكافية.[1]

[1]- مصطفى بن بادة، الكلمة التوجيهية للسيد معالي وزير المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، مرجع سابق، ص.17.

4. محدودية برامج التكوين وتنمية المهارات

إنّ نجاح الإستراتيجيات والبرامج الموضوعة في أي قطاع مرهون بالمورد البشري، إذ يعتبر ركيزة أساسية لأي عملية تنموية، فالرفع من مستوى تأهيل العناصر البشرية المسيّرة للقطاع وكذا تكوين وتنمية مهارات الحرفيين، يكتسي طابع الأولوية، لاسيّما في الفترات الانتقالية التي تعرف تسطير برامج وسياسات تنموية حديثة، بما يمكّنهم من التعرّف على أدوارهم الجديدة وامتلاك المهارات التي تتطلّبها هذه المهام التي تفرضها البرامج المسطّرة من جهة، ومن جهة أخرى استمرار إيصال المعارف وتكييف ممارسة النشاط الحرفي مع التحوّلات الاقتصادية الجارية والتّماشي مع متطلّبات السوق.[1]

وفي هذا الصدد، حظي العنصر البشري باهتمام محوري ضمن الإستراتيجية الحالية للقطاع، إلّا أنّ المنحى المسطّر لتسيير الموارد البشرية يشهد بعض الاختلالات، حيث تمّ تسجيل مجموعة من النقائص في أنظمة التكوين المعتمدة من بينها:

- يُعاب على الأفعال التكوينية الموضوعة بأنّها لم تكن وليدة الحاجة الدّاخلية للقطاع، بل كانت استجابة في غالبية الأحيان لبرامج هيئات وطنية أخرى ودولية، ما يدّل على غياب سياسة واضحة المعالم في مجال تأهيل الموارد البشرية؛[2]
- ضعف تحفيز القدرات البشرية الكُفؤة، وهو ما دفع سلطات القطاع إلى الاستعانة بتلك المقدّمة له في إطار آليات دعم دمج الإطارات؛
- عدم توسيع تطبيق منهجية التكوين عن طريق التمهين لدى الحرفيين المعلّمين، بما يضمن توفير مهارات حرفية ملمّة بالمعرفة النظرية للحرفة وكذا التطبيق العملي لها، والتي تسمح بالتطوّر والتطوير؛[3]

---

[1]- Alain Labruffe, op.cit, p. 3.

[2]- Yves Bonete, **la formation professionnelle en artisanat**, Rapport au Gouvernement de la republique Algeirenne Democtratique et Populaire, Genéve, mai 2010, p. 35.

[3]- مصطفى بن بادة، التكوين المتخصص والتأهيلات المهنية لتعزيز مهارات الموارد البشرية، أشغال الورشة الثالثة للجلسات الوطنية للصناعة التقليدية 2012، **مجلة الحرفي**، عدد خاص، 2012، ص.25.

- وفيما يتعلّق بالتكوين عن بعد، لا تزال سياسة التكوين المتواصل يشوبها نوع من النّقص خاصة في مجال التّنسيق مع القطاعات الشريكة، وهذا من أجل استغلال الفرص المتاحة لتطوير التكوين عن طريق التمهين، وكذا إعادة النّظر في الصّيغ البيداغوجية وهندسة البرامج بما يتوافق مع طموحات وحاجات القطاع؛
- عدم تسخير برامج واضحة المعالم والأهداف لأجل ضمان تكوين مستمر ونوعي لإطارات وموظفي هياكل القطاع.[1]

5. التأخّر في تنفيذ آليات دعم التآزر وترقية نظام الإنتاج المحلي

مواصلة تنفيذ منهجيتي Nucleus لدعم التآزر بين الحرفيين والـSPL لتحقيق ديناميكية اقتصادية مستدامة، سيساهم مساهمة فعّالة في تحقيق التّوازن الاقتصادي المحلّي وكذا الاستقرار السكاني ؛ غير أنّ ما يُعاب على هذه الإصلاحات التّي بادرت بها الدولة، هو التّأخر في إدراجها ضمن المحاور التي تضّمنتها الإستراتيجية، الأمر الذي أثّر بدوره على تحقيقها بشكل تام، فبرنامج نظام الإنتاج المحلي *SPL الذّي تمّ البدء في تنفيذه قبل أقل من سنتين عن انتهاء تطبيق إستراتيجية القطاع المنتهية التنفيذ يمكن أن يشكّل دليلا على ما سبق،[2] ضف إلى ذلك، وبالنظر إلى الواقع الحالي فإنّ هذه التجربة الفتيّة لهياكل القطاع في مجال تنفيذ هذه البرامج تعرف بعض النقائص المرتبطة أساسا بضعف التمويل الخاص بإنجاح برامجها.[3]

---

[1]- Alain Labruffe, op. cit, p. 5.

*سنعود لتناول هذا العنصر بالتفصيل فيما بعد.

[2]- بن زايد مسعود، الكلمة الافتتاحية لرئيس الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف في أشغال الورشة الأولى للجلسات الوطنية للصناعة التقليدية والحرف 2012، **مجلة الحرفي**، عدد خاص، 2012، ص.5.

[3]- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.71.

6. اختزال مفهوم التسويق في الترويج

يمكن تلخيص الاحترازات المسجّلة على الجهود التي تمت على الصعيد التسويقي، فيما يلي:

- ضعف العملية الترويجية للمنتوج التقليدي على المستوى المحلي؛
- الاختزال الحاصل في فهم التسويق واعتباره عملا ترويجيا، في حين كان من الأجدر النّظر إلى الترويج على أنّه أحد الأبعاد الهامّة وليست الوحيدة في العملية التسويقية، هذه الأخيرة هي في الحقيقة عملية متكاملة ترتبط بالأساس بدراسة السوق التّي توفّر معلومات مفيدة لتصميم المنتوج ووضع سياسة سعرية مناسبة، إلى جانب أماكن تواجد المنتجات بالقرب من الزبائن المحتملين؛
- حصر الخدمات الترويجية بشكل خاص على النشاطات التقليدية والفنية من دون مراعاة لحجم التّواجد الحقيقي والتمثيل الفعلي لكل من أنشطة الخدمات والإنتاج، فعلى الرغم من أنّ الفترة المستغرقة في التّعريف بوجود المنتج التقليدي الجزائري بأهم المعارض قد أخذت بعض الوقت، وذلك لتمكين الحرفيين من التعرّف على إستراتيجيات الترويج والتّحكم في أساليب التصدير والمفاوضات في الأسواق الخارجية، لكنّها لم تؤت بجميع ثمارها المرجوّة.[1]
- عدم ملاءمة بعض التدابير التشريعية والتنظيمية المتعلّقة بالتجارة الخارجية لخصوصيات قطاع الصناعة التقليدية والحرف، لاسيما ما يخّص استيراد المواد الأولية أو استرجاع حصيلة الصادرات، وبالخصوص عقب المشاركة في المعارض خارج الوطن.[2]

[1] - نفس المرجع السابق، ص.53

[2] - شكري بن زعرور، تحسين الجودة: أية مقاربة لقطاع الصناعة التقليدية، مجلة " **Munich Personal RePEc Archive**"، ألمانيا، عدد 70853، 21 أفريل 2016، ص.11.

ما سبق، صعبّ من الوصول إلى تحقيق نظرة واعدة للتسويق ترتكز على رؤية كلية تأخذ المبادئ الأساسية للعملية بعين الاعتبار.

7. وجود نقائص بالنظام المعلوماتي الموضوع

بادرت السّلطة الوصّية بإنجاز نظام معلوماتي ووضعته حيز التنفيذ، تلائما مع التحوّلات التكنولوجية الرّاهنة في مجال تسيير وتحريك المعلومة وبالشّكل الذي يجعل منها مادة خام لاتخاذ القرار ؛ لكن ما يبعث للخوف من جانب تسيير المعلومات عن طريق المنظومة الإعلامية باعتبارها محمّلة على شبكة الأنترنت، هو التّهديد وإمكانية الولوج إلى المعلومات التّي يتضمّنها النّظام وصعوبة تأمينها، إضافة إلى بعض النقائص المسجّلة في عملية تسيير واستغلال المعلومات على مستواها، إذ تفتقد هذا الأخيرة إلى تأطير بشري كفؤ للسّهر على حسن تسييرها وصيانتها.[1]

وعلاوة على الانتقادات السّابقة الموجّهة لإستراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020، هناك نقائص أخرى تمّ إغفالها تقف عقبة أمام تطوير الصناعات التقليدية ببلادنا، يتعلّق الأمر بـ:

- نقص الاتفاقيات الوطنية مع مختلف شركاء القطاع في إطار تعزيز التّعاون القطاعي، إلى جانب ضعف التنسيق لتلك المبرمة؛
- عدم استغلال الفرص المتاحة من التّعاون الخارجي والاستفادة من الخبرات الأجنبية بالشّكل اللائق لغياب معلومات وافية، كما أنّ تثمين العلاقات المكتسبة في الغالب ما لا يتم لوقت طويل ممّا يعيق التّراكم الكلّي للتّجارب، ضف إلى ذلك انعدام أهداف واضحة للبحث عن سبل تعاون خارجي مستدامة، خصوصا مع التحوّلات التي يعرفها

[1]- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف نظام المعلومات في قطاع الصناعة التقليدية والحرف ونظام التكوين عن بعد، **مجلة الحرفي**، العدد 4، 2012، ص.42.

الاقتصاد العالمي، فضلا عن أنّ الاستفادة من برامج الدعم الدولي تعاني من عدم التعميم على المستوى الوطني وتقتصر في الغالب على جهات دون أخرى؛[1]

- جانب آخر لا يمكن إهماله، ويتعلّق بمحور الاتصال الذّي يقع على عاتقه عبء إيصال أفكار وأفعال القطاع إلى مختلف الشّركاء الداخليين والخارجيين، فإن كانت جملة الأفعال الإعلامية والاتصالية التّي يقوم بها القطاع ذات أثر إيجابي، فإنّ الملاحظ أنّها تفتقد إلى تحديد دقيق للأهداف سواء بالنسبة للتّنسيق الداخلي أو للعلاقة مع المحيط، ويظهر ذلك في عدم وجود برامج اتصالية تضمن بقاء الهياكل على تواصل دائم فيما بينها، ماعدا تلك الأفعال التي كانت ناتجة عن ردّة فعل عن المحيط واستجابة ذاتية للهياكل للتّأقلم مع المستجدّات؛
- أمّا الجانب الإعلامي، فإنّ القطاع برغم مكانته الاقتصادية التي تظهر وتتجلّى من خلال العديد من المؤشّرات المقدّمة، فإنّه لم يستطع تكوين لغة خطاب موحّدة وقوية قادرة على التعبير عن حجمه وحقيقته، كما أنّ الأفعال الإعلامية الحالية ما هي إلا أفعال مناسباتية تنتهي بانتهاء الحدث ولا تحمل سمة الديمومة، ولذلك فإنّها لا ترقى لأن يُقال عنها أنّها إعلام قطاعي، وبالمقابل نجد قطاعات أخرى في نفس المحيط الاقتصادي الوطني لا تضاهي قطاع الصناعة التقليدية والحرف من حيث الأهمية، ولكنّها تبرز من خلال قوة الخطاب الإعلامي الذي تتبنّاه.[2]

هذه النقائص المآخذة على إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020، والتّي لم تؤت بجميع الثّمار المنتظرة منها، جعلت من قطاع الصناعة التقليدية والحرف قطاع ضعيف المردودية ولا يمتلك حصة سوقية واسعة، ولكنّها تعتبر تجربة تستحق التّثمين، من منطلق أنّ مواصلة الإصلاحات والعمل باستمرار يعدّ أمرا

[1]- عمامرة، Pierre Porie، Valerie Hidson، Georges Bernhoeft، فتيحة آمجوت جحيش، التعاون القطاعي والاندماج الاقتصادي لنشاطات الصناعة التقليدية في التنمية المحلية، أشغال الورشة الخامسة للجلسات الوطنية للصناعة التقليدية 2009، **مجلة الحرفي**، الجزائر، 2009، ص.ص 30-31

[2]- شنيني عبد الرحيم، مرجع سابق، ص.ص 131-132.

ضروريا لاستخراج الثروة الكامنة التي يملكها هذا القطاع لترقية الاستثمار وخلق مناصب شغل وحركية اقتصادية وكذا تطوير الصادرات وتحقيق تنمية محلية، من خلال الاعتماد على كل مسعى يحفّر العمل الجماعي بين الحرفيين وبمشاركة جميع الأطراف الفاعلة العمومية والخاصة داخل القطاع، فبقدر ما يتاح لأي قطاع من اهتمام وتسهيلات بقدر ما تكون النتائج إيجابية.

خاتمة

تعتبر الصناعة التقليدية هي الوريث لتاريخ طويل في الجزائر والوصي على التّقاليد والثّقافة بالبلاد فضلا عن مكانتها في المنظومة الاقتصادية المضمونة بكونها مصدر رزق أساسي للسكّان منذ القدم ؛ وقد عرفت في الجزائر جملة من التطوّرات أملتها التغيّرات وتعاقب الحضارات علاوة على التحوّلات والظروف الذين شهدتهما السّاحتين الوطنية والدولية، سواء من حيث التجمّعات البشرية التي شهدتها المنطقة قديما، أو أروقة الحكم في حقب تاريخية مختلفة، أو في ظل الواقع السّياسي والحروب داخل الوطن وخارجه التي أثّرت سلبا على الاقتصاد عموما والقطاع المدروس خصوصا ؛ حيث عاشت الأنشطة الحرفية بالجزائر وضعية مزرية من جرّاء الظروف الاقتصادية والسياسية التي عاشتها المنطقة خلال الاحتلال الفرنسي، إذ دخلت الصناعة التقليدية في أزمة مردّها السياسة الاستعمارية المجحفة من جهة، ومن جهة أخرى دخول المنتجات المصنّعة آليا، الأمر الذي أدّى إلى انهيار حرف عديدة واندثارها بالبلاد، ولاسيما تلك الأنشطة من الحرف التي منتجاتها ذات طابع نفعي.

محاولات عديدة قام بها باحثون ودارسون مهتمون بالصناعة التقليدية بمنطقة شمال إفريقيا تضمّنت مجموعة إصلاحات هادفة نحو إعادة بعث القطاع، وذلك من خلال أبحاث تم إجراؤها بالمنطقة لحماية الصناعة التقليدية من الزوال أبرزها أبحاث ***Proster Ricard***، أو من خلال تنفيذ تدابير تشجيعية لفائدة القطاع التي استفادت منها الجزائر متأخرة، اقتصر فيها الأمر على جهود ومبادرات فردية غير متناسقة والتي لم توصل لأي نتيجة مرضية ؛ إذ وبصفة عامة، تأخّر الجزائر في مجال دعم الصناعة التقليدية خلال الفترة الاستعمارية مردّه عدم تمكّنها من العمل في الوقت المناسب عكس تونس والمغرب، وهذا على الرغم من تبنيها نفس المبادئ وإتّباعها لنفس السياسة، وهو ما شكّل عجزا واضحا بالنسبة للصناعات التقليدية الجزائرية سنوات عدة.

تدريجيا، اتخذت الصناعة التقليدية والحرف مكانا في المنظومة الاقتصادية العالمية، دفعت بالباحثين نحو محاولة تأسيس مفهوم عالمي لها ؛ ومن الواضح أنّ إنشاء مفهوم دولي للصناعة التقليدية ليس عملا سهلا لأنّه يبرز مشاكل كثيرة تتعلّق بتعريف

الصناعة التقليدية في حدّ ذاتها لدى بلدان عديدة من جهة، ومن جهة أخرى تمييزها عن القطاعات الأخرى وتعزيز دورها كرهان اقتصادي واجتماعي وثقافي ؛ مع ذلك ورغم تباين مفاهيم القطاع من جراء الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان وأولوياتها في التنمية، إلا أنّ ذلك لا ينفي وجود روابط وتوليفات تتجاوز هذه الانقسامات الوطنية؛

مفهوم قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر تمّ تحديده من خلال المرسوم الرئاسي رقم 96-01 المتضمّن القواعد المحدّدة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، الذي بيّن أنّ الصناعة التقليدية والحرف تشكّل قطاعا مكوّنا من عائلة كبيرة من المهن ذات الطابع اليدوي، والتي تجمع بين الإرث الثقافي والفعالية الاقتصادية، وهو ما يجعلها تتّسم بصفات متنوّعة تعدّ خصائص إيجابية وسلبية في نفس الوقت، وبالتالي فإنّ عملية تعزيز نقاط القوة في هذه الخصائص ورفع نقاط الضعف يجعل من قطاع الصناعة التقليدية والحرف يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.

أمام هذا الوضع وحتى يستطيع قطاع الصناعة التقليدية والحرف القيام بالأعمال الملقاة على عاتقه ومواجهة التحدّيات الحالية والمستقبلية، قررت الحكومة الجزائرية وضع أول إستراتيجية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف سنة 2003، وذلك تجسيدا لإرادة الدولة في إعطاء هذا القطاع بعده الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الكامل، والسير به في مسار التنمية المستدامة، لاسيما مع التطوّرات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، الناتجة عن ظاهرة العولمة، والتي من مؤشراتها الواضحة الاتفاق مع الإتحاد الأوروبي والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

الإجراءات المقترحة في الوثيقة المتعلّقة بهذه الإستراتيجية تُتَرجم الرغبة الحقيقية لتوفير الأدوات والوسائل والميكانزمات الضروريّة لإعادة بعث نشاطات الصناعة التقليديّة على المدى المتوسّط، والتي سجّل على إثرها قطاع الصناعة التقليدية والحرف بعد سبع سنوات من الشّروع في تجسيد هذا البرنامج على أرض الواقع، حصيلة مشجّعة نسبيا، كما تمكّن من تجاوز حالة الرّكود التي مرّ بها وتسجيل انطلاقة جديدة تبشّر بآفاق واعدة، بفضل ما استحدث من برامج وآليات موجّهة لدعم هذا القطاع، غير أنّ التقييم الدّقيق

لمسار إستراتيجية تنمية القطاع المنتهية سنة 2010، أظهر عن وجود نقائص في الإجراءات والتدابير المسخّرة ضمنها، والتي حالت دون بلوغ كافة الأهداف المسطّرة كماً وكيفًا. أمام هذا الوضع وحتى يستطيع قطاع الصناعة التقليدية والحرف القيام بالأعمال الملقاة على عاتقه ومواجهة التحدّيات الحالية والمستقبلية، عكفت الوزارة الوصية على وضع برنامج جديد لتعزيز النمو، أسفر عن بناء أرضية ملائمة لتنفيذ إستراتيجية جديدة آفاق 2020،

تطلّعت الرؤية المستشرفة للقطاع آفاق 2020 نحو تحقيق هدفين أساسيين، شكّلا مقياسا على نجاعة الإجراءات، وعلى هذا الأساس سُخّر لهذه الأهداف مجموعة من الآليات والتدابير صِيغت في إطار مقاربة ترمي نحو إعادة بعث هذا الأخير والمساهمة في دعم الديناميكية الاقتصادية الوطنية والمحلية، التي مكّنته مبدئيا من تحقيق ديناميكية متصاعدة على مستوى عدّة مؤشّرات اقتصادية على المستوى الكلي ؛ ورغم ذلك، أظهر التقييم العميق لإستراتيجية التنمية الأخيرة عن جملة من الانتقادات تتشابه إلى حدّ بعيد في مضمونها مع نظيرتها الموجّهة لوثيقة العمل السابقة، ففي الواقع، رغم أنّ الإنتاج الحرفي آخذ في التّحسّن بشكل واضح مقارنة بالسّنوات القليلة الماضية، تظلّ الحقيقة أنّ هذا التطوّر غير كاف بالنظّر إلى التحدّيات الكبيرة التّي لا يزال يواجهها.

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

أ. قائمة الكتب

01- أبو زيد سليم، **أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية SPSS**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر، عمان، 2005.

02- أحمد عبد الرحمان يسري، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996.

03- أحمد مروى، برهم نسيم، **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.

04- بختي إبراهيم، **الدليل المنهجي في إعداد وتنظيم البحوث العلمية (المذكرات والأطروحات)**، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007/2006.

05- برنوطي نائف سعاد، **إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد الريادة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

06- بن العمودي محمد الصغير، **تقرّت عاصمة وادي ريغ**، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية للواحات، تقرت، 1995.

07- بن زعرور شكري، **تطوّر قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962-2009**، الطبعة الثانية، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، 2009.

08- جوسلين اتيين، **دليل منهجي لجمع البيانات عن الحرف اليدوية**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، كندا، 1992.

09- زينب صالح الأشوح، **في الإنتاج المنزلي تكمن حلول وحلول**، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 2000.

10- سبنسرهل جالن، **الأعمال الصغيرة –اتجاهات في الاقتصاد الكلي**، ترجمة صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1998.

11- عبد الجواد محمد الطاهر، **مدينة تقرت وما جاورها حلقات من ماضيها وحاضرها**، دار شمس المعارف للطباعة والإعلام الآلي، تقرت، 1999.

12- عبد الرحيم إبراهيم محمد، **الاقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.

13- عبد الغفور عبد السلام وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2001.

14- عبده فتحي السيد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

15- عبروس زقار، **مشروع الأسر المنتجة ودور الجمعيات المهنية في ترقية المجتمع المدني**، الجزء الأول، بدون سنة نشر.

16- عطية عبد القادر، **الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.

17- القريشي كاظم مدحت، **الاقتصاد الصناعي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

18- محفوظ جودة، **التحليل المتقدّم باستخدام Spss**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2008،

19- محمد بن مبارك لمليلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر،

20- محمد بن مبارك لمليلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر،

21- محمد مديمغ، **ملامح عن التجربة في مجال الصناعات التقليدية**، الهوية والإبداع في الصناعات التقليدية اليوم، منشورات المعهد العالي للفنون بقابس، سلسلة الفنون 3، 2013.

22- مصطفى عبد الحميد، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

23- نجاح عبد الحميد، **منطقة ورقلة وتقّرت وضواحيها_ من مقاومة الاحتلال إلى**

الاستقلال، منشورات جمعية الوفاء للشهيد تقرت، الجزائر، 2003.

24- هيكل محمد، مهارات **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

ب. قائمة البحوث الجامعية

25- إبراهيم بوناب محمد الأمين، **أهمية قطاع الصناعة التقليدية ودوره في تنمية القطاع السياحي دراسة حالة الجزائر في الفترة (2003-2013)**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.

26- أمقران مصطفى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها في الاقتصاد "حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

27- آيت محند نورية، صناعة **الحلي الفضية بالقبائل الكبرى منطقة بني يني –دراسة تطبيقية-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2003.

28- بن عبد الله نور الدين، **الحلي التقليدية لتوارق الهقار**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية -جامعة ابي بكر القايد تلمسان، 2001.

29- جليلة بن العمودي، **إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر آفاق 2010 – دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص. 23.

30- حليمة قريشي، **نموذج مقترح لمحدّدات تطبيق التسويق الأخضر في المؤسسات البترولية**، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسويق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016.

31- دادن عبد الوهاب، **دراسة تحليلية ومالية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية _نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية_**،

أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008،

32- السعيدي سعدية، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و آفاق تنميتها**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003.

33- شرفاوي عائشة، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيّرات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 03، 2015/2014.

34- شنيني عبد الرحيم، **دور التسويق السياحي في إنعاش الصناعة التقليدية والحرفية_ دراسة ميدانية: حالة غرداية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010.

35- شيبان آسيا، **دورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية "حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

36- صديقي شفيقة، **دفع صادرات الزرابي التقليدية الجزائري بتطبيق مقاربة التسويق الدولي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.

37- عشي صليحة، **الآثار التنموية للسياحة _دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب_**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، جامعة باتنة، 2005/2004.

38- عوينان عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2013/2012.

39- غدير أحمد أسماء، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية –جامعة ورقلة، الجزائر، 2007.

40- قاستل نور الدين، **نظام القيد في السجل التجاري وفي سجل الصناعة التقليدية والحرف (دراسة مقارنة)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

41- قدور فريدة، **مساهمة الحلي التقليدية في التنمية بمنطقة تلمسان**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.

42- قريشي يوسف، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية"**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

43- قويقح نادية، **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية "حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

44- مروان صحراوي، **التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي_حالة الجزائر_**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص تسويق الخدمات، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011

45- نوال بن صديق، **التكوين في الصناعات والحرف التقليدية بين المحافظة على التراث ومطلب التجديد _ دراسة أنتروبولوجية بمنطقة تلمسان_**، مذكرة ماجستير في العلوم الإنسانية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،

ج. المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية:

46- أحمد عبد الهادي، الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، **ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي**، المغرب 17-19 سبتمبر 2005.

47- بن زعرور شكري، تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف 1992-2009، **الندوة الرابعة لتنمية الصناعة التقليدية في الدول العربية**، سوريا 06-08 أكتوبر 2009.

48- بن عيسى محمد المهدي وبن العمودي جليلة، إستراتيجية تنمية المؤسسة الحرفية في الجزائر – نظام الإنتاج المحلي (SPL) نموذجا -، **الملتقى الدولي حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 18 و19أفريل 2012

49- بن يوسف عزيزة، الصناعات التقليدية بتونس، **ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي**، المغرب 17-19 سبتمبر 2005.

50- بوعتروس عبد الحق ودهان محمد، تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائروالدول النامية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006.

51- رحماني موسى، بوزاهر نسرين، التعاون الوظيفي (التآزر) ودوره في تأهيل المؤسسات المصغرة للصناعة التقليدية في الجزائر، **الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 17-18 أفريل 2006.

د- التقارير:

52- بختي إبراهيم، **الدليل المنهجي في إعداد وتنظيم البحوث العلمية (المذكرات والأطروحات)**، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007/2006.

53- بن بادة مصطفى، **اجتماع الجمعية الأولى للاتحاد العربي للصناعات التقليدية والحرف بالجزائر**، وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، الجزائر، 2007.

54- سلال مختار، **ترويج الجودة في قطاع الصناعة التقليدية**، الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، الجزائر، 2002.

55- شكري بن زعرور، **SPL 2015**، بيانات غير منشورة، وزارة السياحة والصناعة التقليدية وتهيئة الإقليم، الجزائر، 2015.

56- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية الحرف، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، الجزائر، جويلية 2009.

57- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، أرضية الاحتفالية باليوم الوطني للصناعة التقليدية والحرف، **مجلة الحرفي**، العدد4، فيفري 2008.

58- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، نظام المعلومات في قطاع الصناعة التقليدية والحرف ونظام التكوين عن بعد، **مجلة الحرفي**، العدد 4، فيفري 2008.

59- كتابة المملكة المغربية المكلّفة بالصناعة التقليدية، **رؤية 2015 لتنمية قطاع الصناعة التقليدية اجتماع لجنة القيادة**، وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الرباط، المغرب، 27 فيفري 2008.

60- كتابة المملكة المغربية المكلّفة بالصناعة التقليدية، **رؤية 2015 لتنمية قطاع الصناعة التقليدية اجتماع لجنة القيادة**، وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الرباط، المغرب، 22 فيفري 2010.

61- كشرود محمد بشير، **ترويج منتجات الصناعة التقليدية، الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف**، الجزائر، 2002.

62- اللجنة الفنية لإعداد وثيقة الاستشارة، **الاستشارة الوطنية حول التصدير وثيقة**

توجيهية، وزارة التجارة والصناعات التقليدية، تونس، مارس 2006.

63- مختار سلال، ترويج الجودة في قطاع الصناعة التقليدية بالجزائر، **اليوم الدراسي حول تصدير منتوجات الصناعة التقليدية**، تيبازة، 2003/07/19.

64- معهد اليونيسكو للإحصاء، **إطار الإحصاءات الثقافية لليونيسكو لعام 2009**، اليونيسكو، كندا، 2009.

65- مكتب تنمية التعاون، **اجتماع المجلس الإداري لمكتب تنمية التعاون**، وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، المغرب، 28 سبتمبر 2006.

66- الهيئة السعودية للسياحة والآثار، **الإستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعة اليدوية والخطة التنفيذية الخمسية**، مجلس الشورى السعودي، المملكة العربية السعودية، 2007.

67- وزارة السياحة والآثار الأردنية، **الإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الحرف اليدوية السياحي في الأردن 2010-2015**، الأردن، 2009.

68- وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، **عرض السيد الوزير أمام لجنة القيادة 2013**، الرباط، المغرب، 2013.

69- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **دليل الحرفي**، الجزائر، 2008.

70- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية والحرف، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، شركة اتصالات وإشارات، الجزائر، 2003.

71- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية والحرف، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف.

72- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، الجزائر، 2010.

73- الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، **تجربة الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية في ميدان دعم تصدير منتجات الصناعة التقليدية**، الجزائر، بدون

سنة نشر.

74- الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، **الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر (قرص مدمج)**، الجزائر، 2007.

75- الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، **دليل الحرفي المصدّر**، بيانات غير منشورة، وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، الجزائر، 2008.

هـ. المراسيم والقوانين

76- الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996 والمحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، **الجريدة الرسمية**، العدد 3، الصادرة في 1996/01/14.

77- الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 62-025، **الجريدة الرسمية**، رقم 05، الجزائر، في 23 نوفمبر 1962.

78- الأمانة العامة للحكومة، القانون رقم 82-12 المؤرخ في 1982/8/28 المتضمن القانون الأساسي للحرفي، **الجريدة الرسمية**، العدد 35، 1982/08/31.

79- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 /2004/01 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية**، العدد 6، 25 جانفي 2004.

80- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 08-301 المؤرخ في 2008/09/24 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 93-06 المؤرخ في 1993/01/2، **الجريدة الرسمية**، العدد 56، 28 سبتمبر 2008.

81- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، **الجريدة الرسمية** رقم 44، الصادرة في 7 جويلية 1994.

82- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، **الجريدة الرسمية**، رقم 44، الصادرة في 7 جويلية 1994.

83- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 96-205 المؤرخ في 5 جوان 1996 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 084-302 الذي عنوانه " الصندوق الخاص لترقية الصادرات"، الجريدة **الرسمية**، العدد 35، الصادرة في 9 جوان 1996.

84- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996 المتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ويحدد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية**، العدد40، الصادرة في 30 جوان 1996.

85- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/9/8 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجريدة **الرسمية**، العدد 52، الجزائر، 11 سبتمبر 1996.

86- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم الرئاسي رقم 08-09 المؤرخ في 27 جانفي 2008 يسند إلى وزير التضامن الوطني سلطة الوصاية على وكالة التنمية الاجتماعية، **الجريدة الرسمية**، العدد 05، الصادرة في 30 جانفي 2008.

87- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم الرئاسي رقم 92-307 المؤرخ في 19 يوليو 1992 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، **الجريدة الرسمية**، العدد 56، 22 يوليو 1992.

88- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 02-208 المؤرخ في 17 جوان 2002 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، **الجريدة الرسمية**، العدد 42، الجزائر، 18جوان 2002.

89- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 10-149 المؤرخ في 28 ماي 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، **الجريدة الرسمية**، العدد 36، الجزائر، 30 ماي 2010.

90- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 63-79، **الجريدة الرسمية**، رقم 13، الجزائر، 15 مارس 1963.

91- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 65-136، **الجريدة الرسمية**، رقم 42، الجزائر، 18 ماي 1965.

92- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 80-16 المؤرخ في 1980/1/31 المتضمن

تكملة تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصناعات الخفيفة، **الجريدة الرسمية**، العدد 6، الجزائر، 5 فيفري 1980.

93- الأمانة العامة للحكومة، قرار وزاري مشترك المؤرخ في 2002/6/1 المحدد لقائمة إيرادات ونفقات الصندوق الخاص بترقية الصادرات، **الجريدة الرسمية**، العدد 50، 21 جويلية 2002.

94- الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 97-140 المؤرخ في 1997/04/30 الذي يحدد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، **الجريدة الرسمية**، العدد 70، 2007/11/5.

95- الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 93-06 المؤرخ في 2 جانفي 1993 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص رقم 302-066بعنوان " الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية "، الجريدة **الرسمية**، العدد 2، 6جانفي 1993.

96- الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 97-274 المؤرخ في 1997/07/21 المحدد لشروط ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية في المنزل، **الجريدة الرسمية**، العدد 48، الصادرة في 1997/07/23.

و. المجلات:

97- بن بادة مصطفى، افتتاحية، **مجلة الحرفي**، الجزائر، العدد 4، 2008.

98- بن زايد مسعود، الكلمة الافتتاحية لرئيس الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف في أشغال الورشة الأولى للجلسات الوطنية للصناعة التقليدية والحرف 2012، **مجلة الحرفي**، عدد خاص، 2012

99- بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية، **مجلة الحرفي**، الجزائر، العدد3، 2004.

100- بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي، **مجلة الحرفي**، الجزائر،

العدد 03، 2004.

101- بن زعرور شكري، الوظيفة الترقوية في قطاع الصناعة التقليدية بين إشكالية التضاد والحزم المنتظر، مجلة **الحرفي**، الجزائر، العدد2، 2003.

102- بن زعرور شكري، الوظيفة الترقوية، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001.

103- بن زعرور شكري، نحو نموذج مستقبلي، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001.

104- تيجاني محمد العيد، قطاع الصناعة التقليدية بين الواقع والإصلاح النظري (أين الخلل؟)، مجلة الحرفي، الجزائر، العدد02، 2003.

105- سالم عطية الحاج، التصدير خارج المحروقات_ واقع العملية في قطاع الصناعة التقليدية، **مجلة الحرفي**، العدد03، الجزائر، 2004.

106- سالم عطية حاج، الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي والفاعلية الاقتصادية، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001.

107- سالم عطية حاج، هياكل ومهام، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001.

108- سلال مختار، الحرفي الفنان والاتصال، مجلة **الحرفي**، الجزائر، العدد 00، 2000.

109- شكري بن زعرور، التغيير وإدارة التغيير في قطاع الصناعة التقليدية: استكشاف المقوّمات وبحث في الأدوات، **مجلة "Munich Personal RePEc Archive"**، ألمانيا، عدد 56121، 22 ماي 2014

110- شكري بن زعرور، تحسين الجودة: أية مقاربة لقطاع الصناعة التقليدية، **مجلة " Munich Personal RePEc Archive"**، ألمانيا، عدد 70853، 21 أفريل 2016

111- عطية الحاج سالم، التصدير خارج المحروقات، واقع العملية في قطاع الصناعة التقليدية، **مجلة الحرفي**، الجزائر، العدد 03، 2004.

112- عطية الحاج سالم، الصناعة التقليدية والحرف قطاع يبحث عن إستراتيجية، مجلة الحرفي، الجزائر، العدد02، 2003.

113- عطية الحاج سالم، الصناعة التقليدية والحرف، قطاع يبحث عن إستراتيجية،

مجلة الحرفي، الجزائر، العدد02، 2003.

114- عطية الحاج سالم، قراءة في الإحصائيات، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001.

115- عطية الحاج سالم، من هو الحرفي، **مجلة الحرفي**، الجزائر، العدد 00، أكتوبر-ديسمبر 2000.

116- عطية الحاج سالم، نحو رؤية وجهة، **مجلة الحرفي**، الجزائر، العدد 02، 2003.

117- عطية الحاج سالم، هياكل ومهام، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001.

118- عمامرة، Pierre Porie، Valerie Hidson، Georges Bernhoeft، فتيحة آمجوت جحيش، التعاون القطاعي والاندماج الاقتصادي لنشاطات الصناعة التقليدية في التنمية المحلية، أشغال الورشة الخامسة للجلسات الوطنية للصناعة التقليدية 2009، **مجلة الحرفي**، الجزائر، 2009

119- مصطفى بن بادة، التكوين المتخصص والتأهيلات المهنية لتعزيز مهارات الموارد البشرية، أشغال الورشة الثالثة للجلسات الوطنية للصناعة التقليدية 2012، **مجلة الحرفي**، عدد خاص، 2012،

120- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مجلة فضاءات**، الجزائر، العدد 02، 2003.

ز. النشريات الإحصائية:

121- مديرية النشر والمنشورات والتوثيق والطبع، الجزائر بالإحصائيات _نتائج 2013-2015_، **الديوان الوطني للإحصائيات**، رقم 46، الجزائر، نشرة 2016

122- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 12**، الجزائر، 2007.

123- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 14**، الجزائر، 2008.

124- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الاقتصادية رقم**

15، الجزائر، السداسي الأول من2009.

125- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 10**، الجزائر، 2006.

126- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 04**، الجزائر، 2003.

127- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 06**، الجزائر، 2004.

2. المراجع باللغة الأجنبية:

A. Les Livres

128- *ANA Colovic,* ***Les Réseaux de PME Dans les districts industriels au japon****, l'Harmattan, Paris, 2010.*

129- *ATGER. A,* ***les corporations tunisiennes****, Paris, Rousseau, 1999*

130- *BERNARD Augustin,* ***Afrique septentrionale et Occidentale****, la Direction de Vidal de la Blanche, Paris, 1937.*

131- *BOVET (Marie-Anne De),* ***Notice sur le tapis algérienne et autres industries indigènes****, Alger, Heintz, 1909.*

132- *CF,* ***cahier des Arts et techniques d'Afrique du Nord****, N°3, 1954*

133- *DE Beylié,* ***La Kalaa des Beni-Hammad, une capitale Berbère au XIe siècle****, Leroux, Paris, 1909.*

134- *EL-BEKRI,* ***description de l'Afrique septentrionale****, Aubrier, Paris, 1913.*

135- *FAGNAN,* ***Alger au XVIIIe****, Venture de Paradis, Alger, 1890.*

136- *GSELL Stéphane,* ***Histoire ancienne de l'Afrique du Nord****, Hachette, Paris, 1913.*

137- *LUCIEN Golvin, **L'aspects de l'Artisanat en Afrique du nord**, données non publiées, presses universitaire de France, volume II, Paris, 1957.*

138- *MAC-Karthy, **Voyage dans la Régence d'Alger**, Dr. Shaw, Paris, 1830*

139- *P. RICARD, **L'artisanat en Tlemcen**, Oran, Fouque, 1940.*

140- *RICARD. P, **l'artisanat indigène en Afrique du Nord**, Rabat, école de livre, 1935.*

141- *RICHE. R, **l'Artisanat dans la département de Constantine**, documents algériens, 1953.*

B. Les Ouvrages:

142- *ASQUIN Alain, la performance globale comme Intention stratigique praticale pour le dèveloppement d'une activitè artisanale, **les TPE artisanales en devenir**, Montpellier, 2005.*

143- *ASQUIN Alain, la performance globale comme Intention stratigique praticale pour le dèveloppement d'une activitè artisanale, les TPE artisanales en devenir, Montpellier, 2005.*

144- *AUVOLAT.M, **les artisans en milieu rural, une force entravée**, économie rural, vol.238, 1999.*

145- *AUZIAS Dominique et al, **Alger_ plan de ville et d'accès**, 1er edition, Le Petit Futé, paris, 2009.*

146- *BALESTRI Andrea, **Le front des districts industriels italiens dans le système mode: les changements et les défis pour les prochaines années**, International Centre for Research on the Economics of Culture, Institutions, and Creativity(EBLA), Italie, 2003.*

147- *BRENNER Thomas , **Industrial Districts: A Typology from an***

Evolutionary Perspective, *Max-Planck-Institute for Research into Economic Systems, 2000.*

148- *BUTHAUD (E),* ***Cahiers des arts et Techniques de l'Afrique du Nord****, 2éme édition, Horizons de France, Paris, 1953*

149- *BUTHAUD (E), Le gardiennage des Souks, I. B. L. A, n° 19,* ***Catalogue descriptif et illustré des principaux ouvrages d'Or et d'argent,*** *Publication du Gouvernement Général, 1900*

150- *CAURLET. C et FERGUENE Amèziane****, Globalisation et territoire: le cas des SPL dans les pays en developpement,*** *FACEF PESQUISA, n.3, 2003.*

151- *CF,* ***pour le paysan et l'artisan indigènes****, Alger, Minerva, 1939*

152- *CHRISTOPHER R.Bryant, la question des coopératives dans la trasformation et la Distribution Du lait Au Québec, Globalisation,* ***Systémes Productifs et Dynamiques territoriales****, L'Harmattan, Paris, 2005*

153- *COURLET Claude,* ***les systèmes productifs localisés: bilan de le littérature****, IREPD, France, 2002.*

154- *D. Abdelkrim,* ***Touggourt, Algérie arts et métiers****, ediions Anep collection art et culture, rouiba, 1999.*

155- *DITTER Jean-Guillaume, Clusters et terretoirs: les systèmes productifs localisés dans la filière vitivinicole,* ***Reflets et Perspectives****, Bourgogne,2005B.*

156- *DUPUY Claude,* ***Entreprises et territoires_ les nouveaux enjeux de la proximité****, la documentation française, paris, 2003.*

157- *EMILE VIOLARD,* ***De la Rénovation des industries d'art indigéne en Algerie****, Alger, Montegut, 1922*

158- *G. MARÇAIS,* ***L'exposition d'art musulman****, Revue Africaine, Alger, 1906*

159- *GIAOUTZI Maria , NIJKAMP Peter , STOREY D. J. ,* ***Small and medium size enterprises and regional development****, first published, Rutledge, Londo, 1988.*

160- *GOLVIN Lucien,* ***Les Arts populaires en Algérie****, Publication du Gouvernement général de l'Algérie, Alger,*

161- *JEAN-MARC Fontan, Juan-Luis Klein, Réné Lachapelle, Macro SilVestro et Rémi Haf, Contribution des syndicats Locaux au Développement économique: Le cas de Sorel-Tracy,* ***Globalisation, Systémes Productifs et Dynamiques territoriales****, L'Harmattan, Paris, 2005*

162- *JEAN-MARC Zuliani, Michel Grossetti avec la collaboration de Guy Jalabert, L'agglomération Toulousaine: un Système local de competences !,* ***Globalisation****,* ***Systémes Productifs et Dynamiques territoriales****, L'Harmattan, Paris, 2005*

163- *LABOURDETTE Jean-Paul, Martin Marie-Hélène,* ***Algerie****, 4 eme edition, Le Petit Futé, paris, 2009.*

164- *LAURENCE Barnéche-Miqueu, Nathalie Lahaye, des acteurs Locaux et centraux pour des projets de Territoire les cas des secteurs électrique et Métallurgique pyrénéens,,* ***Globalisation, Systémes Productifs et Dynamiques territoriales****, L'Harmattan, Paris, 2005*

165- *MARC-URBAIN Proulx,* ***Territoires et développement économique****,*

L'Harmattan, paris, 1998.

166- *MUDARD-FRANSSEN Nathalie,* ***La question des «systèmes de production localisés » local is beautiful****, Université du Littorale-Cote d'Opale, Dunkerque, Février 2001.*

167- *POMMIER Paulette,* ***Spl et pôles de compétitivité,*** *Angers, France, septembre 2004.*

168- *QUEYRAS Joachim,* ***Soutien A La Dynamique Des Grappes D'entreprises****,Datar, paris, 2010.*

169- *RACAULT Cathy, PERNA Nicolas et CARLES Robert,* ***Le développement des Districts technologiques en Italie****, Université de Turin, Italie, Février 2004.*

170- *REGIS Guillaume, Les relations interentreprises dans la mécanic vallée,* ***Globalisation****,* ***Systémes Productifs et Dynamiques territoriales****, L'Harmattan, Paris, 2005*

171- *SCHEIBLING Jacques, Une industrie Française ?* ***Olivier Milhaud****, France, N°8012, décembre 1999.*

172- *THEVENARD Catherine, PICARD Christian,* ***Vers une evolution identitaire des dirigeants d'entreprises artisanales****, Université de savoie, France, sans année de publication.*

173- *VACHON (Marius),* ***Les industries d'art indigène****, publication du Gouvernement générale de l'Algérie, Algérie, Alger, 1940*

174- *VALLETTE. E,* ***Excellence et innovation rurales: Outil Web de gestion des données et référentiel d'analyse des projets PER pour un développement territorial durable****, DATAR, paris, 2009.*

175- *VON GERSDORFF Ralph, Situation actuelle de l'artisanat en Afrique francophone. In: Tiers-Monde,* ***Persee****, tome 10 n°39, 1969.*

176- *ZOCCHETTO François et autres, Le Piémont: Une Région Cousine De La France,* ***Groupes interparlementaires d'amitié France-Italie,*** *Paris, n° 65, 14 mars 2006.*

C. Les revues:

177- *BEL MRABET Rachid, Demarhes à suivre pour la participation à une manifestation internationale, ,* ***El Hirafi****, Alger, N°03, 2004.*

178- *BENZAROUR Choukri, La fontion promotionnelle dans le secteur de l'artisanat et des metiers_ entre la contradiction et l'exigence attendue,* ***Revue L'ARTISAN****, N°2, Algerie, 2003.*

179- *BENZARROUR Choukri, Creation d'entreprises artisanales : le défi,* ***El Hirafi****, Alger, N°03, 2004.*

180- *BOUTILLIER Sophie et FOURNIER Claude,* ***une analyse socio-economique de l'entreprise artisanale: methodologie,fondement ,theorique et enquetes sur lee terrain****, n°205, lab.RII , universitè du littoral cote d'opale, janvier 2009.*

181- *CARLOS Maldonado, Cheikh Badiane, Anne-Lise Miélot,* ***Méthodes et Instruments d'Appui au Secteur Informel en Afrique Francophone,*** *Organisation Internationale du Travail, DOCUMENT DE TRAVAIL no 24, Première édition, Genève, 2004.*

182- *CHOUKRI Benzarour and rachid satour, Tourism and economic growth in Algeria: Evidence of Cointegration and causal analysis,* ***Munich Personal RePEc Archive****, No. 78731, 12 September 2016.*

183- *COURLET Claude, Globalisation et recompositions territoriales dans le silon alphin,* ***revue de geographie alpine****, France, n°3, 1997.*

184- *COURLET Claude, PECQUEUR Bernard et SOULAGE Bernard, Industrie et dynamiques de territoires,* ***Revue d'économie industrielle****. Vol. 64. 2e trimestre, France, 1993.*

185- *DITTER Jean-Guillaume, les systèmes productifs locaux vitivinicoles : concepts, exemples et enseignements possibles pour la France et la bourgogne,* ***cahiers du CEREN 10****, groupe ESC Dijon BOURGOGNE,France, avril 2005A.*

186- *FERGUENE Amaziane et HSAINI Abderraouf,* ***Developpement endogene et articulation entre globalisation et territorialisation: Element d'analyse a partir du cas de Ksar hellal (Tunisie)****, Revue Règion et developpement, n°7, 1998.*

187- *JOSE de la Paz Hernández Girón María Luisa Domínguez HernándezM. C. Julio Cesar Jiménez Castañeda,* ***STRATEGY AND FACTORS FOR SUCCESS: THE MEXICAN HANDICRAFT SECTOR****, Performance Improvement, Volume 46, Issue 8,U.S.A, September 2007.*

188- ***Les Arts Marocains et leur rénovation****, Revue africaine, N° 6 et 7, 1930.*

189- *LOREK Maria, de l'économie territoriale planifiée a l'emergence d'un milieu innovateur le cas de GDANSH (pologne****), les cahiers de LAB.RII****, cote d'opale, N°201, novembre 2008.*

190- *MINISTRY of skill development and entrepreneurship,* ***Human resource and skill requirement in the handlooms and handicrafts***

sector, *Government of India, volume 13, (2013-17/2017-22),*

191- *MONNEREAU et Berbruger,* ***Topographie et Histoire d'Alger****, Haedo , Revue africaine, 1870-1871.*

192- *MOUSSA Kourouma,* ***Promouvoir un environnement de développement des micro et petites entreprises guinéennes favorable à la création d'emplois décents,*** *Bureau international du Travail, DOCUMENT DE TRAVAIL No 54, Première édition, Genève, 2003.*

193- *R.N, Nouvelle Approche Pour Les Entreprises Les Pme se regroupent en Nucleus,* ***journal l'expression,*** *alger, 15 avril 2009.*

194- *RADIAH Abdul Kader and Others,* ***Success Factors for Small Rural Entrepreneurs under the One-District-One-Industry Programme in Malaysia,*** *Contemporary Management Research, Vol. 5, No. 2,* ***Malaysia****, June 2009.*

195- *RALPH von Gersdorff,* ***SITUATION ACTUELLE DE L'ARTISANAT EN AFRIQUE FRANCOPHONE, In: Tiers-Monde****, tome 10, n°39, France, 2005.*

196- *TADASHI SANAKA,* ***An Economic Essay On Traditional Handicraft Industries By Taking Mingei (Folk Crafts) And Dento-Teki Kogei-Hin (Traditional Crafts) As A Base Of Reappraisal****, bul. Hijiyama univ, No.15, japan, 2008.*

D. Les rapports:

197- *ALGEX,* ***Exportations Algériennes Des Produits De L'artisanat****, Année 2015.*

198- *AMBASSADE DE FRANCE EN TUNISIE SERVICE ECONOMIQUE REGIONAL,* ***le secteur de l'Artisanat en Tunisie****, Le trésor Français, France, janvier 2016.*

199- *ASM Tunis,* ***Les métiers créatifs dans la Médina de Tunis: diagnostic et analyse****, Le projet Medneta, Tunis, 10 septembre 2015.*

200- *Assemblée permanente des chambres de métiers et de l'artisanat,* ***21 outils pour l'artisanat du 21e siècle,*** *Paris, 2017,*

201- *Carlos Maldonado, Cheikh Badiane, Anne-Lise Miélot,* ***Méthodes et Instruments d'Appui au Secteur Informel en Afrique Francophone,*** *publications du Bureau international du Travail, Genève, 2009.*

202- *Chambre de l'Artisanat et des Métiers de BEJAIA – BOUIRA,* ***Projet de Création d'un Système Productif Local (SPL) en poterie,*** *République Algérienne Démocratique et Populaire, sans année de publicaton, (Des données non publiées), sans année de publication.*

203- *Chambre des métiers Luxembourg,* ***Chiffres clés de l'artisanat 2016****, Kirchberg, Luxembourg, avril 2017.*

204- *Chambre des métiers Luxembourg,* ***Développez votre entreprise plus facilement !*** *Ministère des Classes Moyennes et du Tourisme, Luxembourg, 2012.*

205- *Chambre des métiers Luxembourg,* ***L'Artisanat face aux défis européens****, Conférence de presse – Chambre des Métiers –,*

Luxembourg, 22/10/2015

206- *Chambre des métiers Luxembourg,* ***Le Luxembourg Artisanat au coeur des saveurs...****, Ministère des Classes Moyennes et du Tourisme, Luxembourg, 2014*

207- *COMMISSION DES COMMUNAUTÉS EUROPÉENNES,* ***Un «Small Business Act» pour l'Europe****, COMMUNICATION DE LA COMMISSION AU PARLEMENT EUROPÉEN, AU CONSEIL, AU COMITÉ ÉCONOMIQUE ET SOCIAL EUROPÉEN ET AU COMITÉ DES RÉGIONS, UEAPME, Bruxelles, 19/6/2008*

208- *Datar- ocde,* ***Congrès Mondial Des Systemes Productifs Locaux Des Territoires Et Leurs Réseaux D'entreprises Ouverts Sur Le Monde,*** *23 et 24 janvier 2001 à Paris, 2001.*

209- *Datar,* ***Etude relative à l'implication des pme et des spl dans les poles de compètitivitè,*** *decembre2005.*

210- *Datar,* ***poles d'excellence rural 2010****, paris, 2010.*

211- *Diact, Annuaire des SPL, 2006.*

212- *Direction de la planification et de l'amenagement du territoire, Annuaire Statistique pluriannuel 1998-2004-2008, wilaya de Ouargla, Avril 2009.*

213- *Direction General des Impots,* ***guide fiscale de l'artisan traditionnel****, ministère de finances, alger, 2010.*

214- *Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique N°30,* ***Ministère de l'Industrie et des Mines****, Alger, Edition mai 2017*

215- *Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes*

d'Information, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 2012, ***Ministère de l'Industrie et des Mines****, N° 22, Alger, Avril 2013*

216- *Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 2013,* ***Ministère de l'Industrie et des Mines****, N° 24, Alger, Avril 2014*

217- *Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 2014,* ***Ministère de l'Industrie et des Mines****, N° 26, Alger, Avril 2015*

218- *Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données 2015,* ***Ministère de l'Industrie et des Mines****, N° 28, Alger, Mai 2016*

219- *Direction Générale des Douanes,* ***Statistiques du Commerce Extérieur De L'Algérie Période Année 2010****, Ministère des finances, Algérie, 2011*

220- *Ecotechnics,* ***Etude sur la production et l'emploi dans le secteur de l'artisanat et des metiers****, ministère de la PMEA, Alger, 2010.*

221- *Européen de l'Artisanat Français 2002: Artisans d'europe, Union professionnelle artisanale, n°1 , juin 2002.*

222- *Fonds national de promotion et de communication de l'artisanat,* ***LES MÉTIERS DE L'ARTISANAT LES SECTEURS, FORMATIONS ET CARRIÈRES****, ministère de l'Economie et des Finances, Paris, 2012*

223- *GHAKI Mansour,* ***Stratégie de Développement du secteur de l'Artisanat****, l'Office National de l'Artisanat Tunisien, Tunisie, 2012*

224- *Haut-Commissariat au plan,* ***Caractéristiques démographiques et***

socio économique de la population *, maroc, 2004.*

225- *Institut Supérieur Des Métiers,* ***baromètre de l'ARTISANAT,*** *Etudes Et Recherches De L'institut Supérieur Des Métiers, Ministère De L'économie, De L'industrie Et De Numérique, paris, juillet 2017*

226- *Institut Supérieur Des Métiers,* ***baromètre_Femme,*** *Etudes Et Recherches De L'institut Supérieur Des Métiers, Ministère De L'économie, De L'industrie Et De Numérique, paris, Décembre2016*

227- *Institut Supérieur Des Métiers,* ***Tableau de bord des entreprises artisanales de sous-traitance industrielle: Chiffres clés Pratiques et besoins de financement,*** *Etudes Et Recherches De L'institut Supérieur Des Métiers, Ministère De L'économie, De L'industrie Et De Numérique, paris, Décembre 2014*

228- *Institut Supérieur Des Métiers, Tableau Economique De L'artisanat_* ***Cahier I: Les Entreprises Artisanales Dans Le Tissu Economique,*** *Etudes Et Recherches De L'institut Supérieur Des Métiers, Ministère De L'économie, De L'industrie Et De Numérique, paris, janvier 2016*

229- *Institut Supérieur Des Métiers,* ***Tableau Economique De L'artisanat_Cahier I: Les Entreprises Artisanales Dans Le Tissu Economique_,*** *Etudes Et Recherches De L'institut Supérieur Des Métiers, Ministère De L'économie, De L'industrie Et De Numérique, paris, janvier 2016*

230- *Institut Supérieur Des Métiers,* ***Tableau Economique De L'artisanat_Cahier V: L'emploi dans les entreprises artisanales,*** *Etudes Et Recherches De L'institut Supérieur Des Métiers, Ministère De*

L'économie, De L'industrie Et De Numérique, paris, OCTOBRE 2014

231- *IRINA Bokova and Helen Clark , **Creative Economy Report 2013_Special Edition**, Unesco and UNDP, France, 2013*

232- *JEAN-LUC Tavernier, **Tableaux de l'économie française**, L'Institut national de la statistique et des études économiques, Paris, mars 2017*

233- *Kompetenznetze Deutschland networking for innovation, **Jahresbericht 2010 | 2011- Die Initiative Kompetenznetze Deutschland im Überblick,** Bundesministerien fur wirtschaft und technologie, Germenie, 2010.*

234- *l'APCM, **L'entreprise artisanale,** Union Professionnelle Artisanale – UPA, Paris, 2007*

235- *l'Institut Supérieur des Métier, TABLEAU **ÉCONOMIQUE** DE L'ARTISANAT, **Cahier I: Les entreprises artisanales dans le tissu économique,** DGE, France, janvier 2016*

236- *l'observatoire Nationale de l'artisanat, **Panorama De l'artisanat,** Ministère de l'artisanat et de l'économie social et solidaire,1ére édition de, Rabat, Maroc, 2007*

237- *MA'ROF Redzuan & Fariborz Aref, **Path Analysis Model of the Development of Handicraft Industries in Kelantan, Malaysia,** Marsland Press, Journal of American Science, 2010*

238- *Marc LIS, Cluster Manager Creative Industries, **PLAN OF ACTIONCREATIVE INDUSTRIES CLUSTER,** Luxinnovation trusted Partner for business, Luxembourg, 2017*

239- *Ministère de l'artisanat et de l'économie social et solidaire, **vision 2015***

de l'artisanat: Notre Authenticité, moteur De notre Essor, *Contrat programme 2006-2015, RABAT, Maroc, 2006*

240- *Ministère de l'artisanat et de l'économie social et solidaire,* ***Artisanat, une approche volontariste tournée vers la croissance et l'emploi*** *!, Rabat, Maroc, 2006*

241- *Ministère des Classes Moyennes et du Tourisme et du Logement,* ***3ème Plan d'action en faveur des PME,*** *Le Gouvernement de Grand Duché De Luxembourg, Luxembourg, en avril 2008*

242- *Ministère du tourisme et de l'artisanat,* ***Guide de promoteur dans l'artisanat et les metiers****, la direction de l'artisanat, 1997.*

243- *Ministère du Tourisme et de l'artisanat,* ***Les statistiques de l'Artisanat en Algérie****, Alger, Année 2014*

244- *Ministère du Tourisme et de l'artisanat,* ***Synthèse des flux touristiques en Algérie****, Alger, Année 2010*

245- *Ministère du Tourisme et de l'artisanat,* ***Synthèse des flux touristiques en Algérie****, Alger, Année 2011*

246- *Ministère du Tourisme et de l'artisanat,* ***Synthèse des flux touristiques en Algérie****, Alger, Année 2012*

247- *Ministère du Tourisme et de l'artisanat,* ***Synthèse des flux touristiques en Algérie****, Alger, Année 2014*

248- *Ministère du travail, de l'emploi et de securitè social,* ***Le dispositif ANSEJ en bref*** *, l'ANSEJ, algèrie, sans annèe de publication .*

249- *ministry of textiles,* ***the traditional with the modern annual report 2016-17****, Government of India, 2017*

250- *MOHAMED Mohsen Zerai, Artiste, Artisan et technologie,* ***Identité et Création dans L'artisanat d'aujourd'hui****, Publication de l'institut Supérieur des Arts et Métiers de GABES, Série Arts3, Tunisie, 2005*

251- *National skill development corporation,* ***Human Resource and Skill Requirements in the Handlooms and Handicrafts Sector (2013-2017),*** *Ministry Of Skill Development and Entrepreneurship, New Delhi, 2015*

252- *National skill development corporation, Human* ***Resource and Skill Requirements in the Handlooms and Handicrafts Sector (2013-2017)****, Ministry Of Skill Development and Entrepreneurship, New Delhi, 2015*

253- *Observatoire National de l'Artisanat,* ***Panorama de l'artisanat 7éme édition,*** *Ministère de l'artisanat et de l'économie Social et Solidaire, Maroc, 2013*

254- *Observatoire National de l'Artisanat,* ***Panorama de l'artisanat 9éme édition,*** *Ministère de l'artisanat et de l'économie Social et Solidaire, Maroc, 2015*

255- *Observatoire National de l'Artisanat,* ***Panorama de l'artisanat2éme édition,*** *Ministère de l'artisanat et de l'économie Social et Solidaire, Maroc, 2008*

256- *ONS,* ***Population résidente des ménages ordinaires et collectifs (MOC) selon la wilaya de résidence et le sexe et le taux d'accroissement annuel moyen (1998-2008),*** *statistique 2008*

257- *ROUILLIER Jean-Marie, SPL et pole de compétitivité,* ***Inter Région****, Paris, Numero 265, Mars/Avril 2006.*

258- *RUSSO Fabio et BRIKCI Nouria,* ***L'artisanat au Maroc: un gisement inexploité****, UNIDO, Autriche, 2003.*

259- *Secrétariat d'Etat auprès du ministère du tourisme et de l'artisanat chargè de l'artisanat,* ***bilan d'activités artisanat*** *_, Maroc, 2009*

260- *Service De Petites Et Moyennes Entreprises Division De L'élaboration Des Programmes Et De La Coopération Technique,* ***Développement des systèmes productifs locaux et des réseaux de pme,*** *ONUDI, Vienne, 2002.*

261- *SMEIPA, SME and Entrepreneurship Development Programmes in 2015,* ***SME*** *ANNUAL REPORT,* ***2015/16***

262- *Steering Committee On Handlooms and Handicrafts,* ***Constituted for the Twelfth Five Year Plan (2012 – 2017)****, Government of India, 2.5.2012*

263- *SYLVIA PINEL, Ministre de l'Artisanat, du Commerce et du Tourisme,* ***pacte pour l'artisanat une nouvelle ambition pour les artisans****, Ministère de l'Artisanat, du Commerce et du Tourisme, 23 janvier 2013*

264- *The Canadian Craft Federation/Fédération canadienne des métiers d'art,* ***Study of the Crafts Sector in Canada: Inventory and Summary of Current Literature; Defining the Crafts Sector; Working Together to Develop the Crafts Sector,*** *Government of Canada, Québec, 2001*

265- *Unido,* ***Cluster Development and Promotion of Business Development Services (BDS): UNIDO's Experience in India, Service***

du développement du secteur privé, *Document de travail n° 6. 2000.*

266- *Unido,* ***Creative industies and micro and smale scale enterprise development a contribition to poverty****, Vienna Austria, 2005.*

267- *VIOLAINE Negri,* ***Entreprendre dans l'artisanat: creation ou reprise ? UPA, Paris,*** *2006.*

268- *YAAMINEY Mubayi,* ***Policy Gaps Study on the Crafts Sector in India****, UNESCO, January 2015*

269- *YVES Bonete,* ***la formation professionnelle en artisanat****, Rapport au Gouvernement de la republique Algeirenne Democtratique et Populaire, Genéve, mai 2010*

E. LES SEMINAIRES

270- *ANQUETIL Jacques, la préservation et le dèveloppement de l'artisanat utilitaire et createur dans le monde contemperain,* ***consultation d'experts sur « la preservation et le developpement de l'artisanat dans le monde contemporain »*** *, rio de janeiro,27-31 aout 1984.*

271- *ANQUETIL Jacques,la préservation et le dèveloppement de l'artisanat utilitaire et createur dans le monde contemperain,* ***consultation d'experts sur « la preservation et le developpement de l'artisanat dans le monde contemporain »****, rio de janeiro,27-31 aout 1984*

272- *ARIS Ali, Animateur-Spl-,* ***2 éme séminaire sur les SPL,*** *Ouargla, 3-4 mai2008A.*

273- *ARIS Ali, Système Productif Local -SPL-,* ***2 éme séminaire sur les SPL,*** *Ouargla, 3-4 mai2008B.*

274- *BELKHIRIA layali Houda, systèmes productifs locaux (SPL) et*

développement local: transfert de technologie et rôle des institutions (version préliminaire), ***deuxieme collegue international (mondialisation, institutions et systèmes productifs aux pays du maghreb),*** *Tunis, 22-23 juin 2006.*

275- *BELLACHE Youghourta, Les SPL: aspects theoriques et pratiques,* ***Séminaire de formation sur la qualité dans le domaine de la poterie céramique,*** *Bejaia 03 et 04 octobre 2010.*

276- *BEN ABD ELHADI Ahmed, exposé sur le bilan et perspectives du développement, assises 2009,* ***journée d'étude sur le développement durable de l'artisanat et des métiers,*** *Alger, 27/09/2009*

277- *BENABELHADI Ahmed, Mise en œuvre de la stratégie d'appui au secteur de l'Artisanat, 2éme Séminaire de Formation sur* ***Les systemes productifs locaux,*** *Ouargla, 03/04 mai 2008.*

278- *CHAABANE Taoufik, Rapport National Tunisie,* ***Réunion d'Experts des Pays de l'Accord d'Agadir sur La Promotion des Consortiums d'Exportation****, Rabat, 25-26 mai 2007.*

279- *HAMMAS Mohamed Amine,* ***Systemes Productifs Locaux, Institutions Decentralisees Et Developpement_ Etude Des Perspectives De « Developpement Par Le Bas » Au Maghreb,*** *Colloque Mondialisation, Institutions Et Systemes Productifs, Aux Pays Du Maghreb, Hammamet, 22-23 Juin 2006.*

280- *JAOUEN Annabelle, Les alliances stratigique entre TPE: éclairages,,* ***7eme Congrès International Francophone en entrepreneuriat et PME****, Montpellier, 27-29 octobre 2004.*

281- *LABRUFFE Alain, artisanat et développement des ressources humains,* ***6eme rencontres de l'artisanat****, 5 mars 2008, alger, 2008.*

282- *NADI Saad, Role des associations professionnelles dans le cadre du systeme de developpement local - association AYADI,* ***2eme seminaire de formation sur le systéme productif local « SPL »****, Ouargla 03-04mai 2008.*

283- *Pmeart,* ***Renforcement De L'agence Nationale De L'artisanat Traditionnel Et Des Institutions Publiques Et Professionnelles Chargees De Promouvoir L'artisanat Tradionnel ,*** *Alger, 2010.*

284- *POLGE Marion, LOUP Stephanie, Le dirigeant-artisan, un développement par des stratégies individuelles et collectives : Illustration par une étude de cas,* ***7eme Congrès International Francophone en entrepreneuriat et PME****, Montpellier, 27-29 octobre 2004.*

285- *SOTEVY Ly et Gabriela Byrde,* ***l'Artisanat de la Tunisie _ Inspiration Tunisienne****, Dossier de presse MAISON et OBJET, 21-25 janvier 2013, PARIS*

286- *SOUAMI Dalil, Presentation et analyse du secteur d'artisanat en Algerie à travers les données du FNA.,* ***Séminaire de formation sur la qualité dans le domaine de la poterie céramique,*** *Bejaia 03 et 04 octobre 2010.*

287- *TREGAN Jeanne-Marie, L'action Publique En Faveur De L'emergence De Systemes Productifs Localises Et L'industrie Marseillaise De L'habillement: Des difficultés à mettre en oeuvre une stratégie de développement local mobilisant la petite dimension,* ***le séminaire de***

1ère année de thèse sur le thème: Politique De Developpement Local Et Pme, *Paris, 3/12/2001.*

F. Les Memoires:

288- *AZROUL Mohammed,* ***Diagnostic territoirial et indentiication de projets de SPL: cas du Mohammedia, memoire pour l'accés au grade d'ingenieur en chef,*** *Ministere de l'industrie marocain, maroc, 2006.*

289- *AZROUL Mohammed,* ***Consortia A L'exportation Et Strategie D'internationalisation Cas Du Secteur De La Chaussure Des Pme/Pmi : Cas Du Secteur De La Chaussure, Institut Superieur De Commerce Et D'administration Des Entreprises, Maroc,*** *2008.*

290- *LAOUDJ Ouardia,* ***Stratégie Marketing de promotion des produits de l'Artisanat Traditionnel*** *, mémoire de magistère en science commerciale, institut Nationale de commerce, Algérie, juin 2005.*

291- *MARIA Edny Silva Lemos,* ***O ARTESANATO COMO ALTERNATIVA DE TRABALHO E RENDA. Subsídios para Avaliação do Programa Estadual de Desenvolvimento do Artesanato no Município de Aquiraz-Ce****, Dissertação submetida ao Mestrado Profissional em Avaliação de Políticas Públicas, UNIVERSIDADE FEDERAL DO CEARÁ, BRASIL, 2011*

292- *MALLOULI Samir,* ***Problématique de la suivie de l'entreprise artisanale: cas de la Tunisie****, thèse de doctorat d'Etat, université el-MANAR, Tunisie, 2007*

293- *AFEF KALLEL BOUKHRIS,* ***Les systèmes d'appui à la création***

d'entreprises en Tunisie. Quels enjeux et quels rôles pour les jeunes diplômés porteurs de projets ? - Cas de la région de Sfax -, *THÈSE Pour obtenir le grade de Docteur de l'Université de Sfax, UNIVERSITÉ DE SFAX ET UNIVERSITÉ DE BOURGOGNE, 2015.*

الفهرس:

المقدمة العامة	7
الباب الأول: الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر: الجذور، الامتداد التاريخي والمفاهيم	
تمهيد	11
III. سياق التطوّر التاريخي للصناعة التقليدية والحرف في الجزائر	12
II. 1. الصناعة التقليدية في الجزائر –لمحة تاريخية	12
1. الصناعة التقليدية والحرف في العصور القديمة	12
2. الصناعة التقليدية والحرف في عهد الفتوحات الإسلامية	15
3. الصناعة التقليدية والحرف في العهد العثماني	17
4. الصناعة التقليدية والحرف قبيل الحرب العالمية الأولى	19
5. الصناعة التقليدية والحرف بين الحربين الأولى والثانية	23
6. الفترة أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية	24
I. 2. المساعي المبذولة لإحياء وإعادة تنظيم النشاط الحرفي بالجزائر	27
1. الأبحاث الأولية	27
2. النصوص التنظيمية والإجراءات التشجيعية	29
3. هيئات الدعم وتدابير التأطير	34
أ. إنشاء دار الحرف	34
ب. المراكز المهنية الريفية	36
ج. المؤسسة المحلية للادخار _ القسم الحرفي (S.I.P.A)	36
د. عمل المدارس الأكاديمية	38
هـ. ورشات الأخوات البيض	38
و. المصالح الولائية للصناعة التقليدية والتعليم المهني والمصلحة المركزية للصناعة التقليدية (le Service de l'artisanat)	39

I.3. نتائج المساعي المبذولة لإعادة إحياء النشاط الحرفي بالجزائر	41
1. بالنسبة للمراكز المهنية الريفية	42
2. ورشات الأخوات البيض	42
3. ما يتعلق بالمدارس الأكاديمية	43
4. ما يخص المؤسسات المحلية للادخار	43
5. بالنسبة لدور الصناعة التقليدية بالمصالح الولائية والتعليم المهني	44
6. بالنسبة للمصلحة المركزية للصناعة التقليدية	45
IV. الصناعة التقليدية والحرف _مفاهيم أساسية	47
II. 1. المفهوم العالمي للصّناعة التّقليدية والحرف	47
1. تعريف الصناعة التقليدية في دول أوروبا	48
أ. تعريف المملكة المتّحدة UK	48
ب. ألمانيا	49
ج. بولندا	50
ح. إيطاليا	50
2. تعريف الصناعة التقليدية بإفريقيا	50
أ. النيجر	50
ب. السّنيغال	51
ج. غينيا	52
3. تعريف الصناعة التقليدية في آسيا	52
أ. المملكة العربية السعودية	52
ب. الأردن	54
ج. اليابان	54
4. تعريف الصناعة التقليدية بأمريكا	55
أ. البرازيل	55

ب. كندا	55
ج. المكسيك	56
5. تعريف الصناعة التقليدية لدى منظّمات دولية	57
أ. تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)	57
ب. تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNISCO) والمركز العالمي للتجارة (CCI)	57
ج. تعريف المنظمة الدولية للعمل (OIT).	58
ح. تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).	59
خ. تعريف الإتحاد الأوروبي (UE).	60
د. تعريف المجلس العالمي للصناعة التقليدية والحرف	61
2.II. تعريف الصناعة التقليدية والحرف المعتمد في الجزائر	63
1. المقصود بالصناعة التقليدية والحرف	64
2. ميادين ممارسة الأنشطة الحرفية والمهن	64
أ. الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية	64
ب. الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد	65
ج. الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات	66
3. كيفيات ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف	67
1.3. الحرفي الفردي	67
2.3. تعاونية الصناعة التقليدية والحرف	68
3.3. مقاولة الصناعة التقليدية والحرف	68
ا. مقاولة الصناعة التقليدية	68
ب. المقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات	68
4. الإجراءات الأساسية لممارسة نشاط حرفي في قطاع الصناعة التقليدية والحرف	69

1.4. لشراء أو تأجير محل	69
2.4. للحصول على بطاقة الحرفي	70
3.4. الضرائب والرسوم المستحقة خلال ممارسة النشاط الحرفي	72
5. التحفيزات الجبائية	73
6. التغطية الاجتماعية	73
3.II. خصائص قطاع الصناعة التقليدية والحرف	74
1. سهولة وبساطة متطلّبات إنشاء مشروع حرفي	74
2. عمل فردي وقرارات مركزية مرتبطة بصورة كبيرة بشخصية صاحب المشروع	75
3. انخفاض تكلفة الفرصة البديلة لليد العاملة	76
4. ضآلة حجم الإنتاج المساهم به قياسا بالطلب الداخلي والخارجي	78
5. البعد الثقافي، الحضاري، الاجتماعي الأصيل للمنتج التقليدي	78
6. صعوبة مطابقة المنتجات الحرفية لمقاييس الجودة والنوعية	79
7. ارتفاع صافي الدخل من العملة الصعبة في هذا القطاع بالمقارنة بصناعات أخرى	80
8. انتشارها في المناطق الريفية وشبه الريفية	80
9. جزء من تركيبة القطاع غير الرسمي	81
الباب الثاني: آفاق تنمية الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر	
تمهيد	83
II. قراءة تقييمية لإستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010	83
1.I. تقديم إستراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010	85

2.I. حصيلة إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010	87
1. الإطار التنظيمي والمؤسساتي للقطاع	88
2. هيئات الدعم المالي والقرض	89
3. في مجال التكوين والتأهيل وتنمية المهارات	92
4. في مجال تنشيط تجمّعات الحرفيين وتحفيز ثقافة العمل الجمعوي	94
5. إنشاء الأنشطة والتشغيل والإنتاج	95
1.5. تطوّر تعداد مشاريع الصناعة التقليدية والحرف	96
2.5. إنشاء مناصب الشغل في قطاع الصناعة التقليدية والحرف	97
3.5. تطوّر الإنتاج والاستثمار	100
6. نتائج إستراتيجية تنمية القطاع في مجال التسويق والتصدير	101
7. في مجال الترقية والتطوير وتشجيع روح الإبداع والابتكار لدى الحرفي	104
8. شبكة النظام الإعلامي	106
9. المساهمة في التنمية الاجتماعية وتحقيق توازن الإقليم	108
1.9. دراسة مساهمة القطاع في توفير مداخيل للأفراد	108
2.9. تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن	109
3.9. تأكيد الدور الإنتاجي والخدماتي للمرأة	111
3.I. الانتقادات الموجّهة لإستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010	112
1. عدم وضوح أهداف الإستراتيجية المسّطرة وصعوبة تحقيقها	113
1.1. ما يتعلّق بالتشغيل	113
2.1. الإنتاج	114

3.1. في مجال التصدير والمساهمة بالعملة الصعبة	114
2. عدم إدراج قطاع الصناعة التقليدية والحرف كأولوية تنموية ضمن السياسات الاقتصادية الإصلاحية للبلاد وكذا ضعف التشريعات والنّظم الواضحة لدعمه	115
3. عدم الاستقرار التنظيمي الذي عرفه القطاع	117
4. صعوبة التموين بالمواد الأولية والتجهيزات	119
5. سوء ظروف ممارسة النشاط الحرفي	119
6. نقص التأهيل المهني للحرفيين	120
7. ضعف التحفيز المالي والجبائي	121
8. ضعف القدرة التنافسية للمنتوج التقليدي	123
9. إشكالية تسويق المنتوج التقليدي	125
10. إشكالية تصدير المنتوج التقليدي	125
11. نقص الدراسات والأبحاث وضعف التنظيمات الجمعوية	126
II. تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر_ مقاربة إستراتيجية في آفاق2020	127
1.II. رؤى وآليات تجسيد إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020	128
1. أهداف إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020	128
2. التدابير المتخذة لتحقيق أهداف الإستراتيجية	129
1.2. التشريع والتنظيم	129
2.2. التكوين والتأهيل وتنمية المهارات	133
3.2. الترقية والتطوير	135
4.2. دعم التنمية المحلية ودفع الحرفيين نحو العمل الجماعي	136

والمبادرة بأنشطة مشتركة	
5.2. وضع آليات وأساليب جديدة للتمويل	136
6.2. تسهيل النّفّاذ إلى الأسواق الدّاخلية والخارجية	137
7.2. إعداد سياسة إعلامية وتوجيهية	139
8.2. تعزيز التعاون القطاعي واستغلال فرص الشراكة الخارجية	139
9.2. تحريك آليات البحث والتطوير القطاعية وتشجيع الباحثين في الميدان على إنجاز الدراسات والبحوث وتوثيقها...	139
2.II. تقييم نتائج الإستراتيجية الوطنية للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020	141
1. مسارات خلق الثروة من طرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر	141
1.1. حركية إنشاء مشاريع جديدة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف	142
2.1. دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحريك القوى العاملة	143
3.1. مساهمة قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الناتج الداخلي الخام	145
2. الدور التنموي للمشاريع الحرفية في قطاع الاستثمار وتوفير العملة الصعبة	146
1.2. وزن قطاع الصناعة التقليدية والحرف في المجال الاستثماري التنموي	146
أ. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	146
ب. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر ANGEM	148
ج. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC	149

د. الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT)	151
2.2. مكانة المؤسسات الحرفية في الصادرات خارج قطاع المحروقات	151
3.2. مساهمة قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تنشيط وترقية القطاع السياحي	152
3. دور مشاريع الصناعة التقليدية في تحقيق تنمية اجتماعية	155
1.3. التوزيع الجغرافي لمشاريع قطاع الصناعة التقليدية والحرف ودوره في التنمية المحلية والجهوية	155
2.3. تثمين دور المرأة	156
3.II. قراءة نقدية لإستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020	157
الخاتمة العامة	168
المراجـــع	172
الفهـــرس	207

cover by : reg_zakaria

Adresse: Batna Algérie.
Télé : 06.71.82.78.76
E-mail :editionjouda@gmail.com

JOUDA EDITION

9 789969 008067